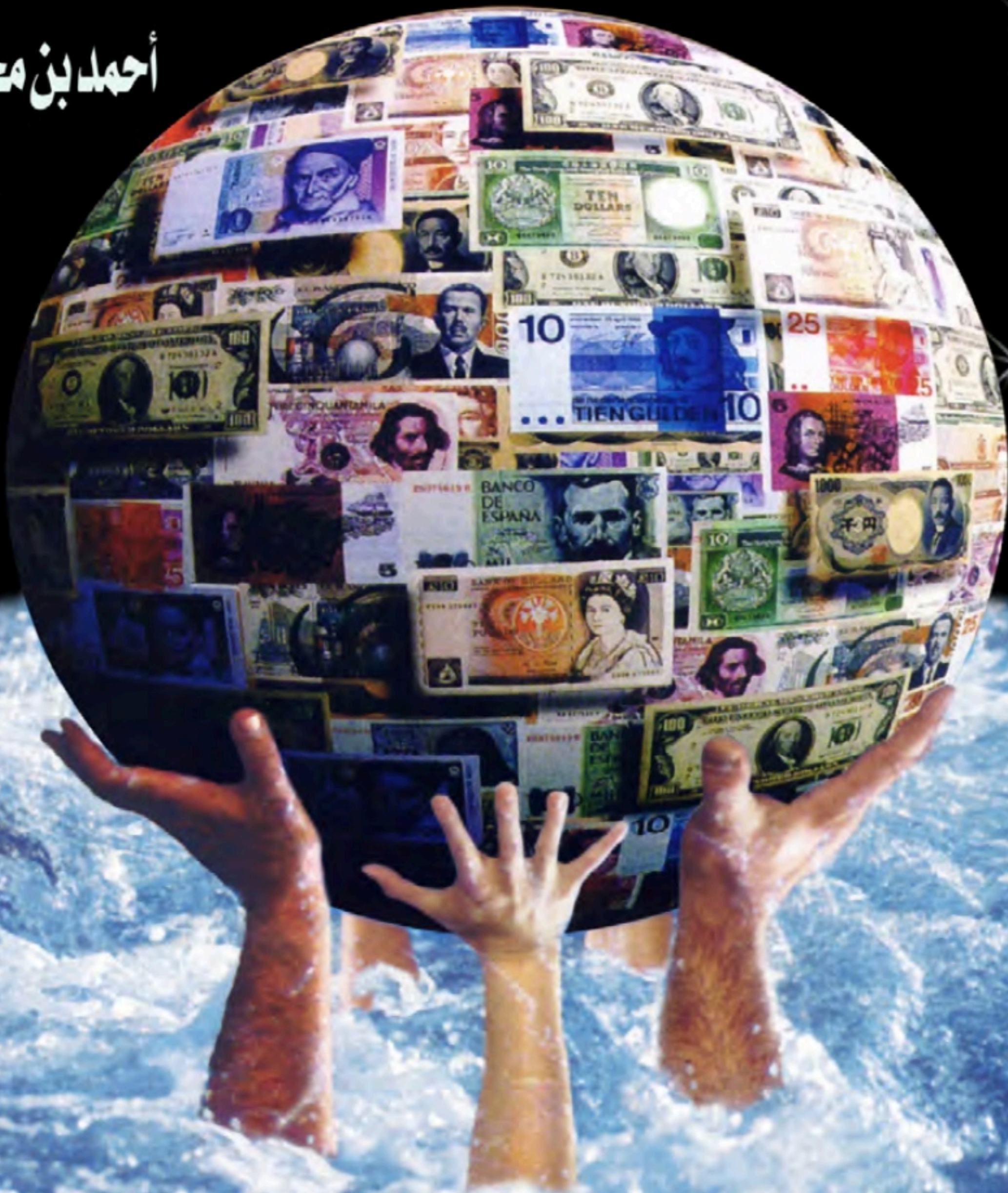


جريمة

غسل الأموال

نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية

أحمد بن محمد العمري



مكتبة العبيكان

جَزَائِر

غَسَلِ الْأَمْوَالِ

بَيْنَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالنُّظْمِ الْوَضْعِيَّةِ

أ.د. محمد بن أحمد بن صالح الصالح

أستاذ الدراسات العليا، وعضو المجلس العلمي
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

**جريمة غسل الأموال
بين الشريعة الإسلامية
والنظم الوضعية**

جريمة غسل الأموال

بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية

أ.د. محمد بن أحمد بن صالح الصالح

أستاذ الدراسات العليا، وعضو المجلس العلمي
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

③ محمد أحمد محمد الصالح، ١٤٢٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الصالح، محمد أحمد محمد

جريمة غسل الأموال بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية. / محمد أحمد

محمد الصالح. - الرياض، ١٤٢٧هـ

١٨٤ ص، ٢٤×١٦,٥ سم

ردمك: × - ٥٣٦ - ٥٦ - ٩٩٦٠

١- غسيل الأموال ٢- الأموال (فقه إسلامي) أ. العنوان

ديوي: ٢٢٥,٩ ١٤٢٧/٥٣٧٣هـ

ردمك: × - ٥٣٦ - ٥٦ - ٩٩٦٠ رقم الإيداع: ١٤٢٧/٥٣٧٣

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م

حقوق الطباعة محفوظة للمؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

الموضوع	الصفحة
❖ المقدمة	١١

الباب الأول

جريمة غسل الأموال

(المفهوم، والأهداف، والأسباب)	١٥
❖ الفصل الأول: مفهوم الجريمة وسبب التسمية	١٩
المبحث الأول: مفهوم جريمة غسل الأموال	٢٢
المبحث الثاني: سبب التسمية بغسل الأموال	٢٩
المبحث الثالث: مجالات غسل الأموال غير المشروعة	٣٣
❖ الفصل الثاني: أهداف عمليات الغسل ومراحلها	٣٧
المبحث الأول: أهداف عمليات غسل الأموال	٤٠
المبحث الثاني: مراحل عمليات غسل الأموال	٤٢
١- مرحلة التوظيف أو الإيداع أو الإحلال	٤٢
٢- مرحلة التغطية أو التمويه أو التعتيم	٤٦
٣- مرحلة الدمج أو التكامل والاندماج	٤٧
❖ الفصل الثالث: أسباب تفشي ظاهرة غسل الأموال	٤٩
١- الفساد الإداري	٥٣
٢- وجود سلبات في القيم الدينية والخلقية	٥٣
٣- قصور النصوص القانونية العقابية	٥٤

- ٤ - قصور التنظيم الاقتصادي والإداري لعمليات الاستثمار ٥٤
- ٥ - توفر الملاذات المالية الآمنة ٥٤
- ٦ - سيطرة النظام الرأسمالي على الفكر الإنساني ٥٥
- ٧ - تقدم وسائل الاتصال وسرعة التحويلات المصرفية ٥٦
- ٨ - مبدأ سرية الحسابات المصرفية ٥٦
- ٩ - النشاط الصهيوني الخفي في الاقتصاد العالمي ٥٨

الباب الثاني

الآثار الاقتصادية والاجتماعية

لجريمة غسل الأموال

- ❖ الفصل الأول: الآثار الاقتصادية لجريمة غسل الأموال ٦٥
- أولاً: هشاشة الاقتصاد ٦٨
- ثانياً: سيطرة الشركات الوهمية ٦٩
- ثالثاً: خلق ظاهرة الكساد التضخمي ٧١
- رابعاً: جموح التضخم وانحيار قيمة العملة الوطنية ٧٤
- خامساً: اهتزاز المؤسسات المالية والائتمانية ٧٥
- سادساً: خلق المضاربات الوهمية ٧٩
- سابعاً: بعض الآثار الجزئية على اقتصاد الدولة ٧٩
- ❖ الفصل الثاني: الآثار الاجتماعية لجريمة غسل الأموال ٨٣
- أولاً: تآكل (بل انحيار) الطبقة الوسطى في المجتمع ٨٥
- ثانياً: انحيار الثوابت والقيم الاجتماعية ٨٨

- ثالثاً: دعم الجريمة المنظمة ٨٩
- رابعاً: تدني إنتاجية عنصر العمل ٩١

الباب الثالث

مكافحة جريمة غسل الأموال

- ✻ الفصل الأول: أهمية وطرق مكافحة ٩٩
- ✻ الفصل الثاني: المواجهة التشريعية لجريمة غسل الأموال ١٠٥
- المبحث الأول: أركان جريمة غسل الأموال ١٠٦
- المبحث الثاني: مواجهة جريمة غسل الأموال من خلال الاتفاقيات والوثائق الدولية ١١٢
- ✻ الفصل الثالث: النظام الجنائي السعودي في مواجهة الجريمة ١٢١
- مكافحة جريمة غسل الأموال في النظام الجنائي السعودي ١٢٣
- موقف هيئة كبار العلماء من غسل الأموال ١٤٠
- موقف دول مجلس التعاون الخليجي من مكافحة جريمة غسل الأموال ١٤١
- ✻ الفصل الرابع: موقف الشريعة الإسلامية من غسل الأموال ١٤٥
- أولاً: نظرة الإسلام إلى المال ١٤٧
- ثانياً: الإسلام والمال الحرام ١٤٩
- ثالثاً: الخروج من المال الحرام ١٥٩
- ✻ خاتمة البحث ١٦١
- ✻ ملحق: النص الكامل لنظام مكافحة غسل الأموال ١٦٧
- ✻ قائمة بأهم مصادر البحث ١٨١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فلقد تصاعدت في الآونة الأخيرة باضطراب وانتظام، أشكال جديدة للجريمة المنظمة الوطنية وعبر الوطنية، ومن أبرزها الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وفي الأعضاء البشرية، وهي جرائم تمولها وتنفذها عصابات دولية منظمة، تحقق من ورائها أرباحاً طائلة، تفوق ما يدره أي نشاط إجرامي آخر.

وتسعى هذه العصابات جاهدة إلى إخفاء وتمويه المصدر الحقيقي لهذه العائدات لإكسابها الصفة الشرعية في نظر قوانين أفراد هذه العصابات، وذلك فيما اصطلح على تسميته حديثاً بجريمة غسل الأموال.

وتتكون جريمة غسل الأموال في واقعها من طائفتين مرتبطتين من الأفعال الإجرامية، تمارس في الغالب الأعم كل واحدة منها عصابة إجرامية منظمة مستقلة في عملها عن الأخرى لكنها مرتبطة بها.

أما طائفة الأفعال الإجرامية الأولى فتختص بعناصر الركن المادي المكون للجرائم الأصلية المتمثلة في الاتجار في المخدرات والاتجار في الأعضاء البشرية وجرائم الابتزاز والرشوة والاتجار في السلاح والتي تمارسها عصابات المافيا العالمية.

وأما طائفة الأعمال الإجرامية الثانية فتختص بعناصر الركن المادي المكون لجريمة غسل الأموال المرتبطة بالجريمة الأصلية في أشكالها المتقدمة،

والمتمثلة في عمليات نقل وتحويل وإخفاء المصدر الحقيقي لعائدات الجرائم الأصلية بهدف إكسابها الصفة الشرعية بالمخالفة لأحكام النظم والقوانين.

وتنفذ عصابات جريمة غسل الأموال إلى تحقيق غرضها وإتمام جريمتها من خلال استغلالها لتطورات تقنية المعلومات والاتصالات ووسائل الانتقال، وأيضاً من خلال استغلالها للالتزامات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتخفيف القيود الرقابية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحرير أسواقها أمام تدفقات النقل والسياحة والسلع والخدمات.

وبالنظر إلى ما تمثله جريمة غسل الأموال من خطورة على الهياكل الاقتصادية والأسواق والنظم المصرفية والآلية في جميع دول العالم بلا استثناء، وإلى ما تمثله هذه الجريمة كذلك من إمكانية العصابات المنظمة في إعادة استخدام عائدات جرائمها السابقة في تعزيز نشاطها الإجرامي اللاحق، فقد تزايدت قناعة المجتمع الدولي في المواجهة الفاعلة لهذه الجريمة، سواء من خلال الاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية، أو من خلال النظم والقوانين الجنائية الوطنية الموضوعية والإجرائية في كل دولة، من أجل الوصول إلى سياسة جنائية عالمية جديدة قادرة على مواجهة آثار هذه الجريمة وتداعياتها السلبية.

وإسهاماً منا في تجلية وتوضيح مفهوم جريمة غسل الأموال والكشف عن أسباب تفشيها، ومراحلها وآثارها، وطرق وأساليب مكافحتها، وموقف الشريعة الإسلامية منها، فإننا نضع هذا البحث الذي سوف يعتمد بمشيئة الله تعالى على المنهج الوصفي التحليلي التأصيلي من خلال القراءة الموضوعية والتحليل المتعمق لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من مصادر إجرامية منظمة،

وسوف تعكس خطة البحث اهتمامات هذه الدراسة ومراميها من خلال ثلاثة أبواب على النحو التالي:

*** الباب الأول: جريمة غسل الأموال (المفهوم ، والأهداف ، والأسباب)**

الفصل الأول: مفهوم الجريمة وسبب التسمية.

الفصل الثاني: أهداف عمليات الغسل ومراحلها.

الفصل الثالث: أسباب تفشي ظاهرة غسل الأموال.

*** الباب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة**

الفصل الأول: الآثار الاقتصادية لجريمة غسل الأموال.

الفصل الثاني: الآثار الاجتماعية.

*** الباب الثالث: مكافحة جريمة غسل الأموال.**

الفصل الأول: أهمية وطرق المكافحة.

الفصل الثاني: المواجهة التشريعية للجريمة.

الفصل الثالث: النظام الجنائي السعودي في مواجهة الجريمة.

الفصل الرابع: موقف الشريعة الإسلامية من الجريمة.

*** خاتمة البحث**

الباب الأول

جريمة غسل الأموال

(المفهوم ، والأهداف ، والأسباب)

ويأتي في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مفهوم الجريمة وسبب التسمية.

الفصل الثاني: أهداف عمليات الغسيل ومراحلها.

الفصل الثالث: أسباب تفشي ظاهرة غسل الأموال.

الباب الأول

جريمة غسل الأموال (المفهوم، الأهداف، الأسباب)

تقديم وتقسيم:

يشتمل هذا الباب كما قدمنا على ثلاثة فصول، نتصدى في أولها لبيان مفهوم جريمة غسل الأموال، وسبب تسميتها بهذا الاسم، من حيث ما تتصف به هذه الجريمة من حداثة نسبية تستدعي إحاطة القارئ بها، وصفاً لواقعها وتحليلاً لأبعادها، وتميزاً لها عن غيرها، باعتبارها جريمة منظمة تختلف عن طبيعتها عن أشكال الظاهرة الإجرامية الأخرى.

أما الفصل الثاني من هذا الباب فسوف نعقده لبيان أهداف عمليات غسل الأموال، نظراً لما تكشف عنه هذه الأهداف من إتاحة الفرصة لمرتكبي الجرائم ذات الدافع المالي، للجمع بين تحقيق المكاسب الخيالية والأمان التام حال استمتاعهم بهذه المكاسب، ومن ثم إغراؤهم بارتكاب المزيد من الجرائم الأصلية ذات الدافع المالي الضخم، كما سنتعرض في هذا الفصل كذلك إلى مراحل وأساليب عمليات الغسيل، وذلك للكشف عن كون الجريمة الماثلة جريمة زمنية متعددة الخطوات والمراحل.

وفي الفصل الثالث والأخير من هذا الباب سوف نتصدى لبيان أسباب تفشي ظاهرة غسل الأموال واتجاهاتها وصولاً إلى تقرير بعض الحقائق الهامة مثل:

أ - إن جريمة غسل الأموال لم تعد جريمة محلية خاصة بمجتمعات أفراد وأعضاء منظمات المافيا العالمية، بل أصبحت ظاهرة عالمية تتخطى الحدود القومية لأعضاء منظمات الجريمة المنظمة.

ب - تزايد الحرفية المهنية لأعضاء منظمات جريمة غسل الأموال، فهم دائماً يطورون أساليبهم في إدخال وإخراج المال المراد غسله إلى ومن اقتصاد أي دولة يختارونها لإجراء عمليات الغسل.

الفصل الأول

مفهوم جريمة غسل الأموال وسبب التسمية

ويأتي في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم جريمة غسل الأموال.

المبحث الثاني: سبب التسمية بغسل الأموال.

المبحث الثالث: مجالات غسل الأموال غير المشروعة.

الفصل الأول

مفهوم جريمة غسل الأموال

وسبب التسمية

تمهيد:

تعتبر كل عملية من العمليات المتعددة والمتداخلة في جريمة غسل الأموال واحدة من الصور الإجرامية المستحدثة، ذات البعد الاقتصادي، الذي لا يقف عند حدود دولة معينة، بل يتخطاها إلى دول عديدة.

ومن ثم فإنه لا غرابة والحالة هذه، في اعتبار جريمة غسل الأموال بجميع عملياتها من الجرائم الاقتصادية الدولية المنظمة، بل هي أخطر هذه الجرائم مجتمعة وذلك لما لها من اتصال وثيق بالأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، والتي تقع تحت ما يعرف بالاقتصاد الخفي، ومن اتصال وثيق بحركة التجارة الدولية والاستثمار الدولي، ومن اتصال وثيق بالدور المالي للمؤسسات المالية التي تعتبر القنوات التي تتم من خلالها مراحل الجريمة على نحو ما سيأتي، والخلاصة أنه ونحن بصدد التصنيف النظامي (القانوني) لجريمة غسل الأموال إدراجها على رأس قائمة الجرائم الاقتصادية ذات الدافع المالي. وسوف نركز الحديث في هذا الفصل ومن خلال مبحثين على مفهوم (تعريف) الجريمة الماثلة وسبب تسميتها، ونضيف مبحثاً ثالثاً لبيان مجالات غسل الأموال غير المشروعة.

المبحث الأول

مفهوم جريمة غسل الأموال

يوجد في أدبيات الفكر الاقتصادي والقانوني العالمي مجموعة من التعريفات لجريمة غسل الأموال، من أبرزها:

(١) أنها مجموعة من العمليات والتحويلات المالية والعينية على الأموال المستمدة من مصادر غير مشروعة، تستهدف تغيير صفتها غير المشروعة في النظام الشرعي وإكسابها صفة المشروعية، بغية إخفاء مصادر أموال المجرمين وتحويلها بعد ذلك لتبدو وكأنها استثمارات مشروعة.

وعلى ذلك فإن الأنشطة الخفية الإجرامية المكونة للجرائم الأصلية المرتبطة بجريمة غسل الأموال مثل الاتجار في المخدرات وفي الأعضاء البشرية وفي السلاح وجرائم الابتزاز والسرقة والرشوة والدعارة والقوادة وغيرها، هي مصادر للأموال القذرة التي يحاول أصحابها تغيير صفتها غير المشروعة وإكسابها صفة جديدة مشروعة من خلال عمليات غسل الأموال^(١).

(٢) كما عرفت هذه الجريمة بأنها: «مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال غير المشروعة، وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع، أو الإسهام في توظيف أو إخفاء أو تحويل العائد المباشر أو غير المباشر لجناية أو جنحة».

ومن ثم فإن جريمة غسل الأموال هي جريمة تابعة، تفترض ابتداء سبق

(١) د/ صلاح الدين السيسي - قضايا اقتصادية معاصرة - توزيع مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر - أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة ١٤١٩ هـ.

ارتكاب جريمة أولية (أصلية) ينتج عنها أموال غير مشروعة، ثم تأتي في مرحلة تالية، عمليات غسل هذه الأموال لتطهيرها في إحدى صور الغسيل^(١).

(٣) وعرفت بأنها: مجموعة من العمليات المالية، تستهدف إخفاء الشرعية على أموال متحصلة من مصدر غير شرعي، بحيث تنطوي هذه العمليات على إخفاء مصدر المال المتحصل عليه من أنشطة إجرامية، وجعله يبدو في صورة مشروعة، مما يمكن الجناة من الاستفادة من حصيلة جرائمهم علانية.

ومن ثم فإن الجاني في عمليات غسل الأموال يقوم بإجراء عمليات مالية متداخلة مثل إيداع هذه الأموال في أحد البنوك وإجراء عدد من التحويلات المصرفية عليها قبل نقلها مصرفياً إلى رصيد صاحبها الأصلي (عضو إحدى منظمات الجريمة المنظمة) وكل ذلك بقصد إدخال هذه الأموال غير المشروعة إلى حركة التداول المشروع لرأس المال في أسواق النقد، أو في أسواق المال لبلد صاحبها الأصلي، وهو ما يؤدي إلى إدماج هذه الأموال في النظام أو في الهيكل المالي للدولة التي تتجه إليها، بحيث يصبح من الصعب على السلطات النقدية في هذه الدولة اقتفاء أثر هذه الأموال أو الوقوف على مصدرها غير المشروع^(٢).

(٤) كما عرفت هذه الجريمة بأنها: تحويل الأموال الناتجة من أنشطة

(١) د/ هدى قشقوش - جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي - دار النهضة العربية بالقاهرة ص ٩-١٧.

(٢) د/ أشرف شمس الدين - تجريم غسل الأموال في التشريعات المقارنة - دار النهضة العربية بالقاهرة ٢٠٠١م.

إجرامية إلى أموال تتمتع بمظهر قانوني سليم، خصوصاً من حيث مصادرها^(١).

(٥) وقد عرفها البعض بأنها: إخفاء المشروعية على الأرباح المستمدة من أي نشاط غير مشروع^(٢).

(٦) وعرفها البعض بأنها: إخفاء حقيقة الأموال المستمدة من طريق غير مشروع عن طريق القيام بتصديرها، أو إيداعها في مصارف دول أخرى، أو نقل إيداعها أو توظيفها أو استثمارها في أنشطة مشروعة، للإفلات بها من الضبط والمصادرة، وإظهارها كما لو كانت مستمدة من مصادر مشروعة، سواء كان الإيداع أو النقل أو التحويل أو التوظيف أو الاستثمار في دول متقدمة أو في دول نامية^(٣).

(٧) وقد اعتمد المجلس الأوروبي لمكافحة غسل الأموال تعريف هذه الجريمة بأنها: «تغيير شكل المال من حالة إلى أخرى، وتوظيفه أو تحويله أو نقله، مع العلم بأنه مستمد من نشاط إجرامي، أو من فعل يعد مساهمة في مثل هذا النشاط وذلك بغرض إخفاء أو تمويه حقيقة أصله غير المشروع، أو مساومة أي شخص متورط في ارتكاب النشاط الإجرامي لتجنب النتائج القانونية لعمله^(٤).

(١) دراسة عن عمليات غسيل الأموال مقدمة من شبكة مكافحة الجرائم المالية بوزارة الخزانة الأمريكية إلى ندوة الرياض عن الجرائم الاقتصادية التي نظمتها مؤسسة النقد السعودي في أكتوبر ١٩٩٣م.

(٢) جون كاسار - عمليات غسيل الأموال الدولية - بحث مقدم إلى ندوة الرياض.

(٣) د/ محي الدين عوض - تحديد الأموال القذرة ومدلول غسلها وصور عملياته ص-٧.

(٤) بحوث ندوة الرياض - المعهد المصري بالرياض ١٩٩٣م.

(٨) كما عرفها البعض بأنها: سلسلة من التصرفات أو الإجراءات التي يقوم بها صاحب الدخل غير المشروع، أو الدخل الناتج عن الجريمة - أو أي شخص آخر تابع له - بحيث تبدو هذه الأموال غير المشروعة كما لو كانت مشروعة تماماً، وبحيث يصعب إثبات عدم مشروعيتها على السلطات الأمنية أو القضائية.

ويتحقق هذا عندما ينجح صاحب المال غير المشروع في قطع الصلة بين أصل المال غير المشروع والمال النهائي له^(١).

(٩) وفي قانون مكافحة غسيل الأموال المصري ورد تعريف هذه الجريمة بأنها: «كل سلوك ينطوي على اكتساب مال أو حيازته أو التصرف فيه أو إدارته أو حفظه أو استبداله أو إيداعه أو ضمانه أو استثماره أو نقله أو تحويله، إذا كان متحصلاً من جريمة من الجرائم المنصوص عليها... متى كان القصد من ذلك السلوك هو إخفاء أو تمويه مصدر المال، أو تغيير حقيقته، أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك، أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال».

وواضح من هذا التعريف أن مواجهة القانون المصري لجريمة غسل الأموال تنهض على الأسس التالية:

١ - لم يفرق القانون المصري بين مرتكب الفعل الإجرامي في الجريمة الأصلية المدرة للدخل غير المشروع، وبين تابعه في جريمة غسل الأموال،

(١) أ.د/ محمد أحمد الصالح - غسل الأموال في النظم الوضعية - رؤية إسلامية - بحث

مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى ١٤٢٦هـ -

فكلاهما فاعل أصلي في جريمة غسل الأموال إذا نهضا بها معاً أو انفرد أحدهما بإجراء كل أو أي عملية من عمليات الغسل.

٢- عُنَى القانون المصري بتحديد عناصر الفعل الإجرامي في جريمة غسل الأموال، حيث حصر هذه العناصر في كل أو بعض العناصر التالية: إكتساب المال غير المشروع أو حيازته أو التصرف فيه أو إدارته أو حفظه أو استبداله أو إيداعه أو ضمانه أو استثماره أو نقله أو تحويله.

٣- كما عُنَى القانون المصري بتحديد القصد الجنائي أو الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال في قوله: متى كان القصد من ذلك السلوك هو إخفاء أو تمويه مصدر المال ... إلخ النص المذكور آنفاً.

٤- عُنَى القانون المصري بسرد طرق وأساليب مراحل عمليات الغسيل وأدرجها جميعها في نطاق عناصر الفعل الإجرامي المشكل للركن المادي للجريمة.

(١٠) أما نظام مكافحة غسل الأموال السعودي فقد عرف جريمة غسل الأموال في المادة الأولى بقوله: «ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه، يقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة أموال مكتسبة خلافاً للشرع أو النظام، وجعلها تبدو، كأنها مشروعة المصدر».

وفي بيان النظام السعودي لركني جريمة غسل الأموال (المادي والمعنوي) يقول: يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من فعل أيّاً من الأفعال الآتية:

أ - إجراء أي عملية لأموال أو متحصلات، مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.

ب - نقل أموال أو متحصلات، أو اكتسابها أو استخدامها أو حفظها أو

تلقاها أو تحويلها، مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.

ج- إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال، أو المتحصلات، أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها، مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.

د - تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية.

هـ- الاشتراك بطريق الاتفاق أو المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر، أو الشروع في ارتكاب أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا النظام.

وفي نظرة متأنية وفاحصة لما أورده النظام السعودي في شأن الجريمة الماثلة يتضح لنا ما يأتي:

١- قطعت الخطوة الأولى التي خطاها النظام السعودي في سبيل مكافحة جريمة غسل الأموال الطريق أمام الفاعلين الأصليين والفاعلين بالاشتراك في سلوكهم الإجرامي نحو تمويه المال غير المشروع عن طريق تجريم مختلف صور تداول هذا المال وهو ما نلاحظه في نص المادة الثانية آنفه الذكر.

٢- وفي تعريفه لجريمة غسل الأموال أورد النظام السعودي تعريفاً عملياً عُنِي فيه بالنطاق التجريمي أكثر من عنايته بالمفهوم اللغوي، وذلك حين عدد في المادة الثانية المشار إليها خمسة طوائف من الأفعال التي يعد مرتكبها فاعلاً أصلياً أو بالاشتراك في جريمة غسل الأموال.

٣- وسع النظام السعودي في طبيعة المصدر الإجرامي للمال غير المشروع محل الجريمة، حيث جعله يشمل:

أ - عائدات الأنشطة الإجرامية من الجرائم المنظمة (الاتجار في المخدرات والسلاح والأعضاء البشرية).

ب - أية عائدات يكون مصدرها غير مشروع (التزيف - التزوير - الرشوة).

ج - أية عائدات يكتسبها صاحبها من مصادر غير نظامية (الاختلاس).

٤ - سلك النظام السعودي في مكافحة غسل الأموال طريق التجريم الخاص والمباشر للأنشطة المرتبطة بهذه الجريمة، من خلال تدخله بنصوص عقابية صريحة تحيط بظاهرة غسل الأموال، وتستوعب خصوصيتها، وتحدد بدقة ووضوح أركانها وعناصرها، بوصفها جريمة مستقلة قائمة بذاتها لا تلتبس بغيرها من الأوصاف الجنائية الأخرى.

٥ - وأخيراً فإن تدخل الدولة بوضع نظام خاص لمكافحة غسل الأموال ينم عن اهتمامها بهذه الظاهرة، واستشعارها لمخاطرها وعواقبها وقناعتها بضرورة مكافحتها تشريعياً، حتى لا تصبح المملكة في غيبة هذا النظام محطاً لأنظار عصابات المافيا العالمية، أو ملاذاً آمناً للعائدات المتحصلة من الأنشطة الإجرامية، وقد استجابت الدولة بوضعها لهذا النظام لمبادئ وأحكام ومقررات الاتفاقيات والمؤتمرات العالمية والعربية والتي تؤكد جميعها على ضرورة التصدي التشريعي لظاهرة غسل الأموال.

المبحث الثاني

سبب التسمية بغسل الأموال

للباحثين آراء مختلفة في علة تسمية الأفعال المكونة لهذه الجريمة بغسل الأموال، وجمهور هؤلاء الباحثين على أن مرد التسمية يرجع إلى: أنه حينما لاحظ رجال مكافحة المخدرات، أن تجار المخدرات الذين يبيعون للمدمنين بالتجزئة، يتجمع لديهم في نهاية كل يوم، فئات صغيرة من النقود الورقية والمعدنية وأنهم عادة يتجهون إلى استبدال (صرف) هذه النقود ذات الفئات الصغيرة بنقود ذات فئات كبيرة حتى يتسنى لهم إيداعها في البنوك.

وبالنظر إلى كون النقود ذات الفئات الصغيرة في العادة ملوثة بآثار المخدرات التي ربما تكون عالقة بأيدي تجار التجزئة، فقد كانوا يحرصون على غسلها بالبخار أو ببعض الكيماويات قبل استبدالها أو إيداعها بالبنوك، ومن هنا جاء الربط بين النشاط الإجرامي لتجار المخدرات وعمليات غسل الأموال باعتبار أن نشاط الاتجار غير المشروع في المخدرات يمثل حوالي ٧٠% من عائدات الجريمة المنظمة على مستوى العالم^(١).

ويرى آخرون أن التسمية ترجع إلى أسباب أخرى، وأن أول مرة عُرف فيها مصطلح غسل الأموال كانت في عام ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م عند محاكمة (الفونس كابوني) الشهير بآل كابوني.

ويصف هذا المصطلح واحداً من أهم الأطوار التي تمر بها الأموال التي

(١) د/ صلاح جودة - غسل الأموال - ص ٢٥.

تحصل عليها عصابات المافيا العالمية، لجعلها تبدو مشروعة، وذلك عن طريق خلط هذه الأموال غير المشروعة بعائدات أعمال أخرى مشروعة، في محاولة لإضفاء المشروعية على الأموال المخلوطة جميعها، وقد برز هذا الأسلوب كواحد من أهم الطرق التي اتبعتها عصابات المافيا العالمية لفترة طويلة من الزمن^(١).

أما مفهوم غسيل الأموال كمصطلح، فيعتبر مفهوماً جديداً، ترجع أصول اقتباسه كما يقول (ستيل) إلى بعض الصحف خلال تقريرها عن فضيحة ووترجيت في الولايات المتحدة عام ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م، حيث ظهر هذا المصطلح لأول مرة في الإطار القضائي والنظامي، ومنذ ذلك الوقت فقد أصبح هذا المفهوم مقبولاً ومنتشراً عالمياً^(٢).

ويرى البعض أن مصطلح غسيل الأموال قد ظهر ولأول مرة في ولاية شيكاغو، ثم استعمل في إطاره القانوني في الولايات المتحدة حوالي عام ١٩٨٢م.

غير أنه يلاحظ تعارض مصطلح غسيل الأموال في استعماله داخل الإطار القانوني، لغوياً وعملياً مع الفهم العربي الإسلامي له، وذلك من حيث إن الغسل في اللغة: إزالة الوسخ عن الشيء وتنظيفه بالماء كما تقول معاجم اللغة، أما في مفهومه الشرعي فإنه يعني: التطهير الحسي والمعنوي، ومن ثم فإننا إذا أخذنا عبارة غسل الأموال بمفهومها اللغوي والشرعي، كان مدلولها التنظيف الحسي والمعنوي الحقيقي لها، وهو المعنى الذي لا دلالة عليه في

(١) د/ عبد الرزاق الزهراني - مجلة البحوث الأمنية - العدد ٢٣ مجلد ١١، ص ٢١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢.

الأدبيات الاقتصادية والقانونية المعاصرة للمصطلح المائل، بل إن المدلول الحديث للمصطلح في هذه الأدبيات مناقض تماماً للمدلول اللغوي والشرعي له.

فهو في مفهومه الحديث يعني من الناحية العملية إضافة جريمة أو عمل غير شرعي لاحق إلى جريمة أخرى سابقة، حيث تعد الجريمة الأصلية المتقدمة مصدراً للمال غير المشروع الذي تسعى الجريمة الثانية إلى إخفاء أو تمويه مصدره، أو إلى تغيير حقيقته والحيلولة دون اكتشاف مصدره، أو عرقلة التوصل إلى شخص مرتكب الجريمة المتحصل منها المال غير المشروع.

وبذلك يمكن القول بقبول المصطلح القانوني الحديث على سبيل المجاز فقط، أما حقيقته فهي ليست غسلاً، وإنما إضافة تلويث إليه باستعمال أساليب التمويه والخداع والطرق الاحتيالية.

وفي الرؤية الإسلامية فإن غسل الأموال بمعنى تطهيرها مما قد يشوب كسبها من مخالفات شرعية، أمر مطلوب لتزكيته وزيادة نائها وبركتها، فإن الحسنات يذهبن السيئات.

ولا يرد مصطلح غسل الأموال في الشريعة الإسلامية إلا على المال الحلال المكتسب بالطرق المشروعة، وباستقراء أحكام الشرع التي تهدف إلى تطهير المال وتزكيته من شبهة الحرام، شرعت التكاليف المالية المفروضة والمندوبة كالزكاة والصدقة والكفارات والנדور والديات وغيرها، بهدف تزكية المال وتطهيره ونمائه وزيادة بركته.

وقد نظم المشرع الإسلامي الحنيف وسائل تطهير المال المكتسب بالطرق غير المشروعة، بتشريعات ملزمة نذكر منها:

- ١- رد المظالم إلى أهلها ويدخل فيها الغصب والغبن الفاحش.
- ٢- رد الأمانات إلى أهلها بما فيها الوديعة واللقطة والعارية.
- ٣- تصحيح العقود والمعاملات المشوبة بالغرر أو بالغش أو بالتدليس أو بالاحتكار.

٤- تحريم الربا والقمار والميسر، وكافة عقود الغرر.

٥- تحريم اكتساب المال باليمين الغموس.

ومن وجهة نظرنا فإن المكافحة الأجدى والأصوب لجريمة غسل الأموال يجب أن تنصب على تخفيف منابع المال الحرام قبل سن القوانين المجرّمة لغسله وإخفاء مصادره، حيث لا يعقل أن تباح الدعارة في بلد ثم نتكلم عن مقاومة غسيل الأموال الناتجة عنها، وحيث لا يعقل أن تنفذ عصابات الجريمة المنظمة من خلال ثغرات في قوانين بلدانها يتمكنون من خلالها من ممارسة الاتجار في السلاح أو في المخدرات أو في الأعضاء البشرية، أو من ممارسة أية أنشطة إجرامية أخرى غير مشروعة ذات دافع مالي، ثم تصرخ هذه البلدان وتستصرخ العالم من حولها من أجل مكافحة غسل المال المتحصل من هذه الأنشطة الإجرامية غير المشروعة.

إن الأبقى والأبقى والأصلح لكافة المجتمعات في مجال مكافحة هذه الجريمة هو غلق باب الحرام وتخفيف منابع المال الحرام، وهو ما تهدف إليه الشريعة الإسلامية الغراء من خلال تشريعاتها المالية الملزمة.

المبحث الثالث

مجالات غسل الأموال غير المشروعة

قدمنا أن مصادر المال غير المشروع، كثيرة ومتنوعة، وأنها في مجموعها تتكون من عائدات الجريمة المنظمة، ومن الطبيعي أنه وكما تتعدد هذه المصادر، فإنه يجب أن تصب في قنوات متعددة أثناء عمليات ومراحل غسلها، وسوف نركز البحث في هذا المبحث على المجالات أو القنوات المشروعة المتلقية للمال غير المشروع أثناء عمليات ومراحل غسله.

غير أننا نلاحظ أن المجالات أو القنوات المشروعة التي تعمل من خلالها عصابات جريمة غسل الأموال تتنوع وفقاً لمعيار سرعة وبطء عمليات الغسيل إلى نوعين هما:

١- المؤسسات المالية (البنوك - شركات التأمين - الأسواق المالية - مكاتب الصرافة).

٢- الأنشطة والمجالات الاستثمارية الأخرى.

وسوف نُعنى في هذا المبحث بذكر نماذج للقنوات المشروعة التي تناسب فيها الأموال غير المشروعة المراد غسلها في كلا النوعين السابقين.

أولاً: مجالات أو قنوات غسل الأموال عبر المؤسسات المالية:

١- التحويلات الدولية للأموال والأوراق المالية من وإلى الخارج.

٢- إبدال كميات كبيرة من أوراق النقد ذات الفئات الصغيرة بأوراق ذات فئات أكبر.

٣- تحويل مبالغ مالية كبيرة من العملة الوطنية إلى عملات أجنبية.

- ٤- تشغيل حساب مصرفي يتمثل غرضه الأساسي في تحويل مبالغ كبيرة من وإلى بلدان أجنبية.
- ٥- طلب قروض مضمونة بشهادات إيداع صادرة عن مصرف أجنبي أو بممتلكات غير معروفة المصدر.
- ٦- إيداع مبالغ ضخمة، أو تنفيذ عمليات إيداع متكررة، في أحد البنوك، بحيث لا تتناسب ضخامة هذه المبالغ النقدية مع نشاط المودع أو متوسط دخله.
- ٧- شراء وبيع الأوراق المالية (الأسهم والسندات) بمبالغ كبيرة فوق طاقة المشتري.
- ٨- تنفيذ عمليات بنكية كبيرة أو متكررة تتعلق بأنشطة خارج دولة القائم بها.

ثانياً: مجالات غسل الأموال من خلال الأنشطة الاستثمارية:

أوضحنا فيما سبق أبرز مجالات وأساليب غسل الأموال من خلال المؤسسات المالية، غير أننا يجب أن ننتبه إلى أن عصابات غسل الأموال لا تتوقف في نشاطها الإجرامي عند مجالات نمطية معينة، بل هي في تطوير واستحداث مستمرين لمجالات وأساليب نشاطها الإجرامي، نظراً لإدراكها أنها في صراع مستمر مع أجهزة الأمن في مختلف الدول المستهدفة بعمليات الغسيل، لذا: فإنها لا تقتصر فقط على غسل الأموال من خلال المؤسسات المالية فقط، وإنما تمارس نشاطها الإجرامي كذلك من خلال الأنشطة والمجالات الاستثمارية التقليدية.

غير أن عصابات غسل الأموال لا تلجأ إلى عمليات الغسل من خلال هذه الأنشطة الأخيرة إلا في حالات معينة منها:

- ١- أن يكون صاحب المال المراد غسله في غير حاجة وقتية إليه.
- ٢- وجود أسواق دولية واعدة وصالحة للمضاربات بأشكالها.
- ٣- توفر قدر معقول من المرونة في اقتصاد الدولة المتلقية للمال المراد غسله، تسمح بتسييل المشروعات الاستثمارية وإعادة تصدير قيمتها إلى الخارج دون تعقيدات نظامية (قانونية).
- ولعل من أبرز الأنشطة والمجالات الاستثمارية الصالحة لإجراء عمليات غسل الأموال من خلالها ما يلي:
- ١- المضاربات على الأوراق المالية (الأسهم والسندات) في أسواق الأوراق المالية الناشئة والواعدة.
- ٢- المضاربات على العقارات خاصة أراضي البناء والشقق السكنية الفاخرة والمحال التجارية ذات المواقع المتميزة.
- ٣- المضاربات على العملات النقدية والذهب والأحجار الثمينة والتحف النادرة والهدايا القيمة.
- ٤- المضاربات على لاعبي كرة القدم وغيرهم من الرياضيين.
- ٥- العقود والتوريدات الحكومية وغير الحكومية الكبيرة.
- ٦- مجال المطاعم والوجبات السريعة العالمية.
- ٧- صناعات السينما والفيديو كليب والإنتاج الغنائي والسينمائي.
- ٨- مجال تذاكر اليانصيب واللوتارية.
- ٩- التذرع بإعمار ما دمرته الحرب الأهلية، أو حروب دول التحالف الدولي في العراق وأفغانستان.

الفصل الثاني

أهداف عمليات الغسل ومراحلها

ويأتي في مبحثين:

المبحث الأول: أهداف عمليات غسل الأموال.

المبحث الثاني: مراحل عمليات غسل الأموال.

الفصل الثاني

أهداف عمليات الغسل ومراحلها

تقديم وتقسيم

تشير العائدات المالية الضخمة للجريمة المنظمة شكوكاً قوية لدى السلطات الأمنية وأجهزة الرقابة المالية، في بلدان الموطن الأصلي لأعضاء منظمات المافيا العالمية بما يضطر هؤلاء الأعضاء إلى التستر وأخذ الحيطة والحذر الشديدين إزاء تصرفاتهم في هذه العائدات، وبما يحرمهم في كثير من الأحيان من التمتع بها، ومن هنا نشأت لدى هؤلاء الأعضاء فكرة غسل الأموال، لتحقيق العديد من الأهداف.

ومن ناحية أخرى فإن عمليات غسل الأموال تمر بعدة مراحل لإخفاء المصدر الحقيقي للعائدات غير المشروعة، وإظهارها بمظهر الأموال المشروعة. ويأتي الكلام في هذا الفصل من خلال مبحثين: نتناول في المبحث الأول: أهم أهداف عمليات غسل الأموال، ونوضح في المبحث الثاني مراحل عمليات غسل الأموال.

المبحث الأول

أهداف عمليات غسل الأموال

يلجأ أعضاء منظمات الجريمة المنظمة إلى عمليات غسل الأموال لتحقيق أهداف عديدة من أهمها:

١- توفير الغطاء القانوني لهذه العائدات أمام السلطات الأمنية وأجهزة الرقابة المالية في الموطن الأصلي لأصحابها، بما يمكنهم ويسر عليهم تحريكها عبر القنوات الشرعية، أي داخل وخارج مصارفهم (بنوكهم) الوطنية والمؤسسات المالية الدولية، حيث تؤدي عمليات الغسيل إلى إخفاء وتمويه وطمس المصدر الحقيقي لهذه الأموال، وإظهارها في صورة مكاسب مالية مشروعة.

٢- توفير الوضع المثالي لأعضاء منظمات الجريمة المنظمة، الذي يمكنهم من الجمع بين ثمرتي أعمالهم الإجرامية وهما الكسب الطائل والأمان، فيتحقق للعضو بذلك فرصة التمتع بهذا المال الحرام دون ملاحقة من أحد.

٣- إخفاء الرابطة بين المجرم والجريمة^(١).

إذ من المعروف أن العائدات الإجرامية قد تكون الدليل الوحيد الذي يقود إلى الجريمة الأصلية التي تحصلت منها هذه العائدات، وإلى الكشف عن مرتكبيها والإسهام في إقامة المسؤولية الجنائية تجاههم.

ومن هنا كان هدف إخفاء الرابطة بين المجرم والجريمة الأصلية - مصدر المال المغسول - أحد الأهداف الرئيسة لجريمة غسل الأموال بما ترمي إليه من

(١) د/ مصطفى طاهر - المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم

المخدرات - مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ٢٠٠٢م ص ٦.

طمس معالم المصدر الأصلي للأموال، بما يجعل المجرم في مأمن من المخاطر القانونية، وبما يتيح له الاستمرار والتوسع في نشاطه الإجرامي، فضلاً عن التمتع بممارسة حياة الترف والرفاهية.

٤ - استثمار العائدات الإجرامية في مشروعات مستقبلية مستقرة:

يسعى أعضاء منظمات الجريمة المنظمة إلى الخروج من حياة الأنفاق المظلمة والمطاردات الأمنية المتلاحقة إلى حياة رجال الأعمال والمال، وعلى هذا الأساس فإن عمليات غسل الأموال قد تستهدف استخدام العائدات الإجرامية في إقامة مشروعات استثمارية حقيقية، فيتحقق لها بذلك الاندماج في الاقتصاد الظاهر المشروع، وأيضاً المزيد من الأرباح، ومن ثم يصبح مجرموا الجريمة المنظمة من رجال الأعمال والمال المرموقين، وقد يمكنهم ذلك من التسلل إلى مراكز اتخاذ القرار واستغلال نفوذهم ومشروعاتهم كستار لتأمين وتسهيل ارتكاب ما اعتادوا على ارتكابه من جرائم.

المبحث الثاني

مراحل عمليات غسل الأموال

تمر عمليات غسل الأموال بثلاث مراحل متتابعة ومتراصة هي:

١- مرحلة التوظيف أو الإيداع أو الإحلال.

٢- مرحلة التغطية أو التمويه أو التعتيم.

٣- مرحلة الدمج أو التكامل والاندماج.

وتهدف هذه المراحل في مجموعها إلى إخفاء المصدر الجرمي للعائدات غير المشروعة ودفعها للامتزاج والاندماج في هياكل وآليات الاقتصاد الظاهر المشروع بما يحقق للمجرمين ومنظمات الجريمة المنظمة فرصة أوسع للتصرف بحرية تامة، والتمتع بأموالهم غير المشروعة بعيداً عن متناول أجهزة القانون^(١). ونتناول هذه المراحل فيما يلي بشيء من الإيضاح والتفصيل.

❖ المرحلة الأولى: مرحلة التوظيف أو الإيداع أو الإحلال:

وتتلخص هذه المرحلة في إيداع أو إدخال المال غير المشروع الذي يمثل عائدات الجريمة الأصلية في آليات نظام مالي، أي في مؤسسة مالية مصرفية (بنك) أو غير مصرفية (شركة صرافة - شركة تحويل أموال) وذلك بما يسمح للمودع تحريك هذا المال بسهولة، دون لفت أنظار الجهات الأمنية أو الرقابية وذلك تمهيداً لإعادة نقل أو تحويل هذا المال في الوقت المناسب إلى الخارج بأية صورة من صور التحويل المصرفي، هذا إذا تمت هذه المرحلة من خلال قنوات المؤسسات المالية.

(١) المرجع السابق ص ٨.

غير أن مرحلة الإيداع أو الإدخال أو التوظيف قد تتم عبر الأنشطة والمجالات الاستثمارية الأخرى في إحدى آليات الاقتصاد الظاهر في الدولة المستهدفة بغسل المال غير المشروع في أسواقها، وذلك عن طريق إقامة أو شراء مؤسسات مالية أو تجارية^(١)، أو ارتياد أحد الأنشطة والمجالات التسع السابق ذكرها (في المبحث الثالث من الفصل الأول).

المهم في هذه المرحلة أن يتم تغيير شكل المال الحرام بأية صورة من صور التغيير، وتحويله من السيولة إلى أي شكل من أشكال المقتنيات المادية سريعة التسييل.

وقد تتم عمليات هذه المرحلة في نطاق المدينة أو المنطقة التي تم اكتساب المال الحرام منها، سواء من جانب تجار أو موزعي المخدرات بالجملة أو بالتجزئة، أو المرتشين أو تجار السوق السوداء، أو من جانب تابعين لهم مرتبطين بهم، حين يقومون بغسل هذا المال الحرام، أما كبار أعضاء منظمات المافيا العالمية أصحاب النصيب الأوفر من عائداتها الضخمة، فإن أسواقهم المالية والنقدية قد لا تستوعب المال غير المشروع دون لفت أنظار الجهات الأمنية، لذا فإنهم يتجهون إلى غسل أموالهم القدرة في أسواق دول أجنبية مختارة عن طريق عصابات غسيل الأموال المرتبطة بهم.

❖ أساليب غسل الأموال القدرة في مرحلة الإحلال:

توجد في الوقت الحاضر عدة أساليب لغسل المال الحرام في مرحلة الإحلال نوجزها فيما يلي:

١- أسلوب التركيب: وهو أسلوب يتم عن طريقه تقسيم المال المراد

(١) د/ محي الدين علم الدين - الأهرام الاقتصادي - العدد ١٧٥٣ (بتصرف).

غسله إلى مبالغ مجزأة أقل من الحد الذي يلتفت نظر البنك المودع لديه، والذي يجب عليه عند بلوغه إبلاغ البنك المركزي الذي يتبعه أو إبلاغ الجهات الأمنية والرقابية وهو (يتراوح بين خمسين إلى مائة ألف يورو) ثم يقوم فرد أو عدة أفراد بإيداع هذه المبالغ في حسابات مصرفية معينة لدى البنك المختار، تمهيداً لإجراء عمليات بنكية لاحقة على هذه الإيداعات لتحويلها إلى الخارج لصالح طرف ثالث، أو شراء شيكات سياحية أو بنكية بكل الإيداعات أو بجزء كبير منها.

٢- أسلوب التواطؤ الداخلي (الفردى أو الجماعى): وفي هذا الأسلوب يقوم بعض موظفي بنك العميل الغاسل للمال بتسهيل الإيداعات الكبيرة، مقابل انتفاع شخصي لهم مع عدم إبلاغ السلطات الأمنية أو الرقابية عن هذه الإيداعات.

٣- أسلوب التمثيل المخالف للحقيقة: ويتخذ هذا الأسلوب من الأنشطة والمجالات الاستثمارية في الاقتصاد الظاهر المشروع في الدولة المتلقية للمال المراد غسله ميداناً لعملياته، بحيث يكون هذا الأسلوب مظلة أو ستاراً يهدف إلى إظهار المال المراد غسله، أو مصدره، أو الغاسل، بغير المظهر الحقيقي له، ويتم هذا الأسلوب بطرق متعددة منها^(١):

أ - الاتفاق بين الغاسل وبعض الشركات القائمة في اقتصاد الدولة المتلقية على خلط المال غير المشروع بأموال الشركة في أي صورة من صور المشاركة أو من صور زيادة رأس مال الشركة، حتى يمكن لهذا المال أن يظهر بعد فترة على أنه حصة شريك في رأس المال، أو على أنه عائد لنشاط

(١) راجع بحثاً المقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي بعنوان: «غسل الأموال في النظم الوضعية رؤية إسلامية» ١٤٢٦هـ - ص ١٨.

الشركة، ومن ثم يتسنى للغاسل إعادة تصديره إلى الخارج على أنه متخارج من شركة لها وجود قانوني.

ب - تكوين ما يعرف بشركات الواجهة، وهي في الغالب شركات وهمية، قد تكون مجرد دمية أنشئت فقط لغرض استخدامها في عمليات الغسيل، بحيث تمارس نشاطاً هامشياً، وبحيث تتركز معظم مواردها ودخولها من المال الحرام الذي تتلقاه من عصابات جريمة غسل الأموال، ويتعاضد دور هذا النوع من الشركات في غسل الأموال عندما يتصل نشاطها بتجارة الذهب والمجوهرات والأحجار الثمينة والتحف، أو بالمضاربة في أسواق النقد والمال.

٤- أسلوب التحويل من بنك إلى بنك آخر: وهو أسلوب يحتاج إلى تواطؤ داخلي بين أطراف عمليات التحويل، حيث يتم من خلاله تحويل الأموال غير القانونية من بنك إلى آخر بوصفها أموالاً قانونية.

٥- الاستثناء من الإبلاغ عن الإيداعات الكبيرة: ويتم هذا الأسلوب عندما تصل عصابات غسل الأموال إلى مراكز صنع القرار في دولة ما، أو إلى مرتبة رجال الأعمال والمال ذوي الثقة، أو عندما تمتلك شركات كبيرة معفاة من الإبلاغ عن إيداعاتها وسحوباتها من البنوك نظراً لكبر حجم تعاملاتها وأرصدها، حيث يكون لأفراد هذه العصابات المنظمة مطلق الحرية في إيداع أو سحب أو تحويل أية مبالغ دون تحوط أو حذر.

٦- شراء الموجودات ورءوس الأموال العينية ذات القيمة المرتفعة، كالسيارات والطائرات والسفن، والعقارات والمعادن الثمينة، والأوراق المالية، وهي تلك الموجودات التي لا يُسأل المشتري عادة عن مصادر ثمنها في الأسواق البائعة لها، ومن ثم فإنه يستطيع أن يشتريها بما لديه من مال غير

مشروع، ثم إعادة بيعها بعد مدة والإفصاح عن ثمن بيعها كمصادر قانونية مشروعة لأمواله التي يحق له التصرف فيها بحرية تحت سمع وبصر السلطات الأمنية والجهات الرقابية في البلد الذي بيعت فيه.

٧- تهريب العملات الأجنبية من البلدان التي اكتسبت فيها إلى بلدان أخرى مع المسافرين أو في شحنات البضائع، ثم إعادة تصديرها إلى مواطن أصحابها الأصليين بالطرق المشروعة، عبر الحوالات البنكية التلكسية، أو عبر الطرق والقنوات التجارية ذات الصلة بالاستيراد والتصدير.

✽ المرحلة الثانية: مرحلة التغطية أو التمويه أو التعتيم^(١):

وهي تتركز في عمليات إخفاء علاقة الأموال غير المشروعة بعد دخولها في آليات المؤسسات المالية، أو أسواق الاقتصاد الظاهر المشروع، في البلد الذي تمت فيه عمليات المرحلة الأولى بأساليبها الملتوية غير المشروعة، بمصادر غير المشروعة أو بمالكها الحقيقيين أعضاء منظمات الجريمة المنظمة. وتعتمد عمليات هذه المرحلة على القيام بالعديد من العمليات المالية المتتالية الكبيرة الحجم، الممزوجة عادة بعمليات مالية مماثلة قانونية ومشروعة. ومن الأساليب المستخدمة في هذه المرحلة، التحويلات المالية الإلكترونية بين البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، وتعتبر التحويلات التلكسية أهم أسلوب في مرحلة التغطية، وذلك من حيث الدقة والسرعة وحجم الأموال المحولة. ومن بين الأساليب المستخدمة أيضاً - في هذه المرحلة - بيع أو تصدير الموجودات العينية السابق شراؤها في مرحلة الإحلال المتقدمة. ومرحلة التمويه أو التعتيم أو التغطية، يُقصد بها تضليل الجهات الأمنية

(١) جون كاسار - عمليات غسل الأموال الدولية - ندوة الرياض.

والرقابية والقضائية عن المصدر غير المشروع للمال القذر^(١) وتمثل هذه المرحلة أهمية كبيرة لغاسلي الأموال الذين يعمدون إلى إيجاد طبقات مركبة ومضاعفة من الصفقات التجارية والتحويلات المالية التي تكفل إخفاء العائدات غير المشروعة وتمويه طبيعتها، وقطع صلتها تماماً بمصدرها الجرمي، لتجنب اقتفاء أثرها وإتاحة الفرصة لاستخدامها بحرية في الأغراض المختلفة، كما تعد هذه المرحلة أكثر مراحل عمليات الغسيل تعقيداً، وأكثرها اتصافاً بالطبيعة الدولية، إذ غالباً ما تجري عملياتها في بلدان متعددة^(٢) معتمدة في ذلك على:

١- نقل الأموال بسرعة فائقة مع توزيعها بين استثمارات متعددة في بلدان مختلفة مع إعادة بيع الأصول المشتراة، ونقل الاستثمارات باستمرار لتجنب اقتفاء أثرها من جانب السلطات المختصة.

٢- التواطؤ مع المصارف الوطنية والأجنبية واستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني، والحسابات الرقمية المتغيرة، وكذا استغلال الفواتير المزورة وخطابات الاعتماد.

❖ المرحلة الثالثة: مرحلة الدمج أو التكامل والاندماج:

وهي المرحلة الأخيرة من مراحل عمليات غسل الأموال غير المشروعة، وتهدف إلى دمج المال الحرام في الاقتصاد الوطني لدولة مالكه، وجعله يبدو في صورة المال المشروع، حيث يظهر على أنه أرباح مشروعة من أعمال تجارية، وذلك بعد أن انقطعت صلته بفضل عمليات المرحلتين السابقتين بمنشأه الإجرامي، ومن ثم يتسنى لمالك هذا المال الدفع به إلى الاقتصاد المشروع في

(١) د/ هدي قشقوش ص ٥٤ مرجع سابق.

(٢) د/ مصطفى طاهر ص ١٠ مرجع سابق.

دولته تحت ستار الاستثمار الوطني، بما يتيح له التصرف فيه بكامل الحرية دون مساءلة عن مصدره.

ولا شك أن هذه المراحل جميعها تقع ضمن ما يطلق عليه الجريمة المنظمة التي تتميز بالتخطيط والاحتراف والاستمرارية والتعقيد والقدرة على التوظيف والابتزاز^(١).

وتشير الدلائل إلى أن الجريمة المنظمة تزدد انتشاراً وتتراكم مواردها، بما يستدعي بالضرورة ابتكار وسائل لغسيل الأموال، حتى تفلت الأموال الطائلة من عائدات الجريمة المنظمة، من ملاحقة السلطات الأمنية عبر البلدان المختلفة. وقد حدد المؤتمر الوزاري العالمي الجريمة المنظمة بأنها: تشمل كل تنظيم جماعي خاص متدرج القيادات، يهدف إلى ارتكاب نوعية خاصة من الجرائم ذات الهدف المالي والعائد الضخم، بحيث تسمح الروابط بين أعضاء هذا التنظيم لزعمائه بالتحكم والسيطرة واستخدام العنف ضد الأعضاء المارقين، وبحيث تسمح قاعدة هذا التنظيم باستمرارية العمل الإجرامي للحصول على العائدات المرتبطة به، وبحيث لا يوجد ما يمنع من ارتباط هذا التنظيم بتنظيم إجرامي آخر يختص بإجراء عمليات غسل الأموال غير المشروعة التي جناها التنظيم الأول^(٢).

(١) بحث للدكتور/ نائل عبد الرحمن صالح - ندوة الجريمة المنظمة عبر الحدود العربية - القاهرة نوفمبر ١٩٩٨ م.

(٢) راجع في هذا المعنى: لواء/ عمر حسن عدس - الإجرام المنظم وغسيل الأموال - مجلة بحوث الشرطة - القاهرة - العدد التاسع يناير ١٩٩٦ م.

الفصل الثالث

أسباب تفشي ظاهرة غسل الأموال

تمهيد

لقد باتت الجريمة المنظمة بصفة عامة، والجرائم المرتبطة بالإتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية خاصة، تشكل تحدياً خطيراً لدول المجتمع الدولي كافة، وتركز منظمات الجريمة المنظمة أنشطتها الإجرامية على مجالات الجرائم ذات العائد المالي الضخم، إذن فالقوة الحافزة وراء الجريمة المنظمة هي تحقيق أكبر قدر من العائدات^(١).

وإذا كانت القوانين الجنائية الوطنية تسعى جاهدة إلى معرفة حجم هذه العائدات ومصادرها، والحكم بمصادرتها لحرمان المجرمين من التمتع بعائدات جرائمهم، والحد من نشاطهم الإجرامي حين يعجزون عن استخدام هذه العائدات في تمويل عمليات إجرامية أخرى. فإنه وتحسباً لذلك يلجأ أعضاء منظمات الجريمة المنظمة إلى غسل العائدات التي يحصلون عليها أولاً بأول، لقطع الصلة بين نشاطهم الإجرامي من جهة وبين هذه العائدات من جهة أخرى، ولطمس المصدر الحقيقي لهذه العائدات، وإدخالها من خلال قنوات أخرى إلى آليات الدورة الاقتصادية المشروعة^(٢) وهم بما يملكون من ثروات ومن نفوذ قادرون على شراء كل شيء بما في ذلك الذمم والضمانات الإنسانية. وهم يسلكون إلى ذلك مسالك شتى، ويستخدمون طرقاً وأدوات

(١) يراجع: سيدريك وول هول - أساليب التعامل مع أنشطة غسل الأموال في المملكة المتحدة - بحث مقدم إلى ندوة الرياض ١٩٩٢م.

(٢) يراجع: كرستيان أيدلمان - ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الرياض ١٩٩٢م، بعنوان: «إجراءات مكافحة غسيل الأموال في ألمانيا».

متنوعة منها على سبيل المثال: خدمات الأنشطة التجارية والمالية المشروعة، التي تنهض بها المؤسسات الاقتصادية والمالية بكافة قطاعاتها. وقبيل نحو الربع قرن من الزمان المنتهي تقريباً، لم تكن الجرائم المرتبطة بغسل الأموال قد عرفت على المستوى الدولي، حيث لم تكن المؤثرات العقلية الخطيرة والباهظة الثمن مثل الهيروين والكوكايين، قد أنتجت على المستوى التجاري، وحيث لم تكن الهياكل الإدارية والتنظيمية لمنظمات الجريمة المنظمة قد اكتملت، ونضجت بعد، وحيث لم يكن التطور الهائل في وسائل المواصلات والاتصالات قد وصل إلى ما هو عليه الآن، وهي كلها أمور يمكن القول معها بارتباط تطور جريمة غسل الأموال بتطور هذه المقومات، وهو الأمر الذي يتطلب مزيداً من التعاون الدولي في مواجهتها، ولاشك أن أولى خطوات هذه المواجهة تكمن في البحث عن أسباب تفشي هذه الظاهرة لمحاولة اجتثاثها من جذورها وتجنب الجريمة قبل وقوعها.

أسباب تفشي ظاهرة غسل الأموال

هناك أسباب عديدة لانتشار ظاهرة غسل الأموال، ويمكن بيان أهم هذه الأسباب إجمالاً فيما يلي:

- ١- الفساد الإداري.
- ٢- وجود سلبيات في القيم الدينية والخلقية.
- ٣- قصور النصوص القانونية العقابية عن ردع مرتكبي هذه الجرائم.
- ٤- قصور التنظيم الاقتصادي والإداري لعمليات الاستثمار المباشر.
- ٥- توفر الملاذات المالية الآمنة.
- ٦- سيطرة النظام الرأسمالي على الفكر الإنساني.

٧- تقدم وسائل الاتصال وسرعة التحويلات المصرفية.

٨- مبدأ سرية الحسابات المصرفية.

٩- النشاط الصهيوني الخفي في الاقتصاد العالمي.

وننتقل من الإجمال إلى التفصيل:

١- الفساد الإداري بوجهيه القبيحين وهما:

أ - الفساد المتمثل في تقاضي المسؤولين أو الموظفين العموميين لمبالغ مالية غير قانونية (رشاوى - عمولات - أتاوات) مقابل منح أعضاء عصابات جريمة غسل الأموال الدولية تراخيص معينة في مجالات الاستثمار، أو الاستيراد والتصدير، أو تملك العقارات أو إقامة المعارض، أو غيرها من الأنشطة ذات الصلة بعمليات غسل الأموال^(١) حيث يعتبر هذا الفساد بما يقدمه لغاسلي الأموال من تسهيلات وحماية سبباً رئيساً لتفشي ظاهرة غسل الأموال دولياً.

ب - الفساد المتمثل في تمكين المسؤولين في الدولة بعضهم البعض، أو للأفراد ذات الصلة بهم من الحصول على قروض بنكية كبيرة أو تسهيلات مصرفية ضخمة، بغير ضمانات حقيقية أو بضمانات وهمية، وتهريبها إلى الخارج بعد غسلها داخلياً.

٢- وجود سلبيات وتشوهات في القيم الدينية والخلقية وضعف

الحس الاجتماعي لدى بعض رجال الأعمال والمال في الدول الجاذبة لغسل المال غير المشروع، مما يسمح لهم بمباشرة عمليات الغسيل بأنفسهم، أو بتقديم تسهيلات لعصابات الغسيل الدولية في مقابل نصيب وافر من المال المغسول.

(١) أ.د/ حمدي عبد العظيم - جريمة غسل الأموال في مصر والعالم - القاهرة ١٩٩٧م.

٣- قصور النصوص القانونية العقابية القائمة عن ردع مرتكبي جرائم غسل الأموال، إما لأنها كانت موضوعة قبل تفشي هذه الظاهرة، أو لكون أساليب غسل الأموال في تطور مستمر تحاشياً للوقوع تحت طائلة هذه النصوص، أو لكون عصابات غسل الأموال قد توصلت إلى مراكز إصدار هذه النصوص وملئها بالثغرات القانونية التي تجعلهم يفلتون من عقابها، وهو ما يستدعي إصدار قانون خاص لمواجهة هذه الظاهرة جنائياً في نطاق كل دولة.

٤- قصور التنظيم الاقتصادي والإداري لعمليات الاستثمار المباشر والمضاربة في أسواق الأوراق المالية الناشئة (الاستثمار غير المباشر) عن القدرة على اكتشاف العمليات الرامية إلى غسل الأموال، ويلحق هذا القصور كذلك بعمليات الاكتتاب في الأوراق المالية لحاملها، وبالعمليات البنكية مجهولة العملاء، وذلك عن مواجهة أو ملاحقة الأساليب المستحدثة والمطورة لعصابات غسل الأموال، وذلك بما يقتضي سرعة سد هذه الثغرة.

٥- توفر الملاذات المالية الآمنة، أو بلدان الملاذ المالي الآمن، وهي تلك البلدان، التي تتجه صوبها وتلوذ بها، العائدات الإجرامية لإجراء عمليات غسلها، لما تتمتع به هذه البلدان من مزايا خاصة أهمها ما يلي:

أ - إتساع نطاق السرية المصرفية والمالية التي تفرضها البنوك على حسابات العملاء.

ب - ضعف إشراف ورقابة المصارف المركزية على مصارفها التجارية.

ج - سهولة عمليات الصرف الأجنبي سواء من خلال البنوك أو بيوت

الصرافة.

ج - تساهل قوانين ونظم تأسيس الشركات في إجراءات التأسيس والشهر.

هـ - جودة مرافق النقل الجوي والبحري والاتصالات.

و - القرب من مراكز إنتاج المخدرات والإتجار غير المشروع بها.

ز - استقرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية^(١).

وذلك حيث تستغل عصابات غسل الأموال هذه الاعتبارات وتتجه

صوب بلد الملاذ الآمن لإجراء عمليات الغسل به، وحبذا لو خلا هذا البلد

من أية مواجهة قانونية لعمليات الغسل.

وبالإضافة إلى الأسباب الخاصة المتقدمة توجد مجموعة من الأسباب

العامّة أدت بدورها إلى تفشي ظاهرة غسل الأموال ومنها:

٦- سيطرة النظام الرأسمالي الحر على الفكر الإنساني، حيث غابت أو

غُيِّبَتْ مع وجود هذه السيطرة، القيم والمعايير الأخلاقية في طرق كسب المال

بحيث أصبحت الغاية في كسب المال تبرر كل وسيلة مؤدية إلى ذلك، وأصبح

المعيار هو المادة، وأصبحت قيمة الفرد داخلياً ودولياً مقومة بما يملك، حتى أن

الدول الآن تقاس بمقدار ثرواتها بصرف النظر عن مصدر هذه الثروات حتى لو

أتت من إنتاج أسلحة الدمار الشامل وبيعها أو الإتجار فيها، وهو ما دفع بكل

الدول المتقدمة تقريباً إلى التغاضي عن عدم مشروعية بعض مصادر ثرواتها

رغبة منها في الإبقاء على تفوقها وثقلها ووزنها السياسي والاقتصادي، وهو

الأمر الذي قد يغري دولاً أخرى على سلوك هذا المسلك سواء بإنتاج

المخدرات على النطاق التجاري أو بالوساطة في بيع السلاح وإشعال الحروب

(١) د/ مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم

الأهلية في المناطق المجاورة لها، أو بالسماح علناً أو بالسكوت ضمناً عن عمليات غسل الأموال على أراضيها، مادامت كل هذه الأنشطة غير المشروعة تمد خزائنها أو اقتصادها بالمزيد من الثروة.

٧- تقدم وسائل الاتصال وسرعة التحويلات المصرفية بين بلدان العالم المختلفة، وهو الأمر الذي لم يكن متاحاً في الماضي القريب، حيث كان نقل المال من بلد إلى آخر يتم عادة من خلال سفريات الأفراد به مع ما يحمله ذلك من مخاطر، كما لم يكن متاحاً للأفراد الأجانب فتح حسابات مصرفية في البنوك الدولية إلا بصعوبة بالغة، والحال الآن على العكس تماماً في كل ما سبق، حيث في استطاعة الأفراد فتح الحسابات المصرفية لدى أي مصرف عالمي وإيداع أية مبالغ فيها في ثوان معدودات.

وتؤكد المصادر الاقتصادية أن عصابات المافيا العالمية تفضل الاحتفاظ بحسابات أعضائها المصرفية لدى بنوك الدول الأكثر تقدماً واستقراراً لما تتمتع به الودائع في هذه البنوك من ضمانات حمائية متعددة، ومن ثم فإنه لا غرو والحال هذه أن نقول بأن هذه البنوك هي الملاذ الآمن للمال غير المشروع على مستوى العالم.

٨- ومن بين أبرز أسباب تفشي ظاهرة غسيل الأموال: مبدأ سرية الحسابات المصرفية والذي يعني وجوب امتناع البنك عن القيام بأي فعل من شأنه إفشاء أسرار العميل المتعلقة بنشاطه المصرفي، ويعتبر من قبيل الأسرار التي يجب على البنك ألا يفضي بها:

أ - مقدار رصيد حساب العميل دائماً كان أو مديناً.

ب - حركة حساب العميل لديه حتى عن السنوات الماضية.

ج- صرف المبالغ أو تسليم القيم المنقولة.

د - ما يقدمه العميل للبنك من الضمانات الشخصية والعينية.

هـ- الوقائع التي تكون نتيجة لعمليات أجريت في مكان آخر مثل تلقي المبالغ أو الصكوك.

و - مشروعية العمليات التي لم تنفذ والمفاوضات التي لم تثمر رابطة قانونية بين البنك والعميل مثل طلب فتح اعتماد.

ز - وبصفة عامة فإن هذه الحماية تمتد لتشمل كل مصالح العميل الأدبية والمالية لدى البنك، ولو كانت العلاقة بين العميل والبنك قد انتهت^(١).

ويلعب هذا المبدأ دوراً رئيساً في انتشار ظاهرة غسل الأموال من حيث إن الأصل في العمل المصرفي ألا يُسأل العميل عن مصدر إيداعاته، ولا عن حجم سحوباته وتحويلاته، ولذا فإن الاتجاه التشريعي الحديث في مكافحة جريمة غسل الأموال يتجه نحو التخفيف من مسؤولية البنوك عن الكشف عن سرية حسابات العملاء المصرفية، الذين يكونون محل الشبهات لدى السلطات الأمنية أو الأجهزة الرقابية، وفي هذا السياق نصت المادتان السابعة والثامنة من نظام مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية على أنه:

- على المؤسسات المالية وغير المالية، عند توفر مؤشرات ودلائل كافية على إجراء عملية وصفقة معقدة أو ضخمة أو غير طبيعية، أو عملية تثير الشكوك والشبهات حول ماهيتها والغرض منها، أو أن لها علاقة بغسل

(١) د/ محي الدين إسماعيل علم الدين - موسوعة أعمال البنوك ج ١ ص ١١٠ -

الأموال أو بتمويل الإرهاب، أو الأعمال الإرهابية، أو المنظمات الإرهابية أن تبادر إلى اتخاذ الإجراءات الآتية:

أ - إبلاغ وحدة التحريات المالية المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة من هذا النظام بتلك العملية فوراً.

ب - إعداد تقرير يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتوفرة لديها، عن تلك العمليات والأطراف ذات الصلة، وتزويد وحدة التحريات به.

- واستثناء من الأحكام المتعلقة بالسرية المصرفية، فإن على المؤسسات المالية وغير المالية تقديم الوثائق والسجلات والمعلومات للسلطة القضائية أو السلطة المختصة عند طلبها.

٩ - ومن بين أبرز الأسباب العامة لتفشي ظاهرة غسل الأموال:

النشاط الصهيوني الخفي في الاقتصاد العالمي، حيث تعتبر إسرائيل من أهم بلاد الملاذ الآمن لغسيل الأموال، كما تتواطأ البنوك التي يسيطر عليها اليهود مع عصابات المافيا العالمية في عمليات غسل مليارات الدولارات من الأموال غير المشروعة عن طريق إقراضها إلى الدول النامية بفوائد مركبة، أو عن طريق المضاربات الوهمية في أسواق الذهب أو في أسواق الأوراق المالية الناشئة.

يتبقى إذن الهدف أو الباعث الرئيس المحرك لعمليات غسل الأموال والمولد لأسباب الغسل كامن في أن منظمات الجريمة المنظمة، المالك الحقيقي للأموال غير المشروعة التي تسعى منظمات وعصابات الغسل المرتبطة بها، إلى غسلها، تدرك جيداً عدم مشروعية عائدات الجريمة الأصلية المنظمة، كما تخشى من المساءلة والعقاب عند ظهور هذه العائدات فجأة، ودون سابق نشاط إنتاجي حقيقي ظاهر لمالكها، لذا: فإنها تسعى جاهدة إلى إضفاء

المشروعية عليها بإحداث تغييرات متعمدة في طبيعتها ومصادرها، عن طريق طمس المصدر الحقيقي لها.

كما أن هذه المنظمات تدرك جيداً أنه لا سبيل إلى إدخال هذه العائدات إلى الدورة الاقتصادية والمالية المشروعة أو القانونية في بلدانهم، إلا باستخدام خدمات الأنشطة التجارية والمالية والمصرفية المشروعة، الداخلية والخارجية. ومن هنا يمكن القول: إن عمليات غسل الأموال مجردة عن أي هدف اقتصادي حقيقي أو مشروع، حيث لا تهدف إلى إحداث تنمية حقيقية في الاقتصاد المتلقي لها، وإنما جل ما تستهدفه هو إضفاء المشروعية على المال غير المشروع لمنع مصادره أو لتجنب إثارة الشكوك حول مصدره.

نعم إن بعض أساليب غسل الأموال في بعض وجوهها الإيجابية قد تدعم مؤقتاً المركز المالي لأحد المصارف، أو إحدى الشركات المتعثرة، التي تتم من خلالها عمليات الغسل، وقد يجني المصرف أو الشركة من وراء هذه العمليات بعض الأرباح.

لكن هذه العمليات سرعان ما تشكل عبئاً حقيقياً على هذه الجهة المتواطئة في عمليات الغسل، قد يصل إلى حد تعريضها لاهتزاز ثقة العملاء فيها من جراء الدعاية العكسية الناتجة عن علاقتها بالمجرمين الأفراد، أو بعصابات الجريمة المنظمة.

وقد يجد المصرف المتورط في عمليات الغسل أو الشركة المتواطئة، نفسيهما معرضان لخسائر مباشرة، ناتجة عن النصب والاحتيال، سواء للثقة المفرطة في العملاء المشكوك فيهم، أو للتواني في رقابة تصفية هؤلاء العملاء لأعمالهم ونشاطهم الوهمي دون تسديد ما اقترضوه من البنك بالضمان

الشخصي، أو لسبب تواطؤ بعض موظفي المصرف من خلال ارتباطهم بمصالح خاصة مع المجرمين وتسهيل منحهم قروضاً بضمانات وهمية، تشكل فيما بعد ديوناً معدومة على البنك.

وعلى وجه العموم، فإن عمليات غسل الأموال، لها مردود مدمر على الاقتصاد المتلقي لها، ولها مردود اجتماعي لا يقل خطورة عن مردودها الاقتصادي.

وسوف نعى ببحث كلا المردودين في الباب الثاني تحت عنوان الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجريمة غسل الأموال.

الباب الثاني

الآثار الاقتصادية والاجتماعية

لجريمة غسل الأموال

ويأتي في فصلين:

الفصل الأول: الآثار الاقتصادية لجريمة غسل الأموال.

الفصل الثاني: الآثار الاجتماعية لجريمة غسل الأموال.

تقديم وتقسيم:

قدمنا أن منظمات الجريمة المنظمة، تركز نشاطها الإجرامي على مجالات الجرائم التي تتوقع الحصول من ورائها على مكاسب طائلة، وقدمنا أن من أبرز أنواع هذه الجرائم الاتجار في المخدرات، والعقاقير المؤثرة على العقل، والاتجار في الرقيق، وفي الأعضاء البشرية، فضلاً عن جرائم الرشوة والابتزاز وتجارة السلاح، وما ينتج عنها من عمولات الفساد الإداري بكل صوره وأشكاله.

هذه العائدات الخيالية تمكن قيادات منظمات الجريمة المنظمة من شراء كل شيء حتى ذمم الضعفاء من الناس (وما أكثرهم) إضافة إلى مقاعد البرلمانات، وذلك بما يمكنهم من اختراق أجهزة صنع واتخاذ القرار، وكافة أجهزة الدولة المتلقية للمال المراد غسله، الإدارية والمصرفية، والنتيجة في غنى عن البيان حين يصبح المجرم الغاسل للمال متربعا على مقعد البرلمان، أو متبوعاً لمركز قيادي في الحزب الحاكم، أو مراقباً للحكومة مطلعاً على كل أسرار الدولة، مشاركاً في صنع القرارات فيها، وماذا ننتظر منه وهو يمتلك داراً للنشر أو قناة فضائية، وفي مكان التوجيه للرأي العام، أو وهو يتمتع بحصانة برلمانية أو بمكانة سياسية، إنه وبلا جدال مالكاً لمفاتيح كل ما هو مغلق، أو من المفترض أن يكون مغلقاً أمام عمليات الغسيل، وهو ما يزيد من الآثار المدمرة لجريمة غسل الأموال الماثلة، بما يجعلها أكثر خطورة وأكثر تطوراً وأعقد مواجهة ومكافحة.

وسوف نركز بمشيئة الله تعالى في الفصلين القادمين على طائفتي الآثار الاقتصادية (والمالية)، والآثار الاجتماعية للجريمة الماثلة، على النحو التالي:

الفصل الأول

الآثار الاقتصادية (والمالية) لجريمة غسل الأموال

الفصل الأول

الآثار الاقتصادية (والمالية) لجريمة غسل الأموال

تتنوع الآثار الاقتصادية (والمالية) لجريمة غسل الأموال وفقاً لثلاثة معايير رئيسة على النحو التالي^(١):

١ - آثار اقتصادية داخلية وخارجية:

وينبني هذا التقسيم على معيار جنسية الاقتصاد المتلقي للمال غير المشروع لإتمام عمليات الغسل داخل مؤسساته الاقتصادية أو المالية، حيث نكون أمام افتراضين هما:

- أ - مكنة مالك المال على غسله داخل المؤسسات الاقتصادية والمالية في اقتصاده الوطني دون حاجة إلى نقله خارج موطنه.
- ب - عدم تمكن المالك، أو رغبته في غسل المال في اقتصادات بلدان أخرى.

٢ - كما تتنوع هذه الآثار وفقاً لمعيار زمن الغسل إلى نوعين:

- آثار اقتصادية (مالية) خلال مراحل دورة الغسل الثلاث.
- آثار اقتصادية (مالية) بعد إتمام المراحل الثلاث لدورة الغسل.

(١) راجع في هذه الآثار:

د/ عطية عبد الحليم صقر - بحث مقدم إلى ندوة المجتمع والأمن في دورتها الرابعة ١٤٢٦هـ - كلية الملك فهد الأمنية بالرياض، د/ حمدي عبد العظيم - جريمة غسل الأموال في مصر والعالم - القاهرة ١٩٩٧م، د/ هدى قشقوش - جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي - دار النهضة العربية بالقاهرة ٢٠٠٢م.

٣- وأخيراً فإن هذه الآثار تتنوع وفقاً لمعيار أيلولة المال المغسول

والحقوق المترتبة عليه إلى نوعين هما:

أ - آثار محلية.

ب - آثار دولية.

على أن أخطر الآثار الاقتصادية (والمالية) لغسل الأموال، هي تلك التي تتعرض لها اقتصادات الدول النامية المتلقية للمال غير المشروع المستهدف غسله في مؤسساتها الاقتصادية والمالية، من عصابات الجريمة المنظمة في كل من أوروبا والأمريكتين، خلال مراحل الغسل وبعدها، وتكمن خطورة هذه الآثار في أن اقتصادات الدول النامية متهاكة بطبيعتها ولا تتحمل أي هزات عنيفة أو أية دورات مفاجئة غير متوقعة، ومن أهم هذه الآثار:

❖ أولاً: هشاشة الاقتصاد:

فالمسلم به في اقتصادات الدول النامية أنها جامدة في بنائها وأجهزتها الإنتاجية، بمعنى أن البنيان الإنتاجي الذي يضم عناصر الإنتاج المتاحة في الدولة، والأصول والتكوينات الرأسمالية، غير مشغّل تشغيلاً كاملاً، لعوامل وأسباب قد ترجع في بعض جوانبها إلى تخلف وعقم الأجهزة الإنتاجية وجهودها (إنعدام مرونتها) حيث تكون هذه الأجهزة عاجزة عن مواجهة التغير المفاجئ في العرض والطلب (قوى السوق) سواء فيما يتصل بالعرض الكلي للنقود والطلب عليها، أو فيما يتصل بالعرض الكلي لسلع وخدمات الإنتاج والاستهلاك والطلب عليهما.

ومن ثم فإن أي تغير مفاجئ في قوى السوق في الدولة، يصيب الاقتصاد

فيها بحالة من فقدان التوازن والترنح والتخبط بين دورتي التضخم تارة

والانكماش تارة أخرى، لأسباب غير متوقعة وغير معلومة يصعب على صاحب القرار الاقتصادي في الدولة مواجهتها وعلاجها.

وهذا هو ما يفعله دخول وخروج المال غير المشروع بمقادير كبيرة إلى ومن الاقتصاد القومي في الدولة النامية، من حيث إنه وكما تقدم يعتمد في دخوله وخروجه على أساليب التحايل والخفاء، إذ يستحيل توقع أو معرفة متى سيدخل ومتى سيخرج، وكم سيبقى، وما حجمه، وما نشاطه، وهي كلها أمور تصيب الاقتصاد المتهاوي في تكوينه بصدمات يصعب عليه تحملها ومواجهتها، وهو ما يفسر لنا جانباً من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية وتزيد من هشاشة اقتصاداتها، بما تخلفه عمليات الغسيل من دخول طفيلية مرتفعة لفئة المشاركين في جريمة الغسيل ومن حياة البذخ لهذه الفئة، ومن زيادة مفاجئة للطلب على سلع وخدمات الاستهلاك، ومن أنشطة اقتصادية هامشية أكثر إضراراً بعمليات التنمية الحقيقية من النفع العائد منها.

❁ ثانياً: سيطرة الشركات الوهمية:

إن الدور الرائد للشركات بمختلف أشكالها (سواء كانت شركات أموال أو أشخاص) في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يحتاج إلى مزيد من البحث في إثباته أو الاستدلال عليه، فالشركة سواء كانت في مرحلة التأسيس أو مزاولة النشاط، بما لها من قدرة على خلق التكوينات الرأسمالية وبما تملكه من أجهزة فنية وإدارية، تستطيع أن تنهض بما لا يمكن لعشرات المشاريع الفردية النهوض به من عمليات استثمارية وإنتاجية، شريطة أن تكون جادة ومستقرة وذات نشاط إنتاجي حقيقي.

غير أن اللافت للنظر في كثير من البلدان النامية كثرة تأسيس شركات مغلقة (شركات الأسر) لها نوعان من النشاط معلن وخفي، ونشاطها المعلن هامشياً غير منتج، وغالباً ما تتخذ أسماء مائعة مثل: التصدير والاستيراد - إلحاق العمالة بالخارج - الاستقدام وتشغيل العمالة الوافدة - المقاولات والتجارة وغيرها من الأسماء التي لا تدل على نشاط معين للشركة يمكن قياس إنتاجيتها على أساسه.

وأغلب الظن أن بعض هذه الشركات، تكون شركات واجهة وستاراً لعمليات غسل الأموال، بما لها من حسابات مصرفية، ومن علاقات ومعاملات مع المؤسسات المالية (البنوك ومراكز الصرافة والتحويل).

ويتركز جل نشاط هذه الشركات بما تتلقاه من أرصدة المال غير المشروع المراد غسله في المضاربات الكبيرة على العقارات والأوراق المالية والعملات الأجنبية، والتحف والمجوهرات والأحجار الثمينة، وهي بهذه المضاربات تتسبب عن عمد أو غير عمد في التهاب وإشعال الأسعار في أسواقها المحلية لمختلف السلع والأصول الرأسمالية القابلة للمضاربات، وهو ما يفسر لنا الارتفاع غير المبرر في أسعار العملات الأجنبية والعقارات والسيارات والأوراق المالية في الكثير من أسواق الدول النامية.

وبسبب المقدرة المالية الفائقة لهذه الشركات فإنها سريعاً ما تسيطر على سوقي المال والنقد في الدولة، وسريعاً ما تكون لها اليد الطولى مع كافة البنوك العاملة في الدولة، بما يمكنها من ممارسة الكثير من الضغوط على مؤسسات الدولة المالية، بل من شراء الذمم لبعض موظفي البنوك والأسواق المالية، وبما يمكنها كذلك من الاقتراض الضخم من البنوك بضمانات وهمية، وبما يمكنها

من تهريب أرصدها الحقيقية إلى الخارج في الوقت الذي تريده، وبما يمكنها كذلك من السيطرة على مراكز صنع واتخاذ القرار في الدولة، وبما يمكنها أخيراً من التصفية والهروب إلى الخارج عند أول بادرة خطر.

والمشكلة الاقتصادية الحقيقة في وجود مثل هذه الشركات في دولة ما، لا تكمن في قيامها أو في تصفيتها، بقدر ما تكمن فيما يصاحب نشاطها وتصفيتها من مخاطر التضخم والانكماش، على اقتصاد هو بطبيعته متآكل منهار.

❖ ثالثاً: خلق ظاهرة الكساد التضخمي:

التضخم والكساد ظاهرتان اقتصاديتان، تشكّان دورتين سيئتين من ثلاث دورات يمر بها اقتصاد كل دولة، ويقف كل من التضخم والكساد رغم تناقضهما وتباين أسبابهما ووسائل علاجهما، على قمة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه كل دولة أيّاً كانت درجة قوة اقتصادها، وكفاءة سياساتها وهياكلها الاقتصادية وأجهزتها الإنتاجية.

وإذا كان التضخم يعني في بعض معانيه وجود فائض أو زيادة محسوسة في الطلب الكلي عن العرض الكلي، من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى الصعود المتتالي في الأسعار، والانهيار الزاحف على القيمة الفعلية (القوة الشرائية) للعملة الوطنية، بما يرهق كاهل الطبقات المتوسطة والفقيرة من أفراد المجتمع.

وإذا كان الكساد يعني في بعض معانيه وجود فائض أو زيادة محسوسة في العرض الكلي عن الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توقف المشروعات الإنتاجية كلياً أو جزئياً عن الإنتاج، والاستغناء عن جانب

من العمالة، أو على أحسن الفروض تحمل أعبائها المرهقة والتوقف عن خلق فرص عمل إضافية، بما يزيد من تفاقم البطالة السافرة والمقنعة.

فإن الكساد التضخمي ظاهرة اقتصادية حديثة نسبياً تجمع بين أسوأ أثرين لظاهرتي التضخم والانكماش، حيث تجمع بين قلة الطلب وارتفاع الأسعار، وهو جمع بين نقيضين، ويخالف أي منطق اقتصادي إذ المقرر وفقاً لقانون السوق هو ضرورة التقاء العرض والطلب عند نقطة معينة تسمى سعر التوازن أو التعادل، وذلك بما يتيح القول: إنه كلما زاد العرض عن الطلب كلما انخفضت الأسعار، أو على الأقل توقفت عن الارتفاع.

ويأتي الكساد التضخمي مخالفاً للمنطق الاقتصادي، وهنا تكمن خطورته وصعوبة السيطرة عليه بالقرار الاقتصادي، فيستمر في دفع عجلة الإنتاج إلى الخلف ويخلق مزيداً من الكساد، حيث يؤدي كل ارتفاع في الأسعار إلى المزيد من النقص في الطلب، فالمزيد من الكساد.

ونحن لا نخالف الواقع إذا قلنا بأن جريمة غسل الأموال تؤدي في الدول النامية إلى حالة حادة من الكساد التضخمي للأسباب التالية:

(١) اعتماد عمليات الغسيل في مرحلتها الإدخال والتغطية على المضاربات على الموجودات العينية والأسمالية (السلع والأصول العينية) مع ندرتها من حيث التكوين والوجود، مما يؤدي إلى رفع قيمتها دون مبرر، وبما يؤدي كذلك إلى ارتفاع مؤشر الأسعار بالتبعية لباقي سلع وخدمات الأسواق المحلية على الرغم من حالة الكساد القائمة فيها.

(٢) من شأن عمليات الغسيل، خلق الدخول الطفيلية الهائلة لعناصر وأعضاء منظمات جريمة غسل الأموال وتابعيهم، مما يحفزهم إلى حياة الترف

والبدخ، ومن حيث إنهم يتنافسون على شراء كميات ضخمة من السلع والخدمات المتوفرة في السوق، مع طبقات المجتمع الأخرى. بمن فيهم الفقراء، ومحدودي الدخل، والأغنياء الشرفاء، ومن حيث إنهم أكثر قدرة على الدفع من بقية طبقات المجتمع، فإنهم يتسببون تلقائياً في ارتفاع المؤشر العام للأسعار، بما يعجز طبقات المجتمع الأخرى عن الشراء، وبما يقلل الطلب العام، فتزداد حدة الكساد.

(٣) إن شركات الواجهة الوهمية التي تنهض بعمليات غسل الأموال هي بطبيعتها غير منتجة، فلا يؤثر وجودها إيجابياً على الخروج من حالة الكساد، ومن ناحية أخرى فإنها لا تساعد على كسر حدة البطالة في المجتمع لانعدام فرص العمل الحقيقية لديها واكتفائها بتوظيف أهل الثقة فقط، ومن ثم فإن أثرها الإيجابي في زيادة الطلب الكلي الفعال منعدم تماماً.

(٤) قد يترتب على إعادة تصدير المال المغسول بعد إتمام دورة غسله تصفية بعض شركات الواجهة، أو تقليص نشاط بعض شركات الستار المتعاونة مع منظمات غسل الأموال، بما يخلق حالة من التشاؤم عند رجال الأعمال الشرفاء، فتتراجع أو على الأقل تتجمد الاستثمارات الجديدة حيث يرون أمامهم شركات كان لها أسم كبير تصفى بدون سبب ظاهر.

(٥) تعتمد منظمات غسل الأموال عند إعادة تصدير المال المغسول إلى شراء العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي - اليورو - الأسترليني) من السوق السوداء بأي سعر، ونظراً لضالة موارد الدول النامية من النقد الأجنبي، فإن عملتها الوطنية تنهار أمامه في أسواق صرفها، بما يؤدي تلقائياً إلى ارتفاع قيمة وارداتها السلعية المرتبطة بالدولار، وهو ما يؤدي إلى اشتعال الأسواق

وارتفاع الأسعار، وبالتالي مزيد من انخفاض الطلب الكلي، وتعثر المزيد من المشروعات الإنتاجية عن الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك وعن مواصلة نشاطها الإنتاجي، وربما أدي تعثرها إلى تصفيتها أو توقفها جزئياً عن النشاط، بما يزيد من حالة الكساد في ذات الوقت الذي تواصل الأسعار فيه ارتفاعها.

❖ رابعاً: جموح التضخم وانحيار قيمة العملة الوطنية:

غنى عن القول أن اقتصادات الدول النامية مصابة بمشكلات اقتصادية مزمنة من أهمها:

أ - قلة مواردها من النقد الأجنبي.

ب - تدني الصادرات وتزايد الواردات السلعية.

ج - جمود وضعف الجهاز الإنتاجي.

ولا مجال للبحث هنا في أسباب هذه المشكلات حيث ينحصر الاهتمام على الآثار الاقتصادية لجريمة غسل الأموال، ولا جدال في أن الأثر المؤكد حدوثه نتيجة دخول مئات الملايين من الدولارات فجأة وبدون سابق إنذار أو استعداد، في اقتصاد نام يعاني من جمود وضعف جهازه الإنتاجي، بما لا يسمح له نهائياً باستشعار هذه الزيادة الهائلة في العرض الكلي للنقود داخل أسواقه، ومواجهتها بزيادة مماثلة في إنتاجه من السلع والخدمات بما يمتصها ويستوعبها ويعدم تأثيرها.

إن الأثر المؤكد حدوثه في هذه الحالة هو إصابة هذا الاقتصاد بالتضخم النقدي الجامح، حيث تشتعل الأسعار وتنهار قيمة العملة الوطنية وتعجز أية قرارات أو إجراءات عن مواجهته.

أما الأثر الثاني المؤكد حدوثه عند إعادة تصدير هذه الملايين الهائلة من النقد الأجنبي إلى حيث الموطن الأصلي لمالكها فهو المزيد من الانهيار لقيمة العملة الوطنية، حيث تعتمد منظمات غسل الأموال إلى شراء النقد الأجنبي من كافة أسواقه - الرسمية والموازية والسوداء - بأية أسعار فيزداد عرض النقد الوطني في مقابل النقد الأجنبي غير الموجود أصلاً في السوق، فتتدهور العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية حيث تتعدد مصادر الطلب عليها.

✽ خامساً: اهتزاز المؤسسات المالية والائتمانية:

لأغراض البحث في جريمة غسل الأموال، عرفت المادة الثامنة من اللائحة النموذجية حول غسل الأموال ومصادرة الأصول الصادرة في ١٠/٣/١٩٩٢م من لجنة تعاون الدول الأمريكية في مكافحة المخدرات المنبثقة عن منظمة الدول الأمريكية، عرفت المؤسسات المالية بأنها:

أ - أي بنك تجاري أو شركة ائتمان أو جمعية ادخار وإقراض، أو جمعية بناء وإقراض، أو بنك ادخار، أو بنك صناعي، أو اتحاد ائتماني أو أي مؤسسة أو منشأة اقتصادية أخرى مرخص لها بممارسة العمل بمقتضى القوانين المصرفية المحلية سواء كانت مملوكة ملكية عامة أو خاصة أو مختلطة.

ب - أي سمسار أو متعامل في الأسهم.

ج - أي صراف عملات أو متعامل فيها.

وبالمثل يعتبر الأشخاص الذين يباشرون الأنشطة التالية في حكم

المؤسسات المالية:

أ - صرف الشيكات كنشاط منتظم أو جوهري.

ب - إصدار أو بيع أو تسديد أو تظهير الشيكات السياحية أو الحوالات البريدية كنشاط منتظم أو جوهري.

ج - تحويل الأموال كنشاط منتظم أو جوهري.

د - أي نشاط آخر خاضع للإشراف من البنك المركزي (بنك الحكومة) أو السلطات المالية الأخرى.

والملاحظ أن هذا التعريف يتوسع كثيراً في مفهوم المؤسسات المالية، لما يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات من دور خطير في تسهيل أو التستر على عمليات جريمة غسل الأموال، ويمكن رد هذا السلوك إلى أمرين هما:

أ - حرص البنوك بصفة خاصة على سرية العمل المصرفي، الذي قد يوقعها القانون عند الكشف عنه تحت طائلة المساءلة القضائية والجنائية، إضافة إلى خوف المسؤولين في البنوك من عناصر منظمات جريمة غسل الأموال عند الإبلاغ عن عملياتهم المشبوهة والتي قد تنتهي بالأموال المغسولة إلى مصادرتها، مما يجعل المسؤولين في البنك عرضة للانتقام من هذه المنظمات، أو على الأقل مما يجعل الموظفين الذين يبلغون الجهات الأمنية المسؤولة عن شبهاتهم عرضة للتهديد الأمني، فضلاً عن مجرد الشك في عملية ما أو في عميل ما قد لا يكون كافياً كأدلة اتهام ضده تستوجب التضحية بسرية العمل المصرفي وتشويه اسم وسمعة العميل.

ب - الدور الخطير الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المالية والائتمانية الأخرى عن غير قصد، وربما عن غير علم في عمليات غسل الأموال، وقد تقدم في المبحث الأول من البحث الماثل كيف أن جل أو أكثر عمليات الغسل في مرحلتي الإدخال والخلط تعتمد على أساليب وعمليات مصرفية، ولهذا

تتجه معظم قوانين مكافحة غسل الأموال في الدول المختلفة إلى رقابة العمليات المصرفية رقابة حاسمة وفاعلة من خلال أجهزة الإشراف البنكي الداخلية، والدور الرقابي للبنوك المركزية، والتعاون المأمول بين القطاع المصرفي وأجهزة مكافحة جريمة الغسل.

ونحن نرى أن مجرد التوسع في مفهوم المؤسسات المالية والائتمانية التي يجب مراقبة عملياتها لأغراض مكافحة غسيل الأموال، وإن كان إجراءً مناسباً على المستوى الداخلي في كل دولة على حدة، إلا أنه ليس كافياً على المستوى الإقليمي أو الدولي، بما يستوجب تعميم هذا الإجراء على المستوى الإقليمي أو الدولي، حيث من الضروري أن تكون أية إجراءات مضادة لجريمة غسل الأموال متناسبة مع بيئة السوق النقدية والمالية، ذلك لأن أساليب البنوك وأنماطها وطبيعة أنشطتها تختلف اختلافاً واسعاً من دولة إلى أخرى، حتى على المستوى الإقليمي.

وحتى لا يخرجنا الحديث عن إجراءات مكافحة جريمة غسل الأموال من خلال الرقابة المصرفية، عن مقصدنا الأساسي وهو أثر جريمة غسل الأموال على المؤسسات المالية والائتمانية فإننا نقول:

بأن الثقة العامة في البنوك خاصة والمؤسسات المالية المرخص لها بالعمل بمقتضى القوانين المصرفية المحلية عامة، يمكن أن تهتز من جراء الدعاية العكسية الناتجة عن العلاقات التي قد تنشأ أو تربط بين البنوك والمجرمين، ولا شك أن التفريط في الثقة العامة في البنوك ومن ثم في استقرار الجهاز المصرفي، أمر في غاية الخطورة على اقتصاد أي دولة.

وليس اهتزاز الثقة العامة في البنوك واستقرارها هو الأثر الوحيد والمباشر لجريمة غسل الأموال على المؤسسات المالية والائتمانية، وإنما للجريمة آثار أخرى مباشرة منها:

التورط في خسائر مباشرة ناتجة عن عمليات النصب والاحتيال التي تمارسها منظمات غسل الأموال، في علاقاتها الخفية مع بعض المؤسسين، أو بعض أعضاء مجالس إدارة الشركات، أو بعض موظفي البنوك والمؤسسات المالية، حيث تلعب الهدايا والرشاوى والعمولات، دوراً كبيراً في تسهيل اقتراض بعض أعضاء هذه المنظمات من البنوك، قروضاً ضخمة وطويلة الأجل بالضمان الشخصي أو بضمان أصول وهمية، أو أصول رأسمالية مقدرة دفترياً بأضعاف قيمتها السوقية الحقيقية، وذلك بما ينتهي بهذه القروض إلى مجرد قيدها في دفاتر البنك ديوناً معدومة.

وقد تلعب نفس هذه الضغوط المشار إليها دورها في الأحوال التي تتزعزع فيها أمانة ونزاهة بعض الموظفين في بعض البنوك، مما يؤدي إلى استمرار نزيف القروض المعدومة، وترتيب المزيد من الخسائر المباشرة على البنك. كما قد تلعب هذه الضغوط دورها في تأسيس عصابات أو منظمات غسل الأموال لبعض البنوك أو لبعض الشركات العاملة تحت مظلة القانون المصرفي أو قانون الشركات، في دولة ما أو في مجموعة من الدول حتى تتم عن طريق هذه المؤسسات المالية الشرعية، دورة غسل الأموال في أمان وبعيداً عن مخاطر التبليغ للجهات الأمنية عن العمليات المشبوهة المثيرة لريبة وشك أحد موظفي البنك أو الشركة، ثم لا مانع بعد ذلك من تعثر البنك أو الشركة أو حتى تصفيتهما، أو من ضياع أموال المودعين البسطاء لدى هذا البنك، أو من

ضياع حقوق المتعاملين حسني النية مع هذه الشركة، وهذا ما ينعكس بأوخم العواقب على الجهاز المصرفي ككل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة.

❖ سادساً: ومن أبرز الآثار الاقتصادية المترتبة على عمليات غسل الأموال على الاقتصاد المتلقي لهذه الأموال في مراحل الغسل:

خلق المضاربات الوهمية على العقارات أو الذهب والمجوهرات في أسواق هذا الاقتصاد، مما يرفع من قيمتها السوقية، ويلهب ظهور الغالبية الساحقة من أبناء هذا البلد.

ناهيك عن الانحرافات والممارسات غير الأخلاقية في أسواق الأوراق المالية سواء الأسواق الفورية أو الحاضرة، أو أسواق العقود المستقبلية والاختيارات، حيث تكثر عمليات البيع الصوري أو المظهري، وعمليات الشراء لغرض الاحتكار وجني المكاسب، واتفاقيات التلاعب، وهي كلها عمليات ضارة جداً بأسواق الأوراق المالية الناشئة التي لا تستطيع أجهزة السوق كشفها أو وقفها في الوقت المناسب، فضلاً عن أضرارها البالغة بالنسبة للمستثمرين البسطاء.

وما هذه الانهيارات التي نسمع عنها بين الحين والآخر في أسواق الأوراق المالية الناشئة في الدول الخليجية أو في غيرها، إلا نتاج للانحرافات والممارسات غير الأخلاقية، التي تمارسها عصابات غسل الأموال في هذه الأسواق.

❖ سابعاً: وإلى جانب هذه الآثار الاقتصادية الكلية لغسل الأموال،

توجد طائفة أخرى من الآثار الاقتصادية الجزئية لهذه الجريمة على اقتصاد الدولة المتلقية للمال غير المشروع نبرزها فيما يلي:

(١) تؤدي عمليات تصدير المال المغسول إلى الخارج في سلسلة حلقات غسل الأموال إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات، وزيادة الطلب على النقد الأجنبي في أسواق الدولة المصدرة للمال بعد غسله، بما قد يضطر البنك المركزي فيها إلى طرح جانب من احتياطي النقد الأجنبي لديه في الأسواق لمنع تدهور عملته الوطنية في مواجهة الطلب المتزايد على النقد الأجنبي.

(٢) يترتب على استفادة أعضاء عصابات غسل الأموال من حصيلة الدخول غير المشروعة التي حصلوا عليها، إلى حدوث تشوهات في نمط الإنفاق والاستهلاك الخاص، مما يؤدي إلى نقص المدخرات في المجتمع، وهو ما قد يحرم النشاط الإنتاجي الحقيقي من التمويل اللازم له.

(٣) تؤدي عمليات المضاربات الوهمية التي تجريها عصابات غسل الأموال على الذهب والمجوهرات والعقارات والأوراق المالية، إلى إغراء المنتجين الحقيقيين في الدخول فيها لجني بعض المكاسب السريعة، وقد يؤدي ذلك إلى توقف المشروعات الإنتاجية كلياً أو جزئياً عن الإنتاج، والتفرغ لهذه المضاربات الوهمية لجني المزيد من المكاسب، وهو الأمر الذي يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الوراء، وهو ما يفسر لنا أحجام الانخفاض في الإنتاج في اقتصادات الدول المتلقية للأموال المراد غسلها.

(٤) تؤدي عمليات غسل الأموال إلى حدوث خلل وتشوهات في عدالة توزيع الدخل القومي، وزيادة الفجوة الاقتصادية بين طبقتي المجتمع (الأغنياء، والفقراء) وهو ما قد يولد الصراع الاجتماعي الطبقي في المجتمع، الذي قد يقود إلى الفتن والاضطرابات الاجتماعية.

(٥) يمكن أن تؤدي عمليات تصدير المال المغسول إلى الخارج وما يصاحبها من نقص في تعبئة الموارد لتمويل المشروعات الإنتاجية الجديدة، إلى إضطراد حكومة الاقتصاد المصدر للمال المغسول، إلى فرض ضرائب جديدة أو إلى زيادة معدلات (أسعار) الضرائب القائمة، لسدّ الفجوة بين الموارد المتاحة، والاحتياجات الفعلية للاستثمار، وهو ما يعني اقتصادياً زيادة الأعباء الضريبية عن طاقة أصحاب الدخل المشروعة في المجتمع.

(٦) وفي الحالات التي لا تلجأ الحكومة فيها إلى زيادة معدلات الضرائب السارية فإنها قد تضطر إلى عقد القروض الداخلية أو الخارجية، بما يلقي بثقله على ميزان مدفوعاتها، وظهور العجز الدائم في ميزانيتها العامة.

وإذا كان ما تقدم هو الآثار الاقتصادية البارزة لجريمة غسل الأموال، فإن لهذه الجريمة ومن حيث كونها جريمة مستمرة متتابعة المراحل، ومتجددة في أساليبها آثاراً أخرى على مستوى الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي استوجب حظرها ومكافحتها على المستوى العالمي.

ويتفق هذا التوجه مع قاعدة اقتصادية مهمة مفادها: أن كل مال هارب من وجه المشروعية، لابد وأن يكون ملطخاً بالشبهة، وأن رءوس الأموال القلقة الباحثة عن الشرعية، لا تبني اقتصاداً ولا تحقق تنمية اقتصادية حقيقية، وهذا هو الواقع في أساليب ومراحل غسل الأموال، حيث لا يهتم الغاسلون بالجدوى الاقتصادية للمشروعات، قدر اهتمامهم بتوظيف الأموال، الذي يسمح بإعادة تدويرها، وهو ما يتناقض مع كل القواعد الاقتصادية القائمة على نظرية تعظيم الربح، ويشكل خطراً داهماً على مناخ الاستثمار المحلي والدولي.

إذ على المستوى الدولي يمكن أن يؤدي غسل الأموال إلى انتقال رءوس الأموال التي تبحث عن الأمان لا عن الربح، من الدول ذات السياسات الاقتصادية الجيدة ومعدلات العائد المرتفع، إلى الدول ذات السياسات الاقتصادية الرديئة ومعدلات العائد المتدني، وذلك بما يضر بمصداقية الأسس والسياسات الاقتصادية المتعارف عليها عالمياً، والتي يمكن لصانعي السياسة الاقتصادية الاستناد إليها والتعويل عليها، كما تؤثر عمليات غسل الأموال بالسلب على استقرار أسواق المال الدولية، وتندر بإهتار الأسواق الرسمية التي تعد حجر الزاوية في بناء اقتصاديات الدول.

أما على المستوى المحلي فقد تؤدي حركة الأموال المطلوب غسلها دون مراعاة اعتبارات السياسة النقدية والمالية والاقتصادية القائمة في الدولة إلى المنافسة غير المتكافئة مع المستثمرين الحقيقيين، الوطنيين والأجانب، وذلك لما لعمليات الغسل من آثار سلبية على المتغيرات الاقتصادية، ومن شأن هذه الآثار تعقيد مهمة الدولة في وضع الخطط الفاعلة لبرامج التنمية.

ويؤكد البعض^(١) على خطورة هذه العملية مطالباً بضرورة إصدار القوانين اللازمة لمكافحة هذه الجريمة، لمصلحة الاقتصاد الوطني، من حيث إن الاعتماد على الأموال غير المشروعة في الاستثمار يهدد الاقتصاد الوطني لأي دولة بالانهيار حيث تتوجه هذه الأموال غالباً إلى الأنشطة الاقتصادية الهامشية أو غير المشروعة، أو المنافسة غير الشريفة مع كيانات الاستثمار المشروعة، التي قد تنسحب من السوق لعدم قدرتها على المنافسة تاركة المجال للمشروعات المدعومة بالمال غير المشروع.

(١) د/ نادية يوسف - جريدة الأهرام - العدد ٤٢٣٤٥ بتاريخ ١٣/١١/٢٠٠٢م.

الفصل الثاني

الآثار الاجتماعية لجريمة غسل الأموال

الفصل الثاني

الآثار الاجتماعية لجريمة غسل الأموال

ما من فعل إجرامي إلا وله آثار اجتماعية، يضيق نطاقها أو يتسع بحسب جسامة الفعل وخطورته، ومدى تأثيره على سلامة المجتمع وأمنه واستقراره ومصالح أفراد، وتأتي جريمة غسل الأموال في طليعة الجرائم الاقتصادية الحديثة نسبياً، في تأثيراتها الاجتماعية على مجتمع الجريمة وأفراده، ومن أهم الآثار الاجتماعية السلبية التي يمكن استشرافها من جراء هذه الجريمة ما يلي:

❁ أولاً: تآكل (بل انهيار) الطبقة الوسطى في المجتمع، وسيادة الطبقة المتطفلة، حيث يقسم المجتمع المحلي لآية دولة تقليدياً إلى ثلاث طبقات:

- ١- أغنياء.
- ٢- فقراء.
- ٣- طبقة وسطى.

وهذا التقسيم في حقيقته، محمود ومطلوب، ضماناً لتلاحم المجتمع وتشابك مصالح أفراد، وتكامل نشاطهم الاقتصادي، وقد اعترف القرآن الكريم بهذا التقسيم الطبقي للمجتمع البشري، قال تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلَخِيًّا ۖ وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾^(١)، فالطبقات الاجتماعية في الآية الكريمة درجات وأقل الجمع

(١) سورة الزخرف، آية ٣٢.

ثلاثة، إذ لا ينبغي أن يقسم المجتمع إلى طبقتين فقط مع إلغاء الطبقة الوسطى منه.

ويعرّف البعض الطبقة الوسطى بأنها^(١): الطليعة الرئيسة للانطلاق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمعات المختلفة، وتتألف من العلماء والأدباء والمهنيين ورجال الدين، وهم الذين يمثلون الركيزة العلمية والثقافية في المجتمع، فالطبقة الوسطى هي القادرة على التلاحم الاجتماعي والتطور السلمي، وإحداث التوازن بين الماديات والمعنويات، وهي التي تشكل بنية المجتمع المدني الحامية والحافظة لهويته الثقافية.

والطبقة الوسطى ليست كتلة متجانسة من البشر، فهي تتألف من شرائح عليا ووسطى ودنيا، وأهم ما يميزها: أنها تعيش على عملها، ومعظم أعضائها متعلمون، ولديهم طموحات عالية، ويشكلون في مجموعهم ما يعرف بالرأي العام البعيد عن توتر المال والفقر، ولديهم القدرة على التعبير الحر، وقبول الرأي الآخر، وغياب هذه الطبقة يحرم المجتمع من القدرات الإبداعية القادرة على التطوير، حيث تعتبر الطبقة الوسطى في التدرج الطبقي لأي مجتمع، لحمّة المجتمع وهمزة الوصل بين طبقتيه الآخرين، فقد لوحظ بالاستقراء والتتبع أن هذه الطبقة هي:

- أكثر طبقات المجتمع وطنية وانتماء للوطن، وتضحية وفداء من أجله.
- أكثر طبقات المجتمع حرصاً على التعليم واغترافاً من الثقافة.

(١) تقرير لجنة التحديات الاجتماعية التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن القادم مقدم إلى المؤتمر العام السادس لرابطة الجامعات الإسلامية - نوفمبر ١٩٩٩م.

- أكثر طبقات المجتمع تمسكاً بالقيم والثوابت والأخلاق والعادات والتقاليد الاجتماعية الراسخة الأصيلة.
- أكثر طبقات المجتمع بذلاً وعطاءً ونشاطاً.
- ومن أبناء هذه الطبقة يولد: المفكرون، والعلماء، والأدباء والمثقفون والمهنيون، والأطباء والمهندسون، والقضاة والمحامون والموظفون.
- ومن الخطورة البالغة على أي مجتمع تآكل هذه الطبقة وذوبانها في طبقة الفقراء وانقسام المجتمع فقط إلى طبقتين، حيث تنهار مع تآكل هذه الطبقة كل معاني الانتماء والقيم والعطاء، وحيث لا يصبح للتعليم قيمة أكثر من فرصة الحصول على عمل أو وظيفة، وحيث لا يصبح للثقافة معنى أكثر من التسلية وقتل أوقات الفراغ.
- ومن الأمور غير المواتية أن الطبقة الوسطى في كل مجتمع هي طبقة أصحاب الدخل الثابت والمحدود، وأن دخل هذه الطبقة موزع على مطالبها الحياتية الضرورية: الغذاء والكساء والسكن والتعليم والمواصلات والعلاج وغيرها من ضرورات الحياة، وأن أي ارتفاع في أسعار هذه المطالب يرهق كاهل هذه الطبقة، بما يجعلها تتنازل شيئاً فشيئاً عن ضرورات حياتها وعن قيمها ومبادئها وثوابتها الاجتماعية، بل وتجدد معاني الانتماء للوطن والتضحية من أجله ومعاني البذل والعطاء، حيث ينصرف جل اهتمامها ونشاطها على البحث عن ضرورات الحياة، فإذا اشتدت وطأة الأسعار عليها ذابت واختفت، وحلت محلها وتبوأ مكانها طبقة المترفين من أثرياء جريمة غسل الأموال، والطامة الكبرى ليست فقط في اختفاء طبقة وظهور طبقة أخرى مكانها وإنما هي في سيادة ثقافة الترف والعري والبذخ، وفي ظهور قيم

وعادات وأخلاق لا تمت للمجتمع بأية صلة، بما يخلق صراعاً اجتماعياً بين الأجيال، وبما يولد ويغرس الحقد الاجتماعي لدى الفقراء.

وقد قدمنا في المبحث السابق كيف أن جريمة غسل الأموال تخلق مشكلات التضخم والكساد التضخمي والبطالة، وهي مشكلات اقتصادية ذات تأثير سلبي على حياة الطبقة الوسطى قد يؤدي إلى تأكلها بما تمثله من ثقل بالغ في حياة المجتمعات.

❁ ثانياً: انهيار الثوابت والقيم الاجتماعية وسيادة ثقافة المخدرات:

تمثل الثوابت والقيم الاجتماعية، قيمة غالية، ومعنى نفيساً في حياة كل مجتمع، فالصدق والأمانة والإيثار والشجاعة والإخلاص وإنكار الذات، وحب الخير، وصلة الرحم، والتعاون وإغاثة الملهوف، وغيرها من الثوابت والقيم الاجتماعية التي هي ثمرة غرس الشريعة الإسلامية في نفوس معتقديها، هذه القيم والثوابت تتحول بفعل جريمة غسل الأموال أثراً بعد عين، وذكريات أيام خلت بعد واقع ومعايشة، ففي البيئة التي طغت فيها ماديّات الحياة على قيمها ومعنوياتها، يمسي القابض فيها على قيمه وأخلاقياته وثوابته كالقابض على الجمر.

إن جريمة غسل الأموال بما تحدثه في المجتمع من تضخم وانهيار في قيمة العملة الوطنية، ومن كساد تضخمي وهشاشة في الاقتصاد القومي، ومن تآكل للطبقة المتوسطة الأكثر وطنية وانتماء وتعلماً وثقافة وتمسكاً بالقيم، ومن سيادة لطبقة المتسلقين والمتملقين والطفيليين، ومن سيادة لثقافة الترف والعري وغير ذلك، إن جريمة بهذا القدر من الخطورة لقادرة على قتل القيم والثوابت الاجتماعية الأصيلة حيث تتوارى أمامها كل صرخات التحذير من

الفتن والدعوة إلى التمسك بالخلق والقيم، وحيث تنفصل أمامها الكلمة الطيبة الحسنة عن السلوك الاجتماعي السائد.

إذ ماذا يفعل رب الأسرة المسكين ذو الدخل المحدود، الذي يعجز دخله عن مواجهة الزيادات المستمرة في أسعار السلع والخدمات، إنه في الوقت الذي يعمل فيه كطاحونة الهواء التي لا تتوقف يجد نفسه عاجزاً عن تلبية الحد الأدنى لحاجات أسرته المتزايدة، إنه وبعد أن تنهار قواه وطموحاته وأحلامه يمكن أن يكون فريسة سهلة لمنظمات الجريمة المنظمة ومنظمات غسل الأموال، حيث تدر عليه عمليتهما ما يفوق خياله وتصوراته من كسب خلال حياته، إنه في هذا الوقت يكون أكثر استعداداً للتضحية بأية قيم أو ثوابت اجتماعية، بل إنه قد يسخر من نفسه على زمن تمسكه بها، إنه عندما كان صادقاً أميناً مخلصاً منكرًا لذاته محباً للخير منتمياً لوطنه كان معدماً لاهثاً وراء الحد الأدنى من ضرورات حياته، وعندما اعتنق فكر وثقافة الجريمة تغير حاله إلى النقيض، أليست هذه مأساة حقيقية تحياها المجتمعات التي تتخذها منظمات غسل الأموال ميداناً لنشاطها الإجرامي؟!.

❁ ثالثاً: دعم الجريمة المنظمة:

من الملاحظ أن عمليات غسل الأموال الفردية نادرة الوجود، وإن وجدت فهي قليلة الأهمية والأثر، وعلى سبيل المثال فإن تاجر المخدرات المحلي تاجر تجزئة يتستر في الغالب الأعم وراء مقهى أو بقالة صغيرة، يبيع المخدرات لكي يتعاطى هو بأرباحها المزد منة.

الخطورة إذن في جريمة غسل الأموال تكمن في عصابات الجريمة المنظمة، سواء المنظمات المرتكبة للجريمة الأصلية مصدر المال غير المشروع، أو

منظمات غسل الأموال، فالجرم في كليهما يمتلك أصولاً وممتلكات هائلة، وسواء تمكنت السلطات الأمنية من القبض عليه وإيداعه السجن أو كان حراً طليقاً، فإن أصوله وممتلكاته لو ظلت حرة طليقة، فكل شيء يمكن للتنظيم الإجرامي تعويضه واستبداله بسهولة ويسر، إذ غالباً ما يواصل هو أو من خلال شركائه في التنظيم أنشطتهم الإجرامية الخطيرة مستخدمين في ذلك هذه الثروات الطليقة.

ومن ثم فإن أعضاء هذه المنظمات إزاء الأرباح الهائلة التي يحققونها يرون في السجن مجازفة مقبولة، طالما يمكنهم مواصلة استثمار ثرواتهم غير المشروعة عن طريق زملائهم - على فرض إيداعهم السجن - وسوف تكون أموالهم ومعها المزيد من الأرباح المستحقة عليها في انتظارهم حين يخرجون.

إن بطون أعضاء هذه المنظمات لا تملؤها أية زيادات في ثرواتهم غير المشروعة، فمقصدهم الأصلي من ارتكاب جرائمهم هو الحصول على المزيد. واقع الأمر إذن هو أن عمليات غسل الأموال تدعم كل نشاط إجرامي ينتج عنه عائد معين، فأعضاء منظمات غسل الأموال، لا يغسلون لحسابهم الخاص وإنما هم أفراد تنظيم فرعي منبثق عن إحدى منظمات الجريمة الأصلية المنظمة ومن ثم فإنهم يحصلون على نصيبهم المقرر لهم، ويحولون القدر الأكبر من المال المغسول لحساب مرتكبي الجرائم الأصلية.

إن التقليل من حجم عائدات الجريمة المنظمة على مستوى العالم، أو من حصة أعضاء منظماتها، أمر لم يعد مقبولاً الآن بعد تعدد أشكالها واستخدام منظماتها آخر منتجات التكنولوجيا الحديثة، وتوظيف أكفأ المحامين والمحاسبين لخدمتهم وزيادة فاعلية عملياتهم وتدارك أخطائهم السابقة، وإن القول بسلامة

أي اقتصاد نام من عمليات الغسل قول مغلوط، فإن منظمات الجريمة المنظمة بما تملك من إمكانات مادية هائلة قادرة على اختراق أية جدر واقية، وهو الأمر الذي يتطلب مواجهة دولية جماعية صادقة وفاعلة.

❖ رابعاً: تدني إنتاجية عنصر العمل:

لا يمكن الفصل من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم النامي بين:

- ١ - عمليات غسل الأموال ومعدلات البطالة.
 - ٢ - عمليات غسل الأموال وانتشار تعاطي المخدرات.
 - ٣ - عمليات غسل الأموال والتضخم الجامح.
- ومن جهة ثانية فإن هناك تلازماً بين هذه الظواهر الثلاثة وبين تدني إنتاجية عنصر العمل الوظيفي والمهني والحرفي واليدوي، فالبطالة كظاهرة اقتصادية واجتماعية سواء كانت سافرة أو مقنعة تعني خروج أعداد العمالة العاطلة من دائرة النشاط الإنتاجي كلياً أو جزئياً.
- وتعاطي المخدرات كظاهرة اجتماعية خاصة الهيروين والكوكايين والحشيش والأفيون يعني تدمير الخلايا الدماغية المتحكمة في الحس والإدراك وفقد التركيز عند المتعاطي بصفة دائمة أو مؤقتة حسب نوع المخدر، بما يعني ضعف قدرته على العمل والإنتاج، أو خروجه نهائياً من دائرة النشاط الإنتاجي، خاصة إذا اقترن التعاطي بالفقر وما يتولد عنه من أمراض نقص العناصر الغذائية عند المتعاطي.

والتضخم كظاهرة اقتصادية وهو أحسن الفرضيات الثلاثة المتقدمة وأقلها من الناحية النظرية تأثيراً على عنصر العمل، يعني في وجهه الواقعي اضطراب

العامل تحت وطأة ارتفاع الأسعار وتدني القيمة الحقيقية لدخله المحدود، للعمل أغلب ساعات النهار، سبع ساعات يومياً في عمله الأصلي ومثلها أو أزيد منها في عمله الإضافي، فإذا صاحب ذلك أمراض نقص العناصر الغذائية لديه - وهو الغالب عند معظم العمال - فإن طاقته الإنتاجية يمكن أن تنعدم في سن مبكرة لديه، ناهيك عما يصيبه من البلادة واللامبالاة والتباطؤ، الناتج عن شدة الإرهاق، أثناء ساعات العمل، ومثل هذا العامل لا ينتظر منه الجودة أو الإتقان، أو تحقيق معدل الإنتاجية المطلوب منه.

ولا يخفى ما يلحقه ضعف الإنتاجية لدى شرائح المجتمع المنتجة من الآثار البالغة السوء على حجم الناتج الكلي في المجتمع، وعلى جودة المنتجات وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، في عالم يتصارع فيه المنتجون على غزو الأسواق العالمية لتصريف منتجاتهم حيث لم تعد المنافسة تعتمد على وفرة المصادر الطبيعية أو العمالة الرخيصة أو مصادر التمويل، بل أصبحت القدرة التنافسية تكتسب من خلال إنتاج سلع جيدة، أو التحسين السريع والمستمر في المنتجات وطرق التصنيع، والدخول بها إلى الأسواق بطريقة أكثر تأثيراً، وهو الأمر الذي يتطلب:

١- إدارة واعية متطورة تلتقط إشارات الأسواق وتستجيب لها وتتفاعل معها إدارة ذات حس مرهف قادر على التنبؤ والتقييم والاختيار وتعبئة الموارد والتنفيذ والترشيد والتطوير والمنافسة^(١).

(١) د/ علي حبش - استيعاب التكنولوجيا وتحديات العصر - أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - القاهرة ١٩٩٣م.

٢- عمالة مدربة تدريباً جيداً متجدداً قادرة على استيعاب تكنولوجيا الإنتاج المتقدمة، وعلى المساهمة المستمرة للفنون والمعارف الإنتاجية الجديدة، وعلى توظيف كل معارفها في إحداث التنمية المنشودة.

وهذان المطلبان قد يعز وجودهما في ظل الآثار المتولدة والناجمة عن جريمة غسل الأموال.

الباب الثالث

مكافحة جريمة غسل الأموال

ويأتي في أربعة فصول:

الفصل الأول: أهمية وطرق مكافحة.

الفصل الثاني: المواجهة التشريعية للجريمة.

الفصل الثالث: النظام الجنائي السعودي في مواجهة الجريمة.

الفصل الرابع: موقف الشريعة الإسلامية من الجريمة.

الباب الثالث

مكافحة جريمة غسل الأموال

تقديم وتقسيم:

بالنظر إلى الآثار الاقتصادية والمالية والاجتماعية الضارة وغير المرغوب فيها لجريمة غسل الأموال، ومن حيث كونها ظاهرة إجرامية مستحدثة نسبياً تؤرق مختلف دول العالم، فقد تزايدت قناعة المجتمع الدولي بضرورة المواجهة الفاعلة والشاملة لهذه الظاهرة، من أجل وقف إعادة استخدام عائدات الجرائم المنظمة في تعزيز وتواصل الأنشطة الإجرامية الجديدة.

وقد تعددت أساليب وأدوات مكافحة (مواجهة) الجريمة الماثلة، حيث ظهر منها حتى كتابة هذا البحث ما يلي:

١- عقد العديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية الرامية إلى تكوين وبناء سياسة عالمية موحدة في مواجهة هذه الجريمة.

٢- تحديث العديد من دول العالم قوانينها الجنائية الوطنية لتجريم عمليات غسل الأموال وفرض العقوبات الرادعة عليها.

٣- تعديل القوانين المصرفية في الكثير من الدول للتخفيف من غلواء مبدأ سرية الحسابات المصرفية، وللسماح بدور رقابي أكثر فعالية على العمليات المصرفية التي تثير الشكوك والشبهات.

ومازالت الجهود الدولية الفردية والجماعية في التصدي لهذه الجريمة تتواصل وتتلور، للوصول بأساليب وأدوات مكافحتها إلى غرض القضاء عليها، لما يمثله ذلك من أهمية بالغة في مكافحة الجريمة المنظمة المرتبطة بجريمة

غسل الأموال. وتأسيساً على ما تقدم فإننا سوف نقسم هذا الباب إلى أربعة فصول على النحو التالي:

- ١- الفصل الأول: أهمية وطرق مكافحة جريمة غسل الأموال.
- ٢- الفصل الثاني: المواجهة التشريعية لجريمة غسل الأموال.
- ٣- الفصل الثالث: مكافحة جريمة غسل الأموال في النظام السعودي.
- ٤- الفصل الرابع: موقف الشريعة الإسلامية من جريمة غسل الأموال.

الفصل الأول

أهمية وطرق مكافحة
جريمة غسل الأموال

الفصل الأول

أهمية وطرق مكافحة جريمة غسل الأموال

لم تعد مكافحة جريمة غسل الأموال محل اختيار من جانب الدول أو من جانب المنظمات الدولية والإقليمية والعالمية، فقد رجحت لدى كافة الأطراف المعنية بهذه الجريمة والواقعة تحت طائلة آثارها الضارة، كفة المواجهة، تأسيساً على ما تحققه هذه المواجهة من مصالح حيوية ناتجة عن درء مخاطر الجرائم الأصلية مصدر المال غير المشروع وعن درء مخاطر جريمة غسل الأموال التابعة والمرتبطة بهذه الجرائم الأصلية، ومن أهم هذه المصالح ما يلي:

١- الحد من الجريمة الأصلية المنظمة: وذلك من حيث إن إجراءات مكافحة غسيل الأموال تشتمل على تحفظ سلطات التحقيق على المال المشتبه في غسله تمهيداً لمصادرته عند ثبوت جريمة الغسل، ولا شك أن التحفظ والمصادرة من الإجراءات الفاعلة لإجهاض الجريمة المنظمة والحد من وقوعها، إذ يعني عدم وقوع هذين الإجراءين، حصول عصابات الجريمة المنظمة على عائدات جرائمهم السابقة بعد إتمام غسلها، وهو ما يعني دعمهم وحفزهم على ارتكاب المزيد من جرائمهم، فإذا ما تم حرمانهم من هذه العائدات، فربما عجزوا عن تمويل نشاطهم الإجرامي وأمكن بالتالي الحد من وقوع الجريمة المنظمة.

٢- كسر الحلقة المفرغة للجريمة المنظمة: وذلك من حيث إن عصابات ارتكاب الجريمة المنظمة يمولون جرائمهم المقبلة بعائدات جرائمهم السابقة، لتحقيق المزيد من العائدات، بما يؤدي إلى خلق حلقة مفرغة مضطردة الاتساع والخطورة، فإذا تمت ملاحقة عائدات الجرائم السابقة بالتحفظ

والمصادرة، أمكن للسلطات الأمنية كسر هذه الحلقة وتقويض قدرة عصابات الجريمة المنظمة على الاستمرار والتوسع في ارتكاب الجرائم.

٣- إن عصابات الجريمة المنظمة أكثر دهاء ومقدرة على التمويه والتخفي مما يمكنها من الإفلات من يد العدالة، على أن المال هو نقطة الضعف الرئيسة عند هذه العصابات، من حيث كونه الأثر الذي يمكن تتبعه واقتفاؤه للوصول إلى بعض أفراد هذه العصابات، عند نقطة أو أكثر في مراحل غسله المختلفة سواء عن طريق الجهاز المصرفي، أو خلال المضاربة به في سوق الأوراق المالية.

٤- إن من شأن مكافحة جريمة غسل الأموال، إزاحة المنافسة غير الشريفة وغير المشروعة من طريق المستثمرين الجادين والشرفاء في الاقتصاد القومي لأي بلد تتم فيه عمليات الغسيل، وكذا الارتقاء بكفاءة الجهاز المصرفي فيه، ورسم وتنفيذ السياسات المالية والنقدية والاقتصادية بكفاءة، ودون أية مفاجآت ليست في حسابان الحكومات حين رسم أو تنفيذ هذه السياسات.

لكل هذه الاعتبارات وغيرها، تكتسب إجراءات مكافحة جريمة غسل الأموال أهمية بالغة على المستويين المحلي والعالمي، وذلك من حيث إن ظاهرة غسل الأموال ظاهرة عالمية وليست محلية، وإن العصابات التي تمارس هذا النشاط تعمل في سرية تامة، وإن الكشف عن الرءوس المدبرة غاية في الصعوبة، وإذا كانت بعض المنظمات مجهولة، فإن الآثار السلبية لأنشطتها واضحة للعيان.

إن الإحصائيات المتعلقة بعمليات الغسل، والمبالغ التي يتم الغسل فيها تتجاوز المتوقع، وإن التقارير الدولية تؤكد، أن نسبة ليست قليلة من الاقتصاد العالمي تجرى فيها عملية الغسل.

وتشير تقديرات البنك الدولي عن حجم الفساد أنه بلغ نحو ٨٠ بليون يورو في العالم عام ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، وهذا الحجم للفساد العالمي يوازي ١٣,٣% من قيمة الأموال الناشئة عن الجريمة والفساد، والتي يجري تبييضها سنوياً، والتي بلغت نحو ٦٠٠ بليون يورو عام ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

وقد أشارت مجموعة التحرك المالي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن هناك عدداً من الدول تشارك بفاعلية في غسل الأموال الناشئة عن الفساد والجريمة وعلى رأسها إسرائيل والفلبين وروسيا.

وفي إحصائيات أخرى بالنسبة لعمليات غسل الأموال على مستوى العالم فإن تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أنها تتراوح بين ٣٥٠ - ٥٠٠ بليون يورو سنوياً من حجم الدخول غير المشروعة عالمياً، والتي تتراوح بين ٥٠٠ - ٧١٥ بليون يورو سنوياً.

وتمثل تجارة المخدرات النشاط الأساسي لأصحاب الدخول التي يجري عليها عمليات غسل الأموال، حيث تمثل قيمة المخدرات المطروحة في الأسواق العالمية بنحو ٥٠٠ بليون يورو منها ٣٥٠ بليون يورو تخضع لعمليات غسل الأموال.

وقد ذكرت دراسة الدكتور عادل الكردوسي المقدمة إلى جامعة الأزهر في مؤتمر «المخدرات مشكلة اقتصادية» أن قيمة ما ضبط من المخدرات في مصر عام ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م يتجاوز ١٢,٤ مليار جنيه، وهو ما يساوي ١٠% من مجمل هذه التجارة القدرة في مصر وحدها.

كما تشير التقارير الدولية إلى أن المبيعات الأوروبية من الهيروين في الدول الصناعية السبع تبلغ ١٦ بليون يورو سنوياً، يتم غسل ١٢ بليون يورو منها عبر البنوك والمؤسسات المالية العالمية^(١).

ويقول دكتور محسن الخضيرى: لا يستطيع أحد أن يعرف على وجه الدقة مقدار ما يتم غسله من أموال قدرة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي فإن حجم ما يعرف منها ضئيل للغاية، مثلها مثل جبل الثلج، أعلى ما فيه قمته، وهي مهما كان حجمها الظاهر فإنها قمة صغيرة الحجم، لا تقاس بما خفي من حجم الجبل، وهذا ما يماثل جريمة غسل الأموال، ما يكشف عنها هو الحجم الأصغر، أما الأكبر فهو خفي دفين.

ذلك أن حجم عمليات الغسل عبر بنوك العالم وأجهزته المصرفية تقدر بنحو ٣ تريليون يورو سنوياً، أي ما يعادل تقريباً ٥% من إجمالي الناتج العالمي، وأن عمليات غسل الأموال في روسيا وحدها تقدر بنحو ١٠٠ مليار يورو، وبنفس هذا التقدير تقريباً تقدر أرقام الأموال التي يتم غسلها في الولايات المتحدة الأمريكية^(٢).

إن جريمة بهذا الحجم لا بد وأن تقلق وتفض مضاجع العالم، وهو ما دفع جميع دول العالم والمنظمات الإقليمية والدولية إلى مواجهة هذه الجريمة إلى الحد الذي أنشئت بعض التنظيمات الدولية للتصدي لها، وهو ما سوف نعالجه في الفصل الثاني.

(١) دراسة عن عمليات غسل الأموال، شبكة مكافحة الجرائم المالية بوزارة الخزانة الأمريكية - ندوة الرياض عن الجرائم الاقتصادية ١٩٩٣م.

(٢) د/ محسن الخضيرى - غسل الأموال - ص ٦٩-٧١.

الفصل الثاني

المواجهة التشريعية لجريمة غسل الأموال

ويأتي في مبحثين:

المبحث الأول: أركان جريمة غسل الأموال.

المبحث الثاني: مواجهة جريمة غسل الأموال من خلال
الاتفاقيات والوثائق الدولية.

الفصل الثاني المواجهة التشريعية للجريمة

نعني بالمواجهة التشريعية: استخدام القانون الوطني والدولي كأداة في إدارة دفة مواجهة جريمة غسل الأموال وذلك عن طريقين:
أولهما: التحديد الواضح لركني الجريمة المادي والمعنوي.

والثاني: تحديد وتشديد العقوبة كقوة ردع أساسية في درء الجريمة، وإنما يتم ذلك بسن القوانين في كل دولة على حدة، وبعقد الاتفاقيات الدولية الجماعية بغرض وضع نصوص قانونية واضحة وصريحة، لتجريم ومعاقبة عمليات غسل الأموال، بوصف هذه الجريمة، جريمة مستقلة قائمة بذاتها وليست جريمة تابعة، وذلك مع التوسع وعدم التضيق في نطاق الجرائم الأصلية مصدر العائدات غير المشروعة المرغوب في غسلها، بحيث لا يقتصر نطاق الجرائم الأصلية فقط على جريمة الاتجار في المخدرات، بل يجب أن يمتد إلى جميع أشكال الجريمة المنظمة ذات العائدات الضخمة غير المشروعة، كما يجب أن يمتد نطاق التجريم في جريمة غسل الأموال إلى جميع أنماط وصور السلوك الشائعة في مراحل الغسيل الثلاث، سواء في ذلك تحويل أو نقل الأموال، أو إخفاء وتمويه حقيقتها أو حقيقة مصدرها، أو إكتسابها أو حيازتها أو استخدامها.

وسوف نعني في هذا الفصل بدراسة جزئيتين مهمتين هما:

- ١- تحديد ركني جريمة غسل الأموال المادي والمعنوي.
 - ٢- مواجهة جريمة غسل الأموال من خلال الاتفاقيات والوثائق الدولية.
- ونتناول كلا منهما في مبحث مستقل.

المبحث الأول أركان جريمة غسل الأموال

يقرر البعض^(١) أن جريمة غسل الأموال من جرائم السلوك المجرد التي لا يشترط لوقوعها تحقيق نتيجة إجرامية بعينها، ومن ثم فإن جوهر الركن المادي في هذه الجريمة ينحصر في عنصر السلوك، أما محل الجريمة الذي يرد عليه هذا السلوك، فهو المال غير المشروع الذي يخضع لعمليات الغسيل. أما عناصر الفعل الإجرامي في هذه الجريمة فإنها تتألف وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، وملحقاتها لعام ١٩٨٨م والتي دخلت حيز النفاذ في ١٣/١١/١٩٩٠م، تتألف من عنصرين هما:

- ١- تحويل الأموال (غير المشروعة) أو نقلها، مع العلم بأنها مستمدة من جريمة خطيرة، أو من فعل من أفعال الاشتراك، في مثل هذه الجريمة، بهدف إخفاء المصدر غير المشروع للأموال، أو بقصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة، على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله.
- ٢- إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال، أو مصدرها، أو مكانها، أو طريقة التصرف فيها، أو حركتها، أو الحقوق المتعلقة بها، أو ملكيتها، مع العلم بأنها مستمدة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة.

(١) د/ مصطفى طاهر - المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال - مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ٢٠٠٢م ص ٢٣١.

وواضح أن هذين العنصرين للفعل الإجرامي المكون للركن المادي لجريمة غسل الأموال، قاصران فقط على الأفعال الماسة أو المتصلة بالأموال المستمدة من الجريمة الأصلية المرتبطة، ولا علاقة لهذين العنصرين بالأفعال الإجرامية الأخرى غير ذات الصلة، وعلى هذا:

فإن هذين العنصرين يحددان نطاق الفعل الإجرامي المكون للركن المادي لجريمة غسل الأموال في:

- ١- العمليات أو الأفعال المتصلة بتحويل أو نقل الأموال غير المشروعة.
- ٢- أفعال إخفاء أو تمويه حقيقة صفة هذه الأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها، أو حركتها، أو ملكيتها، أو الحقوق المتعلقة بها.

ونحن نطالب بضرورة توسيع نطاق الفعل الإجرامي المكون للركن المادي لجريمة غسل الأموال ليشمل بالإضافة إلى ما تقدم:

الأفعال ذات الأثر الملموس في تسهيل ارتكاب جريمة غسل الأموال، سواء تمت هذه الأفعال بطريق التواطؤ أو التقاعس عن إبلاغ السلطات الأمنية بعمليات الغسل أو مراحلها، وسواء تم التواطؤ أو التقاعس بطريق العمد أو الإهمال ومن هذه الأفعال على سبيل المثال:

- ١- تعمد أو إهمال موظف البنك المختص بالتحويلات المصرفية الخارجية من التحقق من هوية العملاء الجدد.

- ٢- تعمد إخفاء سجلات العمليات المصرفية لدى البنك أو الإهمال في الاحتفاظ بها للمدة التي يحددها القانون المصرفي.

- ٣- التواني في إلغاء الحسابات المصرفية المجهولة العملاء، إلى غير ذلك من الأفعال المُسهِّلة أو المُهِّدة لجريمة غسل الأموال عبر الجهاز المصرفي.

ثانياً: الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال:

إن ارتكاب الفرد لبعض مظاهر السلوك المكونة للركن المادي لجريمة غسل الأموال، ليس كافياً لقيام الجريمة في حقه ومواجهته، وإنما يلزم لقيام الجريمة في مواجهته قيام الركن المعنوي المتمثل في إرادته للسلوك أو النشاط المجرّم مع علمه بكافة العناصر الجوهرية المكسبة لهذه الجريمة خصوصيتها القانونية، ويتحقق ذلك بعلمه بالمصدر الجرمي للمال غير المشروع الذي يسعى لغسله، وعلى هذا فإن الركن المعنوي للجريمة الماثلة يتألف من عنصرين هما:

١- العلم بأن الأموال المراد غسلها مستمدة من جريمة منصوص عليها في القانون.

٢- الباعث أو النية التي يمكن ترجمتها في غرض المجرم (الغاسل للمال أو أحد معاونيه) من إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للمال، أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب جريمة غسل الأموال على تفادي العواقب القانونية لأفعاله^(١).

ونحن نؤيد ما يراه البعض^(٢) من ضرورة أعمال مبدأ المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية، التي تتورط في جرائم غسل الأموال مثل بعض المصارف، أو بعض شركات السمسرة والصرافة والأعمال وغيرها من المؤسسات المالية، حيث لا يكفي مجرد إخضاع بعض المسؤولين أو الموظفين فيها، ممن تصرفوا باسمها، للمسؤولية الجنائية، بل لابد من إخضاع المؤسسة المالية ذاتها للمسؤولية الجنائية، تعزيزاً للأثر الردعي تجاه المؤسسات المتورطة.

(١) د/ عطية صقر - الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجريمة غسل الأموال - مرجع سابق.

(٢) د/ مصطفى طاهر - ص ٢٣٣ مرجع سابق.

وذلك أيضاً مع ضرورة وأهمية التحديد الواضح للأشخاص المعنوية المسؤولة جنائياً، وشروط قيام هذه المسؤولية، ومدى إمكانية تعددها أو ازدواجها في جريمة غسل الأموال فضلاً عن تحديد الجزاءات الجنائية الملائمة لهذه الأشخاص المعنوية.

المبحث الثاني مواجهة جريمة غسل الأموال من خلال الاتفاقيات والوثائق الدولية

لقد شهدت الساحة الدولية توقيع وإصدار عدد من الاتفاقيات والوثائق الدولية في شأن مكافحة جريمة غسل الأموال من أهمها:

١- بيان (بازل/ سويسرا) الصادر في ١٢ ديسمبر ١٩٨٨م بشأن منع الاستخدام الإجرامي للنظام المصرفي في عمليات غسل الأموال.

٢- اتفاقية (فيينا / النمسا) الصادرة في ١٩ ديسمبر ١٩٨٨م بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية المشهورة باسم «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية».

٣- التشريع النموذجي بشأن غسل الأموال والمصادرة في مجال المخدرات ١٩٩٣م، ١٩٩٥م.

٤- الإعلان السياسي الصادر عن الأمم المتحدة (الجمعية العامة) في دورتها العشرين المنعقدة في ١٨ يونيو ١٩٩٨م.

٥- إعلان مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (فيينا - أبريل ٢٠٠٠م) المشهور باسم «إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة».

٦- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة ٢٠٠٠م.

٧- التوصيات الأربعين لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (الفاتف) بشأن غسيل الأموال الصادرة في فبراير ١٩٩٠م والمعدلة في يونيو ١٩٩٦م.

٨- اتفاقية استراسبورج / اتفاقية مجلس أوروبا بشأن غسل وتعقب وضبط ومصادرة العائدات المتأتية من الجريمة لسنة ١٩٩٠ م.

٩- الأمر التوجيهي رقم ٣ الصادر من مجلس الجماعة الأوروبية في ١٠ يونيو ١٩٩١ م بشأن منع استخدام النظام المالي لأغراض غسل الأموال.

١٠- اللوائح النموذجية بشأن جرائم غسل الأموال المعتمدة من لجنة الدول الأمريكية في ١٥ يونيو ١٩٩٢ م.

١١- الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب بتونس في ٥ يناير ١٩٩٤ م.

كما يوجد إلى جانب هذه الاتفاقيات والوثائق عدد آخر من الوثائق والصكوك الدولية التي أقرتها المنظمات والمجموعات الإقليمية، والتي تحتوى في مجملها على مجموعة من المبادئ والأحكام المطابقة أو المتكاملة مع الاتفاقيات والوثائق التي أوردناها، ومع اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨ م في شأن مكافحة غسل الأموال.

وسوف نعننى فى هذا المبحث بالحديث عن ست من هذه الاتفاقيات والوثائق التي ركزت على مكافحة غسل الأموال، وهي:

(١) بيان بازل بشأن منع الاستخدام الإجرامي للنظام المصرفي لأغراض غسل الأموال:

صدر هذا البيان في مدينة بازل / سويسرا بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٨٨ م عن ممثلي المصارف المركزية والسلطات الرقابية والإشرافية لإحدى عشرة دولة هي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا،

ألمانيا، بلجيكا، السويد، هولندا ولكسمبورج، وذلك في شأن منع الاستخدام الإجرامي للنظام (الجهاز) المصرفي في عمليات غسل الأموال.

وقد فرض هذا البيان على الجهاز المصرفي لمختلف دول العالم، مواجهة عمليات غسل الأموال التي تتم من خلال العمليات المصرفية والأنشطة العادية للمصارف، فرض الالتزام بعدة إجراءات منها:

١ - التأكد من هوية العملاء قبل إجراء أية عملية بنكية.
٢ - رفض القيام بأية عملية تثير الشكوك حول ارتباطها بتمويه مصدر الأموال.

٣ - التخفيف من عبء مبدأ سرية الحسابات المصرفية فقط بالنسبة للعمليات المثيرة للريبة وإبلاغ السلطات الأمنية والرقابية عنها، مع الالتزام المطلق بمبدأ السرية في العمليات السليمة.

(٢) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة غسل الأموال المتحصلة من الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية المعروفة باسم اتفاقية فيينا ١٩٨٨م:

والمعتمدة في ختام مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية المنعقد في فيينا في الخامس والعشرين من نوفمبر ١٩٨٨م.

وتعد هذه الاتفاقية أول وثيقة قانونية دولية تتبنى إجراءات محددة لمكافحة غسل الأموال المتحصلة من الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية بهدف منع إعادة استخدامها في دعم ومواصلة هذا النشاط

الإجرامي. ومن أبرز الإجراءات التي تبنتها هذه الاتفاقية في مكافحة عمليات غسل الأموال المتحصلة من هذه الجريمة ما يلي^(١):

أ - حث الدول الأعضاء على إنشاء آليات وطنية لتعقب وتجميد ومصادرة الأموال المتحصلة من الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية.

ب - حث الدول الأعضاء على تضمين قوانينها المصرفية الوطنية من النصوص ما يسمح للجهات الأمنية والرقابية بالإطلاع والتحفظ على السجلات والدفاتر المصرفية المتضمنة لعمليات بنكية ذات صلة بعمليات غسل الأموال وذلك خروجاً على مبدأ سرية الحسابات المصرفية.

ج - دعوة الدول الأعضاء إلى إبداء قدر كبير من التعاون الدولي في مجال التحريات والملاحقات ومحاكمات المجرمين وتسليم المجرمين، وتنفيذ الأوامر والأحكام المتعلقة بتتبع وتجميد ومصادرة الأموال، والمساعدة القانونية المتبادلة، وقد كان لهذه الاتفاقية أثراً واضحاً في عدد من الجوانب منها:

أ - الآليات والأجهزة الأمنية التي تم إنشاؤها باعتبارها جهات رقابية أمنية داخلية في الدول الأطراف في الاتفاقية.

ب - التعديلات اللاحقة والمتابعة في القوانين والنظم المصرفية الوطنية التي أجرتها الدول الأطراف على قوانينها المصرفية.

ج - الاتفاقات الثنائية والإقليمية في شأن المساعدات القانونية المتبادلة بين أطرافها، وتسليم المجرمين الدوليين، وتنفيذ الأحكام القضائية ضدهم، والتي تستهدف حرمان عصابات الجريمة المنظمة من عائدات ومنتجات نشاطهم الإجرامي، بغية القضاء على الحافز الرئيس في استمرارهم في نشاطهم.

(١) د/ مصطفى طاهر - المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال ص ٣٥.

(٣) التوصيات الأربعين الصادرة عن الفاتف:

يعني مصطلح الفاتف: فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ذات الصلة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وهي جهاز حكومي دولي يضم في عضويته ممثلين لأكبر المؤسسات المالية العالمية (البنوك) إضافة إلى منطمتين إقليميتين هما: اللجنة الأوروبية، ومجلس التعاون الخليجي.

وقد أنشئت الفاتف بقرار من مؤتمر القمة الاقتصادي لرؤساء دول وحكومات الدول الصناعية السبع الكبرى المنعقد في باريس يوليو ١٩٨٩م. وتعمل فرقة العمل الماثلة على تنمية وتطوير سياسات مكافحة غسل الأموال خاصة الناشئة عن الاتجار في المخدرات، كما تعمل على تعقب وتجميد ومصادرة عائدات أنشطة الجريمة المنظمة بأنواعها الأخرى ومنع إعادة استخدامها في تمويل ارتكاب جرائم جديدة، كما تسعى الفرقة المعنية على دعم وتطوير التدابير الاحترازية التي تتخذها الدول في سبيل مكافحة هذه الجرائم، والسعى لدى الدول المختلفة لإصدار القوانين الوطنية اللازمة لإجراءات مكافحة هذه الجرائم، وذلك بالاسترشاد بالتوصيات الصادرة عن الفرقة وغيرها من التوصيات المدرجة في الوثائق الأولية.

وقد أصدرت الفرقة تقريرها الأول في ٦ فبراير ١٩٩٠م متضمناً أربعين توصية، تعزز وتكمل أحكام اتفاقية فيينا، وبيان بازل السابق الإشارة إليهما، وهي توصيات تتسم بالعمومية والمرونة لمراعاة ظروف كل دولة الدستورية والقانونية والمالية حال أخذها بها، ويمكن تقسيم هذه التوصيات إلى أربعة تقسيمات على النحو التالي:

أ - توصيات منظمة لجهود مكافحة غسيل الأموال على النطاق الدولي.

ب- توصيات مكملة لنصوص القوانين الوطنية للدول لمواءمتها مع أحكام اتفاقية فيينا في شأن مكافحة غسل الأموال وذلك فيما يتصل بتجريم عمليات غسل الأموال، وتحديد الإجراءات الكفيلة بتجميد ومصادرة العائدات الإجرامية التي يتم غسلها.

ج- توصيات لتعزيز دور المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية في كشف وتتبع عمليات الغسيل وكيفية إبلاغ السلطات الأمنية والرقابية عنها.

د - توصيات لتقوية التعاون الدولي بين السلطات الأمنية والمالية الوطنية يمكن الاسترشاد بها عند عقد الاتفاقات أو الترتيبات الثنائية والجماعية في مجال مكافحة غسل الأموال.

وتعد هذه التوصيات في نظر المعنيين بمكافحة غسل الأموال، المعيار الذي تقاس به مجهودات الدول المعنية بمكافحة غسل الأموال، خاصة بعد ما تم إلحاقه بها من شروح وتعليمات تفسيرية لجعلها أكثر ملاءمة لمتغيرات وأبعاد جريمة غسل الأموال في أشكالها المتطورة.

(٤) ومن أهم الوثائق الدولية التي أبرمت لمواجهة جريمة غسل الأموال:

اتفاقية استراسبورج الموقعة بين دول الجماعة الأوروبية وعدد من الدول الأخرى غير الأعضاء في الجماعة في نوفمبر ١٩٩٠م بشأن تعقب وضبط ومصادرة الأموال المتحصلة من الجريمة المنظمة خلال مراحل غسلها، وتهدف هذه الاتفاقية إلى:

- أ - خلق سياسة جنائية دولية لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الحدود.
- ب - تحديث أساليب مكافحة جريمة غسل الأموال.
- ج- حرمان عصابات الجريمة المنظمة من عائدات نشاطهم الإجرامي.

وقد حددت الاتفاقية الماثلة عناصر الركن المادي لجريمة غسل الأموال في ارتكاب أحد الأفعال التالية بطريق العمد وهي:

أ - تحويل أو نقل الأموال الناشئة عن أفعال إجرامية.

ب - إخفاء أو تمويه حقيقة المصادر غير المشروعة للمال.

ج - اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال المتحصلة من هذه المصادر غير المشروعة.

د - الاشتراك أو الإسهام في أحد الأفعال السابقة، وبناء عليه فإنه إذا تحقق للسلطات المالية أو الأمنية أو الرقابية الوطنية في دولة ما، أن أحداً من الأفراد قد ارتكب عمداً أحد هذه الأفعال، فإنه يتعين عليها اتخاذ الإجراءات التجريبية والعقابية بموجب قانونها الوطني ضد مرتكب الفعل.

وواضح أن هذه الاتفاقية تسوّى بين الأفعال الأصلية في جريمة غسل الأموال وبين أفعال الاشتراك الأخرى المرتبطة بها، وبهذا فإن هذه الاتفاقية تقترب في مبادئها وأحكامها مع اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨م بشأن مكافحة غسل الأموال المتحصلة من الاتجار غير المشروع في المخدرات.

(٥) التشريع النموذجي الصادر عن اليونسيد^(١) بقيينا نوفمبر ١٩٩٥م بشأن مكافحة غسل الأموال، والذي يعتبر تنقيحاً وتطويراً للتشريع النموذجي الأول، الصادر في نوفمبر ١٩٩٣م:

ويعد هذا التشريع الإطار القانوني المتكامل في مكافحة جريمة غسل الأموال والذي يهدف إلى:

(١) اليونسيد: برنامج الأمم المتحدة المعني بالرقابة الدولية على المخدرات، المكون من فريق من الخبراء الدوليين، وقد أصدر هذا البرنامج قانونين نموذجيين بشأن غسل الأموال أولهما في نوفمبر ١٩٩٣م والثاني هو القانون المائل.

أ - إرشاد الدول المعنية بمكافحة جريمة غسل الأموال إلى أفضل الأساليب والطرق التي يمكن الأخذ بها في قوانينها الوطنية في مجال مكافحة جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات، وكشف أساليب ومراحل وعمليات غسل الأموال المتحصلة منها ومن غيرها من الجرائم المنظمة.

ب - تقديم البدائل والخيارات من إجراءات مكافحة غسل الأموال المناسبة لأوضاع ظروف كل دولة، بما يمكن مختلف دول العالم من الاستعانة بأحكامه عند وضع قوانينها الوطنية الرامية إلى مكافحة جريمة غسل الأموال. ويمكن تقسيم هذا القانون النموذجي إلى ثلاثة أقسام رئيسة على النحو التالي:

القسم الأول: ويتناول الأحكام العامة ذات الصلة بكشف وتجريم ومنع جريمة غسل الأموال المتحصلة من الاتجار في المخدرات.

القسم الثاني: ويتناول إجراءات التحفظ على الأموال غير المشروعة ومصادرتها.

القسم الثالث: ويتناول طرق وأساليب التعاون القضائي الدولي في مجالي تجريم غسل الأموال ومصادرة الأموال محلها.

وتحتوي هذه الأقسام الرئيسة على عدد كبير ومتنوع من الأحكام التي تفوق في مجموعها وتنوعها وشمولها ما ورد في أية وثيقة أو اتفاقية دولية سابقة ولعل واضعي هذا القانون قد تأثروا واستفادوا من رصيد ما ورد في الاتفاقات الدولية السابقة من أحكام.

وإذا كانت لنا من كلمة أخيرة بعد أن استعرضنا هذه النماذج الخمسة من الوثائق والاتفاقات الدولية في شأن مكافحة جريمة غسل الأموال، فهي أن دول العالم قاطبة قد أصبحت على قناعة تامة بالحاجة إلى إتباع سياسة جنائية

دولية مشتركة لحماية نفسها وحماية المجتمع الدولي قاطبة من أخطار الجريمة المنظمة في صورها وأشكالها المختلفة، ومن خطر جريمة غسل الأموال على الاقتصاد الوطني لكل دولة على حدة، وعلى الاقتصاد العالمي كله، وتتجلى أهم مظاهر هذه الحماية في مظهرين أساسيين هما: تجريم أفعال الغسيل، ومصادرة المال المغسول.

الفصل الثالث

النظام الجنائي السعودي في مواجهة الجريمة

ويلحق به:

- موقف هيئة كبار العلماء من غسل الأموال.
- موقف دول مجلس التعاون الخليجي من مكافحة جريمة غسل الأموال.

الفصل الثالث

مكافحة جريمة غسل الأموال في النظام الجنائي السعودي

عندما بدأنا في كتابة هذا المؤلف كان نظام مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية في طور الإصدار، وقد جهدنا في الحصول على صيغته، وفي التعقيب على نصوص مواده على النحو التالي^(١):

أولاً: الجانب الوصفي من النظام السعودي بشأن مكافحة غسل الأموال:

يحتوى النظام المائل على سبع وعشرين مادة تتناول ما يلي:

في المادة الأولى التعريف بالألفاظ والمصطلحات ذات الصلة بغسل الأموال وهي: غسل الأموال، الأموال، المتحصلات، الوسائط، المؤسسات المالية وغير المالية، العملية، النشاط الإجرامي، الحجز التحفظي، المصادرة، الجهة الرقابية، السلطة المختصة، وفيما يلي التعريف الذي أورده المادة الأولى لأهم هذه الألفاظ:

(أ) تعريف غسل الأموال: «ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه، يُقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة أموال مكتسبة خلافاً للشرع أو النظام وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر» ولنا على هذا التعريف ثلاث ملاحظات هي:

١- أنه يسوّى في التجريم بين الجريمة مكتملة الأركان والعناصر وبين الشروع فيها.

٢- أنه يضيق من نطاق الفعل الإجرامي المكون للركن المادي للجريمة حيث حصره في ارتكاب فعل أو الشروع في ارتكابه يقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة المال غير المشروع، ونحن نطالب بضرورة توسيع هذا

(١) صدر النظام بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٧ بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢٠هـ.

النطاق ليشمل كل فعل له أثر ملموس في تسهيل ارتكاب الجريمة يتم بطريق التواطؤ مع الفاعل الأصلي أو التقاعس عن الإبلاغ عنه، على نحو ما ذكرنا في المبحث الأول الخاص بأركان جريمة غسل الأموال من الفصل الثاني.

٣- أن النظام السعودي لم يكتف في مكافحة جريمة غسل الأموال بحصار ومطاردة الأموال غير المشروعة المتحصلة من مصادر مخالفة لأحكام النظم المعمول بها في المملكة، بل وسّع من دائرة هذه المصادر لتشمل الأموال غير المشروعة المتحصلة من مصادر مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك على اعتبار أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للنظام في المملكة.

(ب) المؤسسات المالية وغير المالية: وهي من أهم الألفاظ التي عُنيت المادة الأولى الماثلة بتعريفها ويقصد بها: أي منشأة في المملكة تزاوّل واحداً أو أكثر من الأنشطة المالية أو التجارية أو الاقتصادية، كالبنوك ومحلات الصرافة، وشركات الاستثمار والتأمين، والشركات التجارية، والمؤسسات الفردية، والأنشطة المهنية، وأي نشاط آخر تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

ولعل النظام السعودي قد انفرد بإدخال شركات الاستثمار والشركات التجارية والمهنية والمنشآت الفردية كجهات مخاطبة بأحكام النظام شأنها شأن المؤسسات المالية التقليدية (البنوك ومحلات الصرافة) في المسؤولية الجنائية عن عمليات غسل الأموال، وهو تحوط واسع يكشف عن الرغبة في قطع دابر هذه الجريمة.

وكما وسع النظام السعودي من نطاق الجهات المخاطبة بالمسؤولية الجنائية المترتبة على العمل بأحكام هذا النظام، فإنه وسع كذلك من نطاق العمليات التي تتم من خلالها مراحل غسل الأموال لتشمل على سبيل المثال لا الحصر: كل تصرف يتم في الأموال أو الممتلكات أو المتحصلات النقدية أو

العينية وعلى الأخص: الإيداع، السحب، التحويل، البيع، الشراء، الإقراض، المبادلة، استعمال خزائن الإيداع، وذلك مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام إدخال أية عمليات أخرى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

وكم كان المنظم السعودي بعيد النظر عندما أدخل في نطاق الجريمة الأصلية المنظمة مصدر المال غير المشروع الذي تجرى عليه عمليات الغسيل، كل ما يتصل بتمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية، باعتبار أن الإرهاب لا يقل في خطورته عن أشكال الجريمة المنظمة الأخرى.

(جـ) ومن أهم الألفاظ التي عنت المادة الأولى الماثلة بتعريفها، لفظ: المصادرة: وهي التجريد والحرمان الدائمان من الأموال أو المتحصلات أو الوسائط المستخدمة في الجريمة بناء على حكم قضائي صادر من محكمة مختصة وبناء على هذا التعريف:

فإن المصادرة تختلف عن تجميد الحساب أو الرصيد أو النشاط في كونها تعني تجريد الفاعل الأصلي أو بالاشتراك في جريمة غسل الأموال، وحرمانه بصفة دائمة لا من المبالغ الواقعة تحت عمليات الغسيل فقط، بل من كل الأموال والمتحصلات والوسائط التي يمتلكها أو يستخدمها في الجريمة.

ومن أجل ضمان وحماية الملكية الخاصة التي يتكفل النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية بحمايتها، فقد نص النظام الماثل أن لا تتم المصادرة إلا بناء على حكم قضائي صادر من محكمة مختصة، ولكن هل يشترط أن تكون هذه المحكمة سعودية؟

لقد أطلق التعريف الوارد للمصادرة الحكم في هذه القضية، بما يعني أنه يجوز وبناء على اتفاقات المساعدة القضائية التي تبرمها المملكة مع الدول الأخرى، أن تكون هذه المحكمة غير سعودية، المهم أن تكون محكمة مختصة،

وأن تصدر حكمها بمصادرة الأموال أو المتحصلات أو الوسائط المستخدمة في جريمة غسل الأموال الواقعة على الأراضي السعودية، أو التي تحققها السلطات الأمنية أو المالية أو الرقابية السعودية.

✽ صور السلوك المادي لجريمة غسل الأموال في النظام السعودي:

- نصت المادة الثانية من النظام السعودي لمكافحة غسل الأموال على أنه:
- «يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من فعل أيّاً من الأفعال الآتية:
- أ - إجراء أي عملية لأموال أو متحصلات، مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.
- ب - نقل أموال أو متحصلات، أو اكتسابها، أو استخدامها، أو حفظها، أو تلقيها أو تحويلها مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.
- ج - إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال أو المتحصلات، أو مصدرها، أو حركتها أو ملكيتها، أو مكانها، أو طريقة التصرف فيها، مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.
- د - تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية.
- هـ - الاشتراك بطريق الاتفاق أو المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر، أو الشروع في ارتكاب أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة».

✽ التعليق:

لما كانت جريمة غسل الأموال من جرائم السلوك المجرد، أو من جرائم النشاط المحض، فإن النظام السعودي قد عمد إلى تجريم السلوك الإجرامي فقط دون أن يشترط في أية صورة من صورته تحقق نتيجة إجرامية بعينها، وعلى

ذلك يمكن القول بأن مناط التجريم والعقاب في المادة الثانية من النظام السعودي هو: صور السلوك الخمسة الواردة في فقرات هذه المادة.

وعلى ضوء هذه الصور الخمس للسلوك الإجرامي في جريمة غسل الأموال يمكننا تحديد محل هذه الجريمة وهو: الأموال أو المتحصلات المتأتية من أي نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.

ولم يتقيد النظام السعودي بكون هذا النشاط يشكل جنابة أو جنحة أو مخالفة، كما لم يتقيد كذلك بكون هذا النشاط له صلة بالاتجار غير المشروع في المخدرات، أو بكونه رشوة أو ابتزاز أو سرقة أو تجارة غير مشروعة في الرقيق أو في الأعضاء البشرية أو غيرها من صور الجريمة المنظمة، فكل ما فعله أنه أطلق وصف النشاط ومصدر المال ولم يقيده إلا بكونه نشاطاً إجرامياً أو مصدراً غير مشروع أو غير نظامي.

وعلى أية حال فإنه ووفقاً لنص المادة الثانية الماثلة ينحصر جوهر جريمة غسل الأموال في صور السلوك المادي سالفة الذكر بما تهدف إليه من إضفاء صفة المشروعية على الأموال أو المتحصلات ذات المصدر الجرمي أو غير المشروع أو غير النظامي.

وكما ذكرنا فإن النظام السعودي قد حصر صور السلوك المادي لجريمة غسل الأموال في خمس صور هي:

١- نقل أو اكتساب أو استخدام أو حفظ أو تلقي أو تحويل الأموال أو المتحصلات.

٢- إخفاء أو تمويه حقيقة هذه الأموال أو المتحصلات أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها.

٣- تمويل الإرهاب والأعمال والمنظمات الإرهابية.

- ٤- الاشتراك مع الفاعل الأصلي سواء تم هذا الاشتراك بطريق الاتفاق أو المساعدة أو التحريض أو المشورة أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر، أو الشروع في ارتكاب فعل منصوص عليه في هذه المادة.
- ٥- إجراء أي عملية من عمليات الغسيل.

وهذه الصور كما هو واضح تنطوي على مختلف أنواع السلوك الممكن تصورها في مجال جريمة غسل الأموال، سواء تلك التي تقع من الفاعل الأصلي أو من الفاعل بالاشتراك، وسواء تلك التي تقع من المجرم الأصلي في الجريمة مصدر المال غير المشروع، أو التي تقع من المجرم الأصلي في جريمة غسل الأموال.

وقد يبدو من ظاهر نص المادة الثانية الماثلة أن النظام السعودي قد سكت عن تجريم العمليات المتصلة باستخدام أو استعمال أو التصرف المباشر في الأموال أو المتحصلات ذات المصدر الجرمي، لكن هذا التصور يزول أمام ما نص عليه النظام من تجريم إجراء أي عملية على أموال أو متحصلات مع العلم المسبق بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو من مصدر غير مشروع أو غير نظامي، وهو بهذا النص يقصد عمليات استخدام أو استعمال أو التصرف المباشر في هذه الأموال سواء لأجل إشباع الحاجات الضرورية لمستخدميها أو لأجل تمويل أنشطة إجرامية جديدة.

❖ تعدد المسؤولية الجنائية في نطاق المادة الثالثة من النظام السعودي:

تنص المادة الثالثة من نظام مكافحة غسل الأموال السعودي على أنه: «يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من فعل أيّاً من الأفعال الواردة في المادة الثانية من هذا النظام أو اشترك فيه من: رؤساء مجالس إدارات المؤسسات المالية وغير المالية، أو أعضائها أو أصحابها أو موظفيها أو ممثليها

المفوضين أو مدققي حساباتها، أو مستخدميها ممن يتصرفون بمقتضى هذه الصفات، مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية للمؤسسات المالية وغير المالية عن تلك الجريمة، إذا ارتكبت باسمها أو لحسابها.

✽ التعليق:

واضح من النص المائل أن النظام السعودي يتبنى فكرة مساءلة الأشخاص المعنوية جنائياً، عما يقع من ممثليها الذين يتصرفون بصفتهن ممثلين أو منسويين للشخص المعنوي، وذلك فيما إذا ارتكبوا فعلاً من أفعال جريمة غسل الأموال باسم الشخص المعنوي أو لحسابه.

وقد أقر النظام السعودي مبدأ المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية عن جريمة غسل الأموال، تفاعلاً منه مع مقررات مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ومع نصوص الوثائق والاتفاقات الدولية الداعية إلى ذلك، وبالنظر إلى تزايد تورط المؤسسات المالية وغير المالية، ومؤسسات الأعمال والأنشطة المهنية في جريمة غسل الأموال بصورها المختلفة.

وهو الأمر الذي دعا النظام السعودي إلى إخضاع هذه المؤسسات ذاتها للمسؤولية الجنائية إذا ارتكبت الجريمة باسمها أو لحسابها، علاوة على إخضاع جميع من ارتكب أو شارك في أي فعل من أفعال جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا النظام، للمسؤولية الجنائية بصفتهن الشخصية.

وقد تغياً النظام السعودي من تعدد المسؤولية الجنائية عن أفعال هذه الجريمة على هذا النحو، تعزيز الأثر الردعي للعقوبة المفروضة على مرتكب هذه الجريمة، إضافة إلى تحقيق العدالة بين الأشخاص الطبيعيين من ممثلي

ومنسوبي الشخص المعنوي، وبين هذا الشخص المعنوي الذي تمت عمليات الغسيل باسمه وحسابه.

غير أن ظاهر النص يكشف عن أن النظام وهو يقر ويتبنى مبدأ المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية عن جريمة غسل الأموال، لم يقصر نطاق هذه المسؤولية على الأشخاص المعنوية الخاصة، بل اتجهت إرادته إلى توسيع هذا النطاق ليشمل الأشخاص المعنوية العامة أيًا كان شكل الشخص المعنوي العام، وزارة، هيئة عامة، مؤسسة عامة، شركات مساهمة، شركات مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص... الخ وذلك لأن المنظم لو اتجهت إرادته إلى استثناء الأشخاص المعنوية العامة من نطاق المسؤولية الجنائية عن جريمة غسل الأموال، لنص على ذلك صراحة في صلب المادة الثالثة.

بيد أن النظام وهو ينص على مسؤولية رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات المالية وموظفيها وممثليها المفوضين ومستخدميها الذين يتصرفون بصفاتهم موظفين أو مستخدمين لدى هذه الأشخاص المعنوية، فإنه بذلك يستبعد من نطاق المسؤولية الجنائية كلا من: الدولة - الإمارات - البلديات - المرافق العامة التي لا يجوز تفويض الغير في إدارتها.

وقد وضع النظام شرطين جوهريين لقيام مسؤولية الشخص المعنوي الجنائية عن جريمة غسل الأموال وهما: أن ترتكب هذه الجريمة باسم الشخص المعنوي، أو ترتكب لحسابه، بمعنى أن ترتكب الأفعال الواردة في المادة الثانية من النظام باسم الشخص المعنوي أو لحسابه الخاص أو لمصلحته، وعلى هذا فإن مسؤولية الشخص المعنوي لا تثور، إذا ارتكبت من جانب شخص طبيعي ولحسابه الشخصي وإن كان من ممثلي ومنسوبي الشخص المعنوي، كما أنها لا

تثور كذلك إذا ارتكبت من جانب أحد الموظفين بمبادرة شخصية منه دون علم أو توجيه من الممثلين القانونيين للشخص المعنوي (مجلس الإدارة).

✽ التزامات الأشخاص المعنوية إزاء منع جريمة غسل الأموال:

عُني النظام السعودي في المواد ٤، ٥، ٦، ٧ بفرض عدد من الإلتزامات والضوابط لتعزيز دور المؤسسات المالية وغير المالية في مكافحة جريمة غسل الأموال، تهدف إلى الحيلولة دون تحول هذه المؤسسات إلى قنوات مفتوحة لغسل الأموال غير المشروعة، وسوف تُعنى هنا ببيان كل التزام على حدة.

أولاً: الإلتزامات ذات الصبغة الوقائية (الإلتزام بالتحقق من هوية العملاء

الطبيين والوثائق الرسمية للأشخاص الاعتبارية):

نصت المادة الرابعة من نظام مكافحة غسل الأموال السعودي على أنه: «على المؤسسات المالية وغير المالية، ألا تجري أي تعامل مالي أو تجاري أو غيره باسم مجهول أو وهمي، ويجب التحقق من هوية المتعاملين، استناداً إلى وثائق رسمية، وذلك عند بداية التعامل مع هؤلاء العملاء، أو عند إجراء صفقات تجارية معهم بصفة مباشرة أو نيابة عنهم، وعلى تلك المؤسسات التحقق من الوثائق الرسمية للكيانات ذات الصلة الاعتبارية، التي توضح اسم المنشأة وعنوانها وأسماء المالكين لها، والمديرين المفوضين بالتوقيع عنها، ونحو ذلك مما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام».

✽ مضمون الإلتزام بالتحقق من هوية العملاء:

ينطوي هذا الإلتزام على مجموعة من الضوابط والإجراءات الوقائية أهمها:

١ - التحقق من هوية العملاء من خلال المستندات الرسمية الأصلية سارية المفعول التي تحمل الصورة الفوتوغرافية للعميل، بما يكفل إثبات

شخصيته وعنوانه وعمله وكفيله، وغير ذلك من المعلومات الضرورية عنه والتي يمكن التوصل إليه واستدعاؤه عند الضرورة بموجبها.

٢- الحصول على معلومات كافية عن الشخصية الحقيقية للعميل الذي يطلب فتح حساب له، أو تنفيذ عملية مالية لحسابه، أو إجراء صفقة تجارية معه بصفة مباشرة أو نيابة عنه، وذلك إذا كانت العملية ضخمة أو كان العميل غير معروف للمؤسسة، أو ثارت لدى المؤسسة أية شكوك تشير إلى أن هذا العميل لا ينفذ العملية لحسابه.

٣- أما إذا كان العميل شخصاً اعتبارياً فقد فرضت المادة الرابعة الماثلة على المؤسسة المالية التحقق من الوثائق الرسمية للكيان المعنوي لهذا الشخص وعلى الأخص من هذه الوثائق: النظام الأساسي، السجل التجاري، التفويض الذي يخول للمثل هذا الشخص الاعتباري مهام فتح الحسابات أو إدارتها أو إجراء العملية باسم ولحساب الشخص الاعتباري.

وتهدف هذه الضوابط والإجراءات الوقائية إلى التأكد من اسم المنشأة وعنوانها وأسماء المالكين لها والمديرين المفوضين بالتوقيع عنها، وغير ذلك من المعلومات التي تحقق الشفافية الكاملة في كل عملية.

ثانياً: الالتزام بحفظ السجلات والمستندات المالية:

تنص المادة الخامسة من نظام مكافحة غسل الأموال السعودي على أنه: «على المؤسسات المالية وغير المالية الاحتفاظ لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ إنتهاء العملية أو قفل الحساب، بجميع السجلات والمستندات، لإيضاح التعاملات المالية والصفقات التجارية والنقدية، سواء أكانت محلية أم خارجية، وكذلك الاحتفاظ بملفات الحسابات والمراسلات التجارية وصور وثائق الهويات الشخصية».

✽ مضمون هذا الالتزام:

لما كان نظام مكافحة غسل الأموال قد خاطب المؤسسات المالية وغير المالية، ولما كانت الرقابة على حركة الأموال والعمليات المصرفية والصفقات التجارية والنقدية تقتضي احتفاظ المؤسسات المالية وغير المالية بسجلات ومستندات هذه العمليات والصفقات، وتحسباً لما قد يثور مستقبلاً بصدد بعض العمليات والصفقات المشبوهة، التي قد يجريها بعض العملاء من تداعيات المساءلة القانونية أو المحاكمة الجنائية للقائمين بها أو لمن تم إجراؤها لصالحهم، واحتمالات أوامر محكمة الموضوع بتقديم السجلات المصرفية أو المالية أو التجارية ذات الصلة، وتحسباً كذلك لما قد تتذرع به المؤسسات المالية وغير المالية التي تمت من خلالها هذه العمليات والصفقات من فقد أو تلف هذه السجلات بغرض التنصّل من المسؤولية الجنائية، فقد أوجبت المادة الخامسة سالفة الذكر على المؤسسات المالية وغير المالية الاحتفاظ بجميع السجلات والمستندات المثبتة للتعاملات المالية والصفقات التجارية والنقدية سواء كانت محلية أم خارجية، ووفقاً للمادة الخامسة الماثلة فإن مضمون هذا الالتزام يتحدد كما يلي:

١- **مدة الالتزام** بالحفظ عشر سنوات من تاريخ انتهاء العملية أو قفل الحساب المصرفي.

٢- **محل الالتزام** هو: الاحتفاظ بجميع السجلات والمستندات وملفات الحسابات والمراسلات التجارية وصور وثائق الهويات الشخصية، وكل ما يسهم في التعرف على العملاء وتحديد الصفقات ومتابعة عمليات غسل الأموال.

٣- الجهة التي تقرر الالتزام لصالحها: هي السلطات الأمنية أو الرقابية أو القضائية المختصة بالتحريات أو التحقيقات أو المحاكمات التي قد تجرى في وقت لاحق بشأن العملية أو الصفقة التي قام بها أحد العملاء، أو التي يقع في نطاق اختصاصها التأكد من أن المؤسسة المالية أو غير المالية تنفذ مقتضيات نظام مكافحة غسل الأموال.

وبدهي أنه يحظر على الجهة المعنية بالاحتفاظ بهذه السجلات والمستندات إبلاغ أو تمكين أية جهة أخرى غير أمنية أو غير رقابية أو غير قضائية بمضمون ما في هذه السجلات أو المستندات من معلومات.

❖ ثالثاً: إجراءات الرقابة الداخلية الاحترازية:

تنص المادة السادسة من نظام مكافحة غسل الأموال السعودي على أنه: «على المؤسسات المالية وغير المالية وضع إجراءات احترازية ورقابة داخلية لكشف أي من الجرائم المبينة في هذا النظام وإحباطها، والالتزام بالتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية المختصة في هذا المجال».

❖ مضمون الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية الاحترازية:

ألزم النظام السعودي المؤسسات المالية وغير المالية بتطوير أنظمتها وبرامجها الداخلية الخاصة بمنع غسل الأموال بحيث تتضمن الآتي:

١- تطوير السياسات والإجراءات وأنظمة وآليات الرقابة الداخلية بما يكفل تدريب الموظفين المكلفين بتنفيذ النظام على أساليب وطرق كشف ومراقبة حركة الأموال المستمدة من الجرائم المنظمة، وأساليب وطرق نقل هذه الأموال أو إخفائها أو تمويهها، وبما يكفل كذلك على وقوفهم على أحدث الأساليب والتقنيات التي تستخدمها عصابات غسل الأموال في عمليات الغسيل وفي الحيلولة دون اكتشاف جرائمهم.

٢- تطوير أساليب الاتصال والتعاون بين الأجهزة الرقابية في المؤسسات المالية والسلطات الأمنية والقضائية المنوط بها تنفيذ النظام.

٣- إصدار نشرات توجيهية وإرشادية داخلية لمساعدة المنتسبين إلى المؤسسات المالية على اكتشاف العمليات المالية المشبوهة التي يحتمل أن يقوم بها بعض العملاء.

٤- اتخاذ كافة التدابير الاحترازية الكفيلة بمنع أفراد عصابات غسل الأموال أو تابعيهم من السيطرة على المؤسسات المالية.

❖ رابعاً: إجراءات الرقابة الخاصة على بعض العمليات المالية:

تنص المادة السابعة من نظام مكافحة غسل الأموال السعودي على أنه: «على المؤسسات المالية وغير المالية، عند توافر مؤشرات ودلائل كافية على إجراء عملية أو صفقة معقدة أو ضخمة أو غير طبيعية، أو عملية تثير الشكوك والشبهات حول ماهيتها والغرض منها أو أن لها علاقة بغسل الأموال، أو بتمويل الإرهاب أو الأعمال الإرهابية أو المنظمات الإرهابية أن تبادر إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

أ - إبلاغ وحدة التحريات المالية المنصوص عليها في المادة (الحادية عشرة) من هذا النظام بتلك العملية فوراً.

ب - إعداد تقرير يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتوافرة لديها، عن تلك العملية والأطراف ذات الصلة، وتزويد وحدة التحريات به.

❖ التعليق:

عنى النظام السعودي بفرض رقابة خاصة على بعض العمليات المالية التي تتوفر بشأنها خصائص وظروف معينة، أو مؤشرات ودلائل كافية، كأن تتم العملية في ظروف معقدة أو غامضة أو غير عادية، أو تتجاوز في حجمها

المبالغ التي تتم بها العمليات المماثلة، أو أن ترتبط بأشخاص طبيعيين أو اعتباريين ينتمون إلى دول تسمح بعمليات غسل الأموال، أو ليست لديها نظم قانونية لمكافحة غسل الأموال على أراضيها، أو لها علاقة بتمويل الإرهاب والعمليات الإرهابية، فمثل هذه العمليات التي تثير الشكوك والشبهات حول ماهيتها والغرض منها، قد أولاهما النظام السعودي في المادة السابعة الماثلة رقابة خاصة، تتمثل في إلزام المؤسسات المالية أو غير المالية التي تتم العملية بمعرفتها بالمبادرة إلى اتخاذ إجراءات مكملين لبعضهما البعض، وليس اتخاذ أحد هذين الإجراءين وهما:

١- إبلاغ وحدة التحريات المالية المنشأة بموجب أحكام هذا النظام لمكافحة عمليات غسل الأموال، والتي تعتبر السلطة المختصة بالتحري عن العمليات المشبوهة.

٢- إعداد تقرير يتضمن جميع المعلومات المفيدة بشأن مصدر المبالغ المعنية، والعمليات السابقة عليها، ووجهتها وغايتها، والغرض من العملية، وهوية الأمر بها، واسم وعنوان المستفيد، وما إذا كان فرداً أو جهة، ويرسل هذا التقرير مع مرفقاته إلى وحدة التحريات لإتاحة الفرصة أمامها في إجراء تحرياتها وتنبيهها إلى وجود عملية محتملة لغسل الأموال.

وتقع مسؤولية الإبلاغ هذه على المؤسسات المالية وغير المالية، وهي مسؤولية مزدوجة حيث يجب أن يتم الإبلاغ عن:

- أ) أية أموال أو عمليات مالية يشتبه في كونها متأتية من، أو مستخدمة في، أو متصلة بأية مرحلة من مراحل غسل الأموال.
- ب) أية معلومات يمكن أن تعزز هذا الاشتباه أو تبطله.

ويُلزم ظاهر نص المادة السابعة المشار إليها المؤسسات المالية وغير المالية، بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة، حتى إذا تعذر أو استحال وقف تنفيذها إما بالنظر لطبيعة العملية في حد ذاتها، كأن تكون عملية أمر بورصة، أو لأن إرجاء تنفيذ العملية يمكن أن يعرقل سبيل الملاحقة القضائية للمستفيد كما في حالة إيداع مبلغ مالي ضخّم في الحساب المصرفي لأحد العملاء في أحد البنوك، في ظروف تثير الشبهات حول مصدر المال المودع، حيث يكون من الأفضل إتمام عملية الإيداع دون تأجيل، مع إبلاغ السلطة المختصة (وحدة التحريات) بعد حدوث الإيداع، حيث قد يؤدي إرجاء الإيداع إلى دفع المودع إلى استعادة أمواله والفرار بها دون ملاحقة أمنية أو قضائية.

وبناء على ظاهر نص المادة السابعة التي نحن بصدد التعليق عليها فإن هذا الإبلاغ إجباري، ويرتبط به التزام آخر سلبي سكت عنه النظام السعودي وهو الامتناع عن تحذير العميل أو إحاطته أو التلميح له بأنه محل شبهة سواء من جانب مدير المؤسسة أو من جانب أحد العاملين بها أو المنتسبين إليها، كما تلتزم المؤسسة بالامتناع عن تقديم أية مساعدة للعميل يكون من شأنها إفلاته من الملاحقة الأمنية أو القضائية.

وقد أشارت المادة التاسعة من النظام المائل إلى هذه الالتزامات الأخرى المرتبطة بالإبلاغ فيما نصت عليه من أنه: «على المؤسسات المالية وغير المالية والعاملين فيها وغيرهم من الملزمين بأحكام هذا النظام، ألا يحذروا العملاء، أو يسمحوا بتحذيرهم أو تحذير غيرهم من الأطراف ذات الصلة من وجود شبهات حول نشاطاتهم».

❖ الآثار القانونية للإبلاغ:

من حيث إن الإبلاغ كما ذكرنا آنفاً يعد التزاماً إجبارياً مرتباً بحكم

المادة السابعة من النظام على المؤسسات المالية وغير المالية العاملة في المملكة العربية السعودية، فإنه يترتب عليه - بمفهوم الموافقة - أثران قانونيان، كما يترتب على انعدامه - بمفهوم المخالفة - أثر قانوني على النحو التالي:

١- عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية على أي مدير أو موظف في إحدى المؤسسات المنصوص عليها، بتهمة انتهاك سر المهنة قام بحسن نية بالإبلاغ عن الأموال أو العمليات المشبوهة وفقاً لأحكام المادة السابعة آنفة الذكر، كما لا يجوز إقامة دعوى المسؤولية المدنية أو إيقاع أي جزاءات مهنية أو تأديبية على المؤسسات أو الأشخاص الذين قاموا بحسن نية بواجب الإبلاغ المنصوص عليه، حتى ولو ثبت بعد ذلك أن هذا البلاغ لا يستند إلى أي أساس من الصحة.

٢- أما الأثر القانوني الثاني المترتب على الإبلاغ المائل فهو: إعفاء المؤسسة المالية أو غير المالية المبلغة من أية مسؤولية جنائية عن عملية غسل الأموال التي تم الإبلاغ بشأنها فيما لو تمت غير المؤسسة في إحدى مراحلها دون احتيال أو تواطؤ مع منفذ العملية.

٣- أما الأثر القانوني المترتب عن تقاعس المؤسسة عن الإبلاغ عن الأموال أو العمليات المشبوهة فهو: قيام المسؤولية الجنائية في مواجهة المؤسسة المعنية ومسئوليها والعاملين فيها، ويتسع نطاق هذه المسؤولية ليشمل الأفعال الآتية:

(أ) إحجام المؤسسة عن الإبلاغ.

(ب) تحذير العملاء من أية تحقيقات مالية أو جنائية جارية أو ستجرى

بشأنهم.

(جـ) كل صور التواطؤ أو الاشتراك على أي نحو في عمليات غسل الأموال حتى وإن جاء ذلك نتيجة إهمال.

✽ خامساً: إلغاء الحصانة التي يمنحها مبدأ السرية المصرفية لغاسلي الأموال وأموالهم:

لقد وازن النظام السعودي في المادة الثامنة بين موجبات السرية المصرفية التي يسبغها نظام مؤسسة النقد العربي السعودي على الحسابات المصرفية المشروعة، وبين ضرورات الحيلولة دون استخدام الجهاز المصرفي والمالي في تسهيل ارتكاب جريمة غسل الأموال، وذلك فيما نصت عليه المادة الثامنة من أنه: «استثناء من الأحكام المتعلقة بالسرية المصرفية، فإن على المؤسسات المالية وغير المالية، تقديم الوثائق والسجلات والمعلومات للسلطة القضائية أو السلطة المختصة عند طلبها».

✽ التعليق:

استقر العرف المصرفي منذ نشأة البنوك على التزام البنك بعدم الكشف عن حسابات العملاء وتعاملاتهم وأنشطتهم المالية، أمام أية محاولات تستهدف ذلك من جانب أي شخص أو جهة.

وأيّاً كان أساس هذا الالتزام، وسواء كان إلزاماً مهنيّاً أو تعاقدياً أو قانونياً، فإن نطاق هذا الالتزام يتجاوز الوقائع التي وصلت إلى علم البنك، بحكم مهنته وبمناسبة تعامله مع شخص اتجهت إرادته إلى إخفاء هذه الوقائع، إلى كافة المعلومات المتعلقة بنشاط البنك ذاته.

إلا أن التزام البنك بحفظ سر المهنة لا يمكن الاحتجاج به في الحالات التي يرى فيها النظام أن هناك مصلحة عليا أجدر بالرعاية والحماية من حفظ هذا السر، شريطة أن ينص على كل استثناء على حدة، وأن ينص على الجهات

التي لا يجوز للبنك الاحتجاج في مواجهتها بالسرية المصرفية، وهذا ما فعله النظام السعودي في المادة الثامنة الماثلة، حيث حدد جهتين يلتزم البنك في مواجهتهما بتقديم الوثائق والسجلات والمعلومات التي تكشف عن حسابات العميل المعني أو عن تعاملاته ونشاطه المصرفي، بما يفيد التحقيق الابتدائي أو المحاكمة الجنائية في جريمة غسل الأموال وهما: السلطة القضائية، والسلطة المختصة، أي وحدة التحريات المالية المنشأة بموجب أحكام المادة الحادية عشرة من هذا النظام على أن النظام قد اشترط للكشف عن أسرار العميل، سبق الطلب من هاتين الجهتين.

❁ موقف هيئة كبار العلماء من غسل الأموال:

صدر قرار هيئة كبار العلماء رقم ٩١ بتاريخ ٢٢/٥/١٤٠٢هـ، بتجريم التستر واعتبار أن المبلغ الذي يحصل عليه المواطن أو الأجنبي للتستر يعتبر مالاً حراماً، لأنه بلا عوض مباح، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(١).

وتوضح الدراسات التي أجريت على ظاهرة التستر في المملكة العربية السعودية أن عدد القضايا التي يتم التحقيق فيها في هذا الخصوص تتراوح بين ٤٠-٦٠ قضية يومياً تشمل ١٩ مدينة تقوم لجان مكافحة التستر بالتحري والتحقيق فيها، وفي حالة ثبوت واقعة التستر يمنع الأجنبي من مغادرة البلاد حتى يقوم برد جميع الأموال المستحقة إلى الحكومة، ثم يتم ترحيله إلى خارج البلاد.

(١) سورة البقرة الآية/ ١٨٨، سورة النساء الآية/ ٢٩.

❖ دول مجلس التعاون الخليجي ومكافحة غسل الأموال:

كتب مصطفى عبد السلام يقول^(١): يجري العمل حالياً في دول مجلس التعاون الخليجي لإصدار قانون لمكافحة ظاهرة غسل الأموال على مستوى المجلس، وذلك تطبيقاً لإستراتيجية أمنية اتفق عليها وزراء داخلية دول المجلس الست في وقت سابق.

ويأتي هذا التحرك الخليجي النشط بعد أن تم إدراج بعض الدول الخليجية ضمن الدول الجاذبة لغسل الأموال، بعد أن وصل حجم الأموال التي تم غسلها في العام الماضي عالمياً من بين ٤٠٠ - ٥٠٠ مليار يورو كان نصيب الدول العربية منها ١٠٠ مليار يورو.

كما يأتي هذا التحرك بعد مخاوف خليجية من أن تصبح دول المجلس هدفاً لعصابات غسل الأموال لاعتبارات عديدة منها: الموقع الجغرافي، وامتلاك هذه الدول سواحل بحرية ممتدة لمسافات طويلة تغري بالتسلل والتهرب بالإضافة إلى وجود أعداد هائلة من العمالة الوافدة التي يمكن استغلالها في تنفيذ عمليات غسل الأموال في ظل حرية تحويل وصرف العملة التي تطبق بدول الخليج.

وقد اتخذت دول المجلس خطوات فعالة مؤخراً لمكافحة عملية غسل الأموال منها: التصديق على الاتفاقيات الدولية التي تجرم غسل الأموال مثل:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات.
- المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

(١) العالم اليوم، مقال بالعدد ٩١ بتاريخ ١٠/٣/٢٠٠٢م - مكتبة الأهرام للبحث العلمي.

- التوقيع على القانون الصادر عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، عن لجنة (بازل) الخاص بالإشراف على البنوك وحظر استخدام البنوك في النشاط المتعلق بالجرائم المختلفة، كانت دراسة خليجية قد أكدت أن بعض دول الخليج العربية بدأت تُدرج ضمن الدول الجاذبة لغسيل الأموال وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو الأمر الذي نفاه مصرف الإمارات المركزي^(١).

لقد صدر مؤخراً عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الأمانة العامة) النظام (القانون) الاسترشادي الموحد لمكافحة غسل الأموال، والذي احتوى ثمانين وعشرين مادة تتعلق بغسل الأموال، وتضمنت هذه المواد ما يلي:

المادة الأولى: تناولت المفاهيم وتحديد المصطلحات الواردة بالقانون.

الفصل الأول: وبه مادتان تضمنتا تعريف غسل الأموال بكل احتمالاته والمراد من غاسل الأموال بكل أبعاد المصطلح مادة (٢، ٣).

الفصل الثاني: وبه ثمان مواد تناولت واجبات المصارف والمؤسسات المالية وغير المالية والمصرفية والجهات الرسمية تجاه ظاهرة غسل الأموال وبه المواد رقم (٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١).

الفصل الثالث: وبه مادتان تضمنتا الإجراءات القانونية واجبة الإلتفاع في محاكمة ومحاسبة غاسل الأموال والطرق المعتمدة لذلك، مادة (١٢، ١٣).

الفصل الرابع: وبه تسع مواد تضمنت عقوبة مرتكب جريمة غسل الأموال ومن ساعده من مسؤولي البنك والشركات والمؤسسات، وقد نصت

(١) مجلة الحوادث، عدد ٢٣٦٤ بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٢م، ومجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ١٧٤١ بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٢م - مقال كتبه عبد العزيز محمود.

على مدة السجن ومصادرة الأموال، والحل إذا تعذرت المصادرة ومن يعفى عنه من هؤلاء وذلك في المواد رقم (١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢).

الفصل الخامس: وبه ثلاث مواد وقد نص على وجوب التعاون الدولي من أجل مكافحة وإقامة اتفاقيات للتعاون بين الدول بعضها البعض من أجل القدرة على المواجهة وذلك في المواد رقم (٢٣، ٢٤، ٢٥).

الفصل السادس: وبه ثلاث مواد نصت الأولى منها على إعفاء المسؤولين في الأجهزة المصرفية من الإدانة ما لم يثبت تورطهم في العملية، ونصت الثانية على تحمل الوزير المختص إصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون، ونصت الثالثة على وجوب نشر ذلك في الجريدة الرسمية، وذلك في المواد (٢٦، ٢٧، ٢٨).

الفصل الرابع

موقف الشريعة الإسلامية من غسل الأموال

الفصل الرابع

موقف الشريعة الإسلامية من غسل الأموال

إذا كان مصطلح «غسل الأموال» لم يرد في الشريعة الإسلامية، فإن الإسلام قد استخدم مصطلحات أوسع دلالة من مصطلح غسل الأموال، وهو مصطلح «المال الحرام» أو «الكسب الحرام» أو «الكسب غير المشروع». وإذا كان العالم قد استيقظ على عملية غسل الأموال كنتائج سلوكي محترفي هذا السلوك مع محاولتهم إكساب المال الحرام صفة الشرعية أو القانونية في القرن العشرين، فإن الإسلام قد أبان عن موقفه من المال عامة والمال الحرام بخاصة، فأحل الحلال ودعا إليه وبين سبله، وحرّم الحرام وجرمه واتخذ لذلك سبلاً عدة للوقاية منه على مستوى الأفراد وعلى مستوى الدولة، ويمكن بيان ذلك موجزاً في الآتي:

أولاً: نظرة الإسلام إلى المال:

تقر الشريعة الفطرة التي فطر الله الإنسان عليها من حب للمال إلى حد الفتنة، وقد صرح الإسلام بذلك، قال تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۚ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الدُّنْيَا ۗ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَقَابِ﴾^(١).

(١) سورة آل عمران/ الآية ١٤.

وقال تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(١)، وقد يصل الأمر إلى حد الافتتان بالمال والولد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾^(٢).

ولذلك أقر الإسلام تحصيل المال من حلال، وذكر العلماء طرق الحلال وهي:

(١) العمل المشروع وهو الأساس في الكسب وبه يستقيم أمر الفرد والمجتمع.

(٢) الإرث بشرط أن لا يتعجل الوارث تحصيله بإزهاق روح مورثه.

(٣) الهبات والصدقات والزكاة وما يلحق بها، وقد حث الإسلام على الزهد فيها قدر الاستطاعة، لأنها تؤدي إلى استمراء الدونية، وتقتل روح العزة، وتحد من عوامل نهوض الأمة ورقي المجتمع.

ومن سمات الإسلام أنه لم يضع حداً للقلة أو الكثرة في التملك من طريق الحلال، ولكنه اشترط - كما يرى الفقهاء - ثلاثة شروط للتملك وهي:

١. جمع المال من حلال، وأما الجمع من حرام وإن أكسب الملكية الظاهرة إلا أنه وزر على مالكه.

٢. إنفاق المال في الحلال، فالملكية لا تكسب التصرف المطلق للإنسان، إن قيوداً شتى قد وضعت على التصرف، كالتقييد بعدم السرف ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾^(٣)، وفرض وصاية وحجر على

(١) سورة الكهف/ الآية ٤٦.

(٢) سورة التغابن/ الآية ١٥.

(٣) سورة الأعراف/ الآية ٣١.

السفهاء ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا ﴾^(١)،
وتحريم التجاوز في التصرف حال الولاية والوصاية، ﴿ وَابْتَلُوا الَّتِي تَمَى
حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا
تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا ﴾ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ^ط وَمَنْ كَانَ
فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ^ط ﴿^(٢).

٣. أداء حق الله فيما بين الكسب والإنفاق، قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ فِي
أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾^(٣).

وبهذا أتاح الإسلام الفرصة لكل شريف عفيف أن يتكسب من الحلال
كما يحلو له وإن ملك الكثير والكثير من الأموال مادامت شروط الكسب من
الحلال قد توفرت.

ثانياً: الإسلام والمال الحرام:

نهى الإسلام الناس عامة والمسلمين بخاصة عن جمع المال من حرام وسلك
في الحد من ذلك رغبة في المنع منه سبيلين:

- السبيل الأول: نصوص عامة تحرم المال الحرام.
- السبيل الثاني: خاص حيث النص على مصادر بعينها للكسب الحرام
مع تحريمها.

(١) سورة النساء/ الآية ٥.

(٢) سورة النساء/ الآية ٦.

(٣) سورة المعارج/ الآيتان ٢٤، ٢٥.

والسبيل الأول أوضح ما يكون في خطاب القرآن الكريم بالتحريم العام لأكل أموال الناس بالباطل، ومن وجوه إعجاز القرآن كشفه النقاب عن المستجدات التي لم تكن موجودة في عصر النبوة، أو كانت موجودة ولكنها نادرة وكثرت في عصرنا، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(١)، فقد نصت الآية على تحريم أكل مال الغير بالباطل، وصرحت بأن بعض الناس يدفعون للمسؤولين رشوة لتيسير سبيل أكل أموال الغير بالباطل، وقد عبر عنهم بالحكام لا على أنهم ولاية الأمر وحدهم بل يندرج في الوصف كل مسؤول في موقعه (مدير مؤسسة، مدير بنك، مدير شركة، مدير مصرف) وغيرهم من أجل تيسير السبل لهؤلاء، مع النص على أن من يفعلون ذلك يعلمون حرمة ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

كما ورد قول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٢) وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا^(٣)، ويفهم من النص أن الإسلام قد أغلق باباً وفتح أبواباً شتى، فالباب الذي أغلقه هو أكل أموال الغير بالباطل، والأبواب التي فتحها تتعدد بتعدد الأشياء المتاجر فيها والتي لا حصر لها.

(١) سورة البقرة/ الآية ١٨٨.

(٢) سورة النساء/ الآيتان ٢٩، ٣٠.

وحذر الإسلام من استغلال الدين كسبيل لجمع المال وكنزه أو إدعاء تملكه، ولو كان ذلك من رجال العلم الشرعي أنفسهم، وحذر من أناس فعلوا ذلك فيما سبق، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٥﴾ يَوْمَ تُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾^(١).

كما لعن الله اليهود بسبب تصرفاتهم المالية غير المشروعة ﴿وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ هُمُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٢).

والرسول ﷺ يبين لنا أن المال الحرام يبطل عمل صاحبه، ولو كان العمل نوع قرينة من حيث الظاهر، وفي الحديث «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَأَنَّ اللَّهَ أَمَرَ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ عِبَادَهُ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوْا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾^(٣)، وقال: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوْا مِنَ طَيِّبَاتِ مَا

(١) سورة التوبة/ الآية ٣٤، ٣٥.

(٢) سورة النساء/ الآية ١٦١.

(٣) سورة المؤمنون/ الآية ٥١.

رَزَقْنَكُمْ ﴿١﴾، ثم ذكر الرجل أشعث أغبر يطيل السفر يقول يا رب ومطعمه حرام ومشربه حرام وغذي بالحرام فأنى يستجاب له» الحديث (٢).
 وحين سأل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم أن يدعو الله له باستجابة الدعوة، قال عليه السلام له: «يا سعد أطب مطعمك تكن مستجاب الدعوة» (٣).

كما وصى الرسول صلی اللہ علیہ وسلم بترك كل ما فيه شبهة إلقاء الوقوع في الشبهة، وفي الحديث «إن الحلال بين وإن الحرام بين، وبينهما أمور مشبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه» (٤).

وفي الحديث «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» (٥).

إن موقف الإسلام صريح في ردّ كل فعل ظاهره خير ينتج عن المال الحرام، ولو كان عبادة مالية أو بدنية أو هما معاً، فقال رسول الله «لا تقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول» (٦)، وفي السنة كذلك بشأن الحج «إذا خرج الرجل حاجاً بنفقة طيبة ووضع رجله في الغرز فنادى ليك اللهم ليك، ناداه مناد من السماء ليك وسعديك، زادك حلال وراحلتك

(١) سورة البقرة/ الآية ١٧٢.

(٢) صحيح مسلم ٧٠٣/٢ - ح رقم (١٠١٥).

(٣) المعجم الأوسط ٣١١/٦.

(٤) صحيح البخاري ٢٨/١، وصحيح مسلم ١٢١٩/٣ - رقم ١٥٩٩ واللفظ له.

(٥) المستدرک للحاکم ١١٦/١، صحيح ابن حبان ٤٩٨/٢.

(٦) صحيح مسلم ٢٠٤/١.

حلال وحجك مبرور غير مأزور. وإذا خرج بالنفقة الخبيثة فوضع رجله في الغرز فنادى لبيك اللهم لبيك، ناداه مناد من السماء لا لبيك ولا سعديك زادك حرام ونفقتك حرام وحجك غير مبرور»^(١).

كما ورد قول الرسول ﷺ: «من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب، وإن الله يتقبلها بيمينه ثم يربها لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه»^(٢).

ويكفي أن الإسلام قد تواعد كل من جمع مالاً من حرام، وكل من يجي على المال الحرام، بأن ماله إلى جهنم وبئس المهاد، وفي الحديث الشريف «أي لحم نبت من سحت فالنار أولى به»^(٣). هذا عن السبيل الأول وهو التحريم بصيغة العموم للكسب الحرام.

السبيل الثاني (الخاص): حيث النص على مصادر بعينها للكسب الحرام مع تحريمها ومن يقف على مصادر الكسب الحرام (غسل الأموال) يدرك أن كثيراً من مصادره مما نص الإسلام على تحريمه صراحة، وليس بالإمكان حصر ذلك ولكني أشير إلى بعض هذه المصادر، مع التركيز على صيغ العموم السابقة في التحريم، والقاعدة العامة في الشريعة الإسلامية أن الأصل في الأشياء الإباحة وأن كسب المال من الطرق الشرعية مباح مهما تنوعت وسائل هذا الكسب من أعمال الزراعة (عدا النباتات المحرم زراعتها أو استخدامها كالأفيون

(١) الطبراني في الأوسط ٢٥١/٥ رقم ٥٢٢٨.

(٢) صحيح البخاري ٥١١/٢ - رقم ١٣٤٤، وبنحوه أخرجه مسلم ٧٠٢/٢ - رقم ١٠١٤.

(٣) المستدرک ١٤١/٤ - رقم ٧١٦٣، صحيح ابن حبان ٣٧٨/١٢، سنن الترمذي ٥١٢/٢.

والقات) وكذلك التجارة وهي في جملتها النشاط الاقتصادي القائم على تبادل السلع والمنتجات بالبيع والشراء، والشركة وغيرها من التصرفات والعقود، والصناعة وهي إعداد وصنع ما يحتاج إليه الإنسان في جميع شؤون حياته، وقد يشمل النشاط الصناعي الزراعة والتجارة معاً، وهناك مصادر أخرى لكسب المال غير ما ذكرنا - وهي مباحة في الشرع - كالمواريث، والوصايا، والهبات، والصدقات.

وكل هذه الأموال حلال كسبها ونقلها والاستفادة منها وجني ربح من ورائها، فالشريعة الإسلامية لا تضيق في طرق كسب المال والانتفاع به، ولذلك فلا عذر لأحد في ابتغاء المال الحرام وهذا ما عني به الشارع فحرمه وعاتب على العديد من صورته، وهو ما نشير إليه في تحريم الشارع لبعض أنواع المال ولبعض الأنشطة التي تؤدي إلى الكسب الحرام، ومن ذلك:

أ - المسكرات والمخدرات، بكل صورها وأنواعها وألوانها وقليلها وكثيرها، وفي الحديث الشريف: لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة «عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وساقها وبائعها وآكل ثمنها والمشتري لها والمشتراة له»^(١).

وبين ﷺ أن «كل مسكر خمر وكل مسكر حرام»^(٢).

وصرح بأن «ما أسكر كثيره فقليله حرام»^(٣).

(١) سنن الترمذي ٥٨٩/٣ - رقم ١٢٩٥ وقال حديث غريب، ابن ماجه ١١٢٢/٢ رقم ٣٣٨١.

(٢) صحيح مسلم ١٥٨٧/٣ - رقم ٢٠٠٢.

(٣) المستدرک ٤٦٦/٣ - رقم ٤٧٤٨، أبو داود ٣٢٧/٣ - رقم ٣٦٨١.

كما حرم الإسلام بيع كل ما تخمر ولو لم يكن بالصنعة وحرم بيعها أو الاتجار فيها ولو لغير المسلمين، وفي الحديث الشريف «أن الذي حرم شرها حرم ثمنها»^(١).

بل إن الصحابي الجليل أبا طلحة رضي الله عنه قال: يا رسول الله إني اشتريت خمرًا لأيتام في حجري فقال: «أهرق الخمر وكسر الدنان»^(٢).

وقد كان الرسول ﷺ يؤدب بنفسه كل من يتاجر في الخمر، وذلك بإضاعة رؤوس أموالهم عليهم، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «أمرني النبي ﷺ أن آتية بمدية - وهي الشفرة - فأتيته بها فأرسل بها فأهرق بها ثم أعطانيها وقال اغد عليّ بها ففعلت فخرج بأصحابه إلى أسواق المدينة وفيها زقاق الخمر قد جلبت من الشام، فأخذ المدية مني فشق ما كان من تلك الزقاق بحضرته ثم أعطانيها وأمر أصحابه الذين كانوا معه أن يمضوا معي ويعاونوني، وأمرني أن آتي الأسواق كلها فلا أجد فيها زق خمر إلا شققته ففعلت فلم أترك في أسواقها زقاً إلا شققته»^(٣).

ب - مهر البغي - والتعبير بمهر فيه تجاوز والبغي هي الزانية، والمراد ما يدفع من مال مقابل الزنا وهو ما يسري على بيوت الدعارة والتجارة في

(١) صحيح مسلم ١٢٠٦/٣.

(٢) سنن الترمذي ٥٨٨/٣ - رقم ١٢٩٣، سنن الدارقطني ٢٦٥/٤، المعجم الكبير ٩٩/٥.

(٣) مسند أحمد ١٣٢/٢ - رقم ٦١٦٥.

الأعراض الآن، وفي الحديث «نهى رسول الله ﷺ عن مهر البغي وحلوان الكاهن»^(١).

ج. السرقة، وقد حرمها الإسلام وقدر عليها عقوبة ردعاً وزجراً، ويكفي أن السارق يمكن أن يفقد أطرافه وتصل العقوبة إلى حد الإعدام تعزيراً، إذا استمر في السرقة، قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾^(٢).

د. قطع الطريق، وهو ما يعرف بالحرابة في الإسلام، ويمكن إدراج عصابات المافيا تحت هذا المعنى لأن المحاربين مفسدون في الأرض، وعصابات المافيا كذلك قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٣).

هـ. الغلول، وهو السرقة من المال العام قبل تقسيمه في الغنائم، ويلحق به الآن السرقة من المال العام اعتماداً على المنصب أو الموقع أو المعارف، وعقوبة ذلك واضحة في الدنيا برد المال والتعزير، وفي الآخرة إن لم يتب فله

(١) صحيح البخاري ٢٠٤٥/٥ - رقم ٥٠٣١، صحيح مسلم ١١٩٩/٣ - رقم ١٥٦٨.

(٢) سورة المائدة/ الآية ٣٨.

(٣) سورة المائدة/ الآية ٣٣.

الحزبي يوم الحساب ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غُلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾^(١).

و. الربا، وهو من مصادر الكسب الحرام، ونصوص التحريم فيه واضحة في القرآن والسنة والخروج من ذنبه واضح كذلك، قال تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾^(٢).

«ولعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وكتبه وشاهديه»^(٣).

ز. الاختلاس، والرسول ﷺ قد نفى الإيمان عن فاعله، وفي الحديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربه وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن»^(٤). والنهبة هي الاختلاس لكثير المال الذي إن سمع الناس به انبهروا.

ح. الاحتكار، وهو ما يعرف بالسوق السوداء الآن، وهو أمر تعارف عليه التجار عبر التاريخ ولا يزال حتى يومنا هذا مصدراً للكسب، حيث الاعتماد على شراء السلع وتخزينها حتى تندر أو تنقطع من السوق فتباع بأسعار مضاعفة، ويلحق بذلك تجارة الدواء والسلاح وعصابات تهريب الممنوعات، وقد نفى الرسول ﷺ عن ذلك في أحاديث شتى منها، قوله عليه

(١) سورة آل عمران/ الآية ١٦١.

(٢) سورة البقرة/ الآية ٢٧٥.

(٣) صحيح مسلم ١٢١٨/٣ - رقم ١٥٩٧، ١٥٩٨.

(٤) صحيح مسلم ٧٦/١ - رقم ٥٧.

السلام «المحتكر ملعون»^(١). «لا يحتكر إلا خاطئ»^(٢). وقوله ﷺ: «من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم فإن حقاً على الله أن يقعه به عظم من النار يوم القيامة»^(٣).

ط. الرشوة: وهي من أهم مصادر غسل الأموال الذائعة والشائعة، وقد نهى الرسول ﷺ عن ذلك، وفي الحديث «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي»^(٤).

الخلاصة:

إن عمليات غسل الأموال بلغة العصر والكسب الحرام بلغة الشرع فيه خروج عن قيم الإسلام ومبادئه، بل فيه مصادمة للشرع من حيث انتهاك حرمة الضرورات الست^(٥) وبيان ذلك - مختصراً - كما يلي:

(١) تعد عمليات غسل الأموال مخالفة للدين في حلاله وحرامه، حيث تحليل الحرام وتحريم الحلال لاعتبارات يرونها دون سند من دين أو قانون، فضلاً عن كون هذا التصرف ضاراً بدين المتصرف نفسه، حيث أنه لا يراقب ربه ولا يخشى غده.

(١) المستدرک ١٤/٢ - رقم ٢١٦.

(٢) صحيح مسلم ١٢٢٨/٣ - رقم ١٦٠٥.

(٣) مسند أحمد - ح (٢٠٤١٣).

(٤) صحيح ابن حبان ٤٦٧/١١، سنن أبي داود ٣/٣٠٠، سنن ابن ماجه ٧٧٥/٢.

(٥) وهي: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العرض، حفظ النسل، حفظ العقل، حفظ المال.

(٢) كثيراً ما تؤدي عمليات غسل الأموال من حيث المصدر إلى قتل النفس التي أمر الله بحفظها، وليس أدل على هذا من أن ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية قد نمت في الغرب وقطع الغيار الإنساني متوفرة في مستشفيات الغرب عن طريق العصابات وتجار قطع الغيار البشري.

(٣) ظهرت في الآونة الأخيرة التجارة في الرقيق الأبيض، مع التركيز على الأطفال بالدرجة الأولى، وقد ذكرت التقارير أن الأطفال المختطفين من يوغسلافيا السابقة بلغوا حداً في الكثرة يبعث الشعور بالمرارة والحزن، ومثل ذلك أطفال أفريقيا ولبنان وغيرهما وهو ما يعد إضراراً برجال المستقبل، وهناك ظواهر بيع الأبناء في بعض الدول الفقيرة لهذه العصابات، مثل كمبوديا ولاوس.

(٤) تضر عمليات غسل الأموال بالعقل لأن منشأها كان الاتجار بالمخدرات، ولا يخفى ما للمخدرات من آثار على العقل.

(٥) كما أن ضررها على المال العام والخاص لا يخفى على أحد، إن عمليات غسل الأموال قد هزت اقتصاد بعض الدول، كما حدث في جنوب شرق آسيا، كما أغلقت بعض البنوك بسبب هذه العمليات، وأعلنت إفلاسها - بنك الاعتماد والتجارة الدولي - وكم أعلنت شركات إفلاسها بعد المضاربة في البورصات التي اخترقتها عصابات غسل الأموال.

إن تحريم وتجريم هذا السلوك لم يعد يفتقر إلى دليل بعد ما ورد إثباته من آيات قرآنية وأحاديث نبوية.

ثالثاً: الخروج من المال الحرام:

جمهور الفقهاء على أن التكاليف الشرعية لا تقع ولا تقبل من مالكي المال الحرام إذا كان له دخل في العبادة كالزكاة والصدقة والحج، ويبقى

السؤال: لو أراد غاسل الأموال أن ينجي نفسه ويظهر ماله فماذا يفعل؟ إنه لا سبيل للنجاة إلا برد الأموال إلى أصحابها إذا كانت مسروقة أو مغصوبة أو مختلسة من أشخاص، وأما المال الحرام مجهول المصدر أو من التجارة الحرام أو السرقة من المال العام أو الرشوة، فكل ذلك يرد إلى المال العام بالتبرع للمستشفيات والمدارس والمعاهد والجامعات، لا على أنه زكاة أو صدقة أو هبة بل مال يرغب صاحبه في التخلص منه، ولا يجوز إتلافه حتى لا يأثم به فاعله، ولا يجوز تركه للورثة لأنه حرام وملكيته فيها شبهة فوجب التخلص منه.

الخاتمة

خاتمة البحث

لقد دلت جميع الأبحاث التي تقدم في المؤتمرات التي تعقد لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال على أنه كلما انفتحت أبواب الكسب الحرام زادت حركة غسيل الأموال انتشاراً، وأصبحت الآن تتخطى الحدود من بلد إلى آخر، تبعاً لانتشار المعاملات الدولية وسهولة انتقال الأموال، ولذلك فإن مواجهة أي ظاهرة إجرامية تضر بأمن المجتمع أو اقتصاده يبدأ من الوقاية وسد الطريق أمامها، فإذا أفلتت حالات معينة لم تصبح المشكلة ظاهرة ومنتشرة كما هي الآن تستدعي تدخل الدول بالتشريع أو الاتفاقات الدولية.

ويقتضي الأمر في مواجهة هذه الظاهرة التي تحاول إخفاء جريمة بجريمة أخرى هي غسيل المال الذي نتج عن الأولى، أن تتخذ الدول المعنية إجراءات معينة بعضها يدخل في باب الوقاية والآخر من قبيل العلاج:

أولاً: على الدول أن تبذل جهداً أكبر في إصلاح أجهزتها الإدارية والمالية والمصرفية، ذلك أن المال الحرام يكتسب كثيراً عن طريق الفساد الإداري والمالي، فغسيل الأموال يتصل اتصالاً وثيقاً بجرائم معروفة وتمارس منذ القدم مثل الرشوة والاختلاس والتزوير والاستيلاء على المال العام وجرائم الاتجار في المخدرات والمسكرات وغيرها مما هو محرم شرعاً وقانوناً، ويساعد فساد الجهاز الأمني والإداري في الحصول على أموال طائلة من جراء هذه الأنشطة الإجرامية، ولذلك فإن إغلاق هذه الأبواب وسد الطرق أمام التكسب منها يقي من انتشار ظاهرة غسيل الأموال.

كما ينبغي أن تكون مراقبة المؤسسات المالية (المصارف والبيوت المالية ومؤسسات نقل وتحويل الأموال) بطريقة فعالة ولا يصح أن نتمسك بمبدأ سرية الحسابات تمسكاً شديداً إزاء مبالغ طائلة لا يعرف لها مصدر، أو يكون مصدرها مشكوكاً فيه، وقد بدأت البلاد الغربية وحتى في أمريكا بعد أحداث ٢٣ جمادي الآخرة ١٤٢٢هـ - (١١ سبتمبر ٢٠٠١م) في مراقبة حسابات بعض من يشتبه فيهم في جرائم الإرهاب، ولا شك أن حماية المجتمع أولى من التمسك بسرية حسابات أفراد قلائل يعيشون فيه.

ثانياً: لا ريب أن النظم السياسية تتخذ مواقف معينة ومحددة إزاء النشاط الاقتصادي الخاص تبعاً لما يسود هذه الدول من أفكار ونظريات سياسية واقتصادية، ومع أننا لا ننادي بأن تحتكر الدول أو تسيطر على النشاط الاقتصادي، إلا أننا مع إشراف الدولة على مجمل النشاط الخاص التجاري والصناعي والزراعي بحيث تحفظ مصالح المجموع فلا يواجه المجتمع الاستغلال في التجارة أو الاحتكار أو الزيادة في نشاط لا يفيد مجموع الناس ويكون وسيلة لكسب المال الحرام، مثل كل وسائل وأنشطة الترفيه غير المشروعة أو غير الأخلاقية، فهذه الأنشطة أقرب إلى تحصيل الحرام أصلاً وهي من بين الجهات التي تضطر لإخفاء مكاسبها الفاحشة أو غير المشروعة عن طريق غسيل الأموال، ولا يعد ذلك تدخلاً سافراً أو غير مبرر في النشاط الاقتصادي الخاص، ولكنه في الحقيقة حماية للناس والمجتمع من تضخم أنشطة غير مفيدة وفتح لأبواب الكسب المبالغ فيه لأفراد قلائل.

ثالثاً: أن تضع الدول - باتفاقات فيما بينها - ضوابط وشروط لتحويل الأموال أو تغيير النشاط، إذا كان الأمر يتعلق بمبالغ طائلة تنتقل بين المؤسسات المالية.

رابعاً: أن تكون المصادرة هي العقوبة الأولى لكل المبالغ التي يشتهب في أنها مبالغ هاربة من مصدرها غير المشروع، حتى في غير البلد الذي تدخله هذه الأموال، ودونت بعد سماع صاحب المال الحقيقي وراء عمليات غسيل الأموال.

خامساً: أن تهتم الأجهزة الأمنية في كل دولة بأنواع من الجرائم عُرف الآن على وجه التأكيد أنها مصدر لكسب أموال طائلة من ورائها، ومن هذه الجرائم - كما دلت الأبحاث - جرائم الاتجار في المخدرات والاتجار في الرقيق الأبيض وكل الأعمال المشينة، وبذلك يمكن الحد من جرائم غسيل الأموال التي تأتي بعدها كوسيلة للهروب بهذه المكاسب من دولة المنشأ إلى دولة أخرى.

وبعد : فإن الضرورة قد فرضت الاكتفاء بهذه العجالة، وإن كان في فكر وفقه المسلمين الشيء الكثير، ولكني أكتفي بهذا القدر سائلاً الله أن ينفع به كل من قرأه وسمعه والله ولي التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الملحق

النص الكامل لنظام مكافحة غسل الأموال

الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٧

وتاريخ ٢٠/٦/١٤٢٤هـ

٢٧/برج الأسد/ ١٣٨١هـ.ش

١٨ أغسطس/ ٢٠٠٣م

عرضنا في الفصل الثالث من الباب الثالث من هذا البحث بعض مواد النظام السعودي لمكافحة غسل الأموال، وتناولناها بالتحليل والتعليق. ورأينا إتماماً للفائدة أن نلحق بالبحث النص الكامل للنظام بجميع مواده - وهي على النحو التالي -:

المادة الأولى:

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية أينما وردت في هذا النظام المعاني الموضحة أمام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

غسل الأموال: ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه يقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة أموال مكتسبة خلافاً للشرع أو النظام وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر.

الأموال: الأصول أو الممتلكات أيّاً كان نوعها مادية كانت أو معنوية، منقولة أو ثابتة، والمستندات القانونية والصكوك التي تثبت تملك الأصول أو أي حق متعلق بها.

المتحصلات: أي مال مستمد أو حصل عليه - بطريق مباشر أو غير مباشر - من ارتكاب جريمة من الجرائم المعاقب عليها وفقاً لأحكام هذا النظام.

الوسائط: كل ما استخدم أو أعد للاستخدام بأي شكل في ارتكاب جريمة من الجرائم المعاقب عليها وفقاً لأحكام هذا النظام.

المؤسسات المالية وغير المالية: أي منشأة في المملكة تزاوّل واحداً أو أكثر من الأنشطة المالية أو التجارية أو الاقتصادية، كالبنوك أو محلات الصرافة أو شركات الاستثمار أو التأمين أو الشركات التجارية أو المؤسسات الفردية أو الأنشطة المهنية، أو أي نشاط آخر مماثل تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

العملية: كل تصرف في الأموال أو الممتلكات أو المتحصلات النقدية أو العينية. ويشمل على سبيل المثال: الإيداع، السحب، التحويل، البيع، الشراء، الإقراض، المبادلة، أو استعمال خزائن الإيداع ونحوها مما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

النشاط الإجرامي: أي نشاط يشكل جريمة معاقباً عليها وفق الشرع أو النظام بما في ذلك تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية.

الحجز التحفظي: الحظر المؤقت على نقل الأموال والمتحصلات أو تحويلها أو تبديلها أو التصرف فيها أو تحريكها، أو وضع اليد عليها أو حجزها بصورة مؤقتة، استناداً إلى أمر صادر من محكمة أو سلطة مختصة بذلك.

المصادرة: التجريد والحرمان الدائمان من الأموال أو المتحصلات أو الوسائط المستخدمة في الجريمة بناء على حكم قضائي صادر من محكمة مختصة.

الجهة الرقابية: الجهة الحكومية المختصة بمنح التراخيص للمؤسسات المالية وغير المالية، والمختصة كذلك بالرقابة أو الإشراف على تلك المؤسسات.

السلطة المختصة: كل جهاز حكومي منوط به مكافحة عمليات غسل الأموال وفق اختصاصه.

المادة الثانية:

يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من فعل آياً من الأفعال الآتية:

- أ - إجراء أي عملية لأموال أو متحصلات، مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.
- ب - نقل أموال أو متحصلات، أو اكتسابها أو استخدامها أو حفظها أو تلقيها أو تحويلها، مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.
- ج - إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال أو المتحصلات، أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها، مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.
- د - تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية.
- هـ - الاشتراك بطريق الاتفاق أو المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو الشروع في ارتكاب أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة الثالثة:

يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من فعل أيّاً من الأفعال الواردة في المادة (الثانية) من هذا النظام أو اشترك فيه، من رؤساء مجالس إدارات المؤسسات المالية وغير المالية أو أعضائها أو أصحابها أو موظفيها أو ممثليها المفوضين أو مدققي حساباتها أو مستخدميها ممن يتصرفون بمقتضى هذه الصفات، مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية للمؤسسات المالية وغير المالية عن تلك الجريمة إذا ارتكبت باسمها أو لحسابها.

المادة الرابعة:

على المؤسسات المالية وغير المالية ألاّ تجري أي تعامل مالي أو تجاري أو غيره باسم مجهول أو وهمي. ويجب التحقق من هوية المتعاملين استناداً إلى وثائق رسمية، وذلك عند بداية التعامل مع هؤلاء العملاء أو عند إجراء صفقات تجارية معهم

بصفة مباشرة أو نيابة عنهم. وعلى تلك المؤسسات التحقق من الوثائق الرسمية للكيانات ذات الصلة الاعتبارية، التي توضح اسم المنشأة وعنوانها وأسماء المالكين لها والمديرين المفوضين بالتوقيع عنها ونحو ذلك مما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

المادة الخامسة:

على المؤسسات المالية وغير المالية الاحتفاظ - لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ انتهاء العملية أو قفل الحساب - بجميع السجلات والمستندات، لإيضاح التعاملات المالية والصفقات التجارية والنقدية سواء أكانت محلية أم خارجية، وكذلك الاحتفاظ بملفات الحسابات والمراسلات التجارية وصور وثائق الهويات الشخصية.

المادة السادسة:

على المؤسسات المالية وغير المالية وضع إجراءات احترازية ورقابة داخلية لكشف أي من الجرائم المبينة في هذا النظام وإحباطها، والالتزام بالتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية المختصة في هذا المجال.

المادة السابعة:

على المؤسسات المالية وغير المالية - عند توافر مؤشرات ودلائل كافية على إجراء عملية وصفقة معقدة أو ضخمة أو غير طبيعية، أو عملية تثير الشكوك والشبهات حول ماهيتها والغرض منها أو أن لها علاقة بغسل الأموال أو بتمويل الإرهاب أو الأعمال الإرهابية أو المنظمات الإرهابية - أن تبادر إلى اتخاذ الإجراءات الآتية:

أ - إبلاغ وحدة التحريات المالية المنصوص عليها في المادة (الحادية عشرة) من هذا النظام بتلك العملية فوراً.

ب - إعداد تقرير يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتوفرة لديها عن تلك العمليات والأطراف ذات الصلة، وتزويد وحدة التحريات به.

المادة الثامنة:

استثناءً من الأحكام المتعلقة بالسرية المصرفية فإن على المؤسسات المالية وغير المالية تقديم الوثائق والسجلات والمعلومات للسلطة القضائية أو السلطة المختصة عند طلبها.

المادة التاسعة:

على المؤسسات المالية وغير المالية والعاملين فيها وغيرهم من الملزمين بأحكام هذا النظام ألا يحذروا العملاء أو يسمحوا بتحذيرهم أو تحذير غيرهم من الأطراف ذات الصلة من وجود شبهات حول نشاطاتهم.

المادة العاشرة:

على المؤسسات المالية وغير المالية أن تضع برامج لمكافحة عمليات غسل الأموال، على أن تشمل هذا البرامج كحد أدنى ما يأتي:

أ - تطوير وتطبيق السياسات والخطط والإجراءات والضوابط الداخلية، بما في ذلك تعيين موظفين ذوي كفاية في مستوى الإدارة العليا لتطبيقها.

ب - وضع نظم تدقيق ومراجعة داخلية تعنى بمراقبة توافر المتطلبات الأساسية في مجال مكافحة غسل الأموال.

ج - إعداد برامج تدريبية مستمرة للموظفين المختصين لإحاطتهم بالمستجدات في مجال عمليات غسل الأموال، وبما يرفع من قدراتهم في التعرف على تلك العمليات وأنماطها وكيفية التصدي لها.

المادة الحادية عشرة:

تنشأ وحدة لمكافحة غسل الأموال تسمى «وحدة التحريات المالية»، ويكون من مسؤولياتها تلقي البلاغات وتحليلها، وإعداد التقارير عن المعاملات المشبوهة في جميع المؤسسات المالية وغير المالية، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا

النظام مقر هذه الوحدة وتشكيلها واختصاصاتها وكيفية ممارسة مهامها وارتباطها.

المادة الثانية عشرة:

لوحدة التحريات المالية عند التأكد من قيام الشبهة أن تطلب من الجهة المختصة بالتحقيق القيام بالحجز التحفظي على الأموال والممتلكات والوسائط المرتبطة بجريمة غسل الأموال لمدة لا تزيد على عشرين يوماً، وإذا اقتضى الأمر استمرار الحجز التحفظي لمدة أطول من ذلك فيكون بأمر قضائي من المحكمة المختصة.

المادة الثالثة عشرة:

يجوز تبادل المعلومات التي تكشف عنها المؤسسات المالية وغير المالية - وفقاً لأحكام المادة (الثامنة) من هذا النظام - بين تلك المؤسسات والسلطات المختصة حين تكون تلك المعلومات متعلقة بمخالفة أحكام هذا النظام. وعلى السلطات المختصة الالتزام بسرية تلك المعلومات وعدم الكشف عنها إلا بالقدر الذي يكون ضرورياً لاستخدامها في التحقيقات أو الدعاوى المتعلقة بمخالفة أحكام هذا النظام.

المادة الرابعة عشرة:

تحدد اللائحة التنفيذية لهذا النظام قواعد وإجراءات الإفصاح عن المبالغ المالية النقدية والمعادن الثمينة التي يسمح بدخولها المملكة وخروجها منها، وتحدد مقدار المبالغ والأوزان الواجب الإفصاح عنها.

المادة الخامسة عشرة:

إذا حكم بمصادرة أموال أو متحصلات أو وسائط وفقاً لأحكام هذا النظام وكانت غير واجبة الإتلاف، فللسلطة المختصة أن تتصرف بها وفقاً

للنظام، أو اقتسامها مع الدول التي تربطها مع المملكة اتفاقيات أو معاهدات سارية.

المادة السادسة عشرة:

يعاقب كل من يرتكب جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة (الثانية) من هذا النظام بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة مالية لا تزيد على خمسة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع مصادرة الأموال والمتحصلات والوسائط محل الجريمة. وإذا اختلطت الأموال والمتحصلات بأموال اكتسبت من مصادر مشروعة كانت هذه الأموال خاضعة للمصادرة في حدود ما يعادل القيمة المقدرة للمتحصلات غير المشروعة.

وللمحكمة المختصة أن تعفي من هذه العقوبات مالك الأموال أو المتحصلات موضوع التجريم أو حائزها أو مستخدمها إذا أبلغ السلطات - قبل علمها - بمصادر الأموال أو المتحصلات وهوية المشتركين، دون أن يستفيد من عائداتها.

المادة السابعة عشرة:

تكون عقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة وغرامة مالية لا تزيد على سبعة ملايين ريال إذا اقترنت جريمة غسل الأموال بأي من الحالات الآتية:

- أ - إذا ارتكب الجاني الجريمة من خلال عصابة منظمة.
- ب - استخدام الجاني للعنف أو الأسلحة.
- ج - شغل الجاني وظيفة عامة واتصال الجريمة بهذه الوظيفة، أو ارتكابه الجريمة مستغلاً سلطاته أو نفوذه.

د - التغرير بالنساء أو القصر واستغلالهم.

هـ - ارتكاب الجريمة من خلال مؤسسة إصلاحية أو خيرية أو تعليمية أو في مرفق خدمة اجتماعية.

و - صدور أحكام محلية أو أجنبية سابقة بالإدانة بحق الجاني، وبوجه خاص في جرائم مماثلة.

المادة الثامنة عشرة:

دون الإخلال بالأنظمة الأخرى يعاقب بالسجن - مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة مالية لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين - كل من أدخل من رؤساء مجالس إدارات المؤسسات المالية وغير المالية أو أعضائها أو أصحابها أو مديريها أو موظفيها أو ممثليها المفوضين عنها أو مستخدميها ممن يتصرفون بمقتضى هذه الصفات بأي من الالتزامات الواردة في المواد (الرابعة، والخامسة، والسادسة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة، والعاشر) من هذا النظام، ويسري تطبيق العقوبة على من يزاول النشاط دون الحصول على التراخيص اللازمة.

المادة التاسعة عشرة:

يجوز بحكم بناء على ما ترفعه الجهة المختصة أن توقع على المؤسسات المالية وغير المالية التي تثبت مسؤوليتها وفقاً لأحكام المادتين (الثانية) و(الثالثة) من هذا النظام غرامة مالية لا تقل عن مائة ألف ريال ولا تزيد على ما يعادل قيمة الأموال محل الجريمة.

المادة العشرون:

فيما عدا العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام يعاقب كل من يخالف

أحكامه بالسجن مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة مالية لا تزيد على مائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة الحادية والعشرون:

لا تطبق العقوبات الواردة في هذا النظام بحق من وقع في مخالفته بحسن نية.

المادة الثانية والعشرون:

يجوز تبادل المعلومات التي تكشف عنها المؤسسات المالية وغير المالية بين تلك المؤسسات والسلطات المختصة في دول أخرى تربطها بالمملكة اتفاقيات أو معاهدات سارية، أو تبعاً للمعاملة بالمثل، وذلك وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة، دون أن يشكل ذلك إخلالاً بالأحكام والأعراف المتعلقة بسرية أعمال المؤسسات المالية وغير المالية.

المادة الثالثة والعشرون:

للسلطة القضائية - بناءً على طلب من محكمة أو سلطة مختصة بدولة أخرى تربطها بالمملكة اتفاقية أو معاهدة سارية أو تبعاً للمعاملة بالمثل - أن تأمر بالتحفظ على الأموال أو المتحصلات أو الوسائط المرتبطة بجريمة غسل الأموال وفق الأنظمة المعمول بها في المملكة.

وللسلطة المختصة بناءً على طلب من سلطة مختصة بدولة أخرى تربطها بالمملكة اتفاقية أو معاهدة سارية أو تبعاً للمعاملة بالمثل أن تأمر بتعقب الأموال أو المتحصلات أو الوسائط المرتبطة بجريمة غسل الأموال وفق الأنظمة المعمول بها في المملكة.

المادة الرابعة والعشرون:

يجوز الاعتراف والتنفيذ لأي حكم قضائي بات ينص على مصادرة

الأموال أو العائدات أو الوسائط المتعلقة بجرائم غسل الأموال صادر من محكمة مختصة بدولة أخرى تربطها بالمملكة اتفاقية أو معاهدة سارية أو تبعاً للمعاملة بالمثل، وذلك إذا كانت الأموال أو المتحصلات أو الوسائط التي نص عليها هذا الحكم جائزاً إخضاعها للمصادرة وفقاً للنظام المعمول به في المملكة.

المادة الخامسة والعشرون:

يعفى رؤساء مجالس إدارات المؤسسات المالية وغير المالية وأعضاؤها أو أصحابها أو موظفوها أو مستخدموها أو ممثلوها المفوضون عنها من المسؤولية الجنائية أو المدنية أو الإدارية التي يمكن أن تترتب على تنفيذ الواجبات المنصوص عليها في هذا النظام أو على الخروج على أي قيد مفروض لضمان سرية المعلومات، ما لم يثبت أن ما قاموا به قد كان بسوء نية لأجل الإضرار بصاحب العملية.

المادة السادسة والعشرون:

تختص المحاكم العامة بالفصل في جميع الجرائم الواردة في هذا النظام.

المادة السابعة والعشرون:

تتولى هيئة التحقيق والإدعاء العام التحقيق والإدعاء أمام المحاكم العامة في الجرائم الواردة في هذا النظام.

المراجع

ثبت بأهم مصادر البحث

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: كتب الحديث:

١- الجامع الصحيح للترمذي - لأبي عيسى بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ).

٢- سنن ابن ماجه - لأبي عبد الله محمد يزيد القزويني ابن ماجه (ت ٢٧٥هـ).

٣- سنن أبي داد - للإمام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ).

٤- سنن الدارمي - لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي - المتوفى سنة ٢٥٥هـ.

٥- سنن النسائي - لأبي عبد الله أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣١٣هـ).

٦- صحيح البخاري - لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ).

٧- صحيح مسلم - للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ).

٨- صحيح ابن حبان - لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ).

٩- المستدرک على الصحيحين - لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت ٤٠٦هـ).

١٠ - المسند للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ).

١١ - المعجم الأوسط - لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير

اللخمي اليميني الطبراني (ت ٣٦٠هـ).

١٢ - المعجم الكبير - لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير

اللخمي اليميني الطبراني (ت ٣٦٠هـ).

ثالثاً: مراجع مختلفة:

١٣ - الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجريمة غسل الأموال - د/ عطية عبد

الحليم صقر - بحث مقدم إلى ندوة المجتمع والأمن في دورتها الرابعة

١٤٢٦هـ - كلية الملك فهد الأمنية بالرياض.

١٤ - إجراءات مكافحة غسيل الأموال في ألمانيا - كريستيان أيدلمان -

ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الرياض ١٩٩٢م.

١٥ - الإجرام المنظم وغسيل الأموال - لواء / عمر حسن عدس - مجلة

بحوث الشرطة - القاهرة - العدد التاسع - يناير ١٩٩٦م.

١٦ - أساليب التعامل مع أنشطة غسل الأموال في المملكة المتحدة -

سيدريك وول هول - بحث مقدم إلى ندوة الرياض ١٩٩٢م.

١٧ - استيعاب التكنولوجيا وتحديات العصر - د/ على حبش - أكاديمية

البحث العلمي والتكنولوجيا - القاهرة ١٩٩٣م.

١٨ - الأهرام الاقتصادي - العدد ١٧٥٣ - بحث الدكتور/ محي الدين علم

الدين.

١٩ - بحث للدكتور/ نائل عبد الرحمن صالح - مقدم لندوة الجريمة المنظمة عبر

الحدود العربية - القاهرة في نوفمبر ١٩٩٨م.

- ٢٠- تجريم غسيل الأموال في التشريعات المقارنة - د/ أشرف شمس الدين -
دار النهضة العربية - القاهرة ٢٠٠١ م.
- ٢١- تحديد الأموال القذرة ومدلول غسلها، وصور عملياته - د/ محيي الدين
عوض.
- ٢٢- تقرير لجنة التحديات الاجتماعية التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن
القادم - مقدم إلى المؤتمر العام السادس لرابطة الجامعات الإسلامية -
نوفمبر ١٩٩٩ م.
- ٢٣- جريدة الأهرام - العدد ٤٢٣٤٥ بتاريخ ١٣/١١/٢٠٠٢ م - مقال
للدكتورة/ نادية يوسف.
- ٢٤- جريمة غسل الأموال في مصر والعالم - أ.د/ حمدي عبد العظيم -
القاهرة ١٩٩٧ م.
- ٢٥- جريمة غسيل الأموال في نطاق التعاون الدولي - د/ هدى قشقوش -
دار النهضة العربية - القاهرة ٢٠٠٢ م.
- ٢٦- عمليات غسيل الأموال - دراسة مقدمة من شبكة مكافحة الجرائم
المالية بوزارة الخزانة الأمريكية إلى ندوة الرياض عن الجرائم الاقتصادية التي
نظمتها مؤسسة النقد السعودي - أكتوبر ١٩٩٣ م.
- ٢٧- عمليات غسيل الأموال الدولية - جون كاسار - بحث مقدم إلى ندوة
الرياض عن الجرائم الاقتصادية.
- ٢٨- غسيل الأموال - د/ صلاح جودة.
- ٢٩- غسيل الأموال - للدكتور/ محسن الخضيرى - مجموعة النيل العربية -
الطبعة الأولى.

- ٣٠- غسل الأموال في النظم الوضعية - رؤية إسلامية - د/ عطية عبد الحلیم صقر - بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٣١- غسل الأموال في النظم الوضعية «رؤية إسلامية» للأستاذ الدكتور/ محمد بن أحمد بن صالح الصالح - بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٣٢- قضايا اقتصادية معاصرة - د/ صلاح الدين السیسی - مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر - أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة ١٤١٩هـ.
- ٣٣- مجلة البحوث الأمنية - العدد ٢٣ مجلد ١١ - بحث الدكتور/ عبد الرزاق الزهراني.
- ٣٤- المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات - د/ مصطفى طاهر - مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ٢٠٠٢م.
- ٣٥- موسوعة أعمال البنوك - ج١ - القاهرة ١٩٨٧م - بحث الدكتور/ محی الدين إسماعیل علم الدين.